المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: الفضاء الاقليمي والسياسة الدولية للجزائر

المحددات الداخلية في وضع وأداء السياسة الخارجية الجزائرية للفترة 1999-2009

اعداد الطالبة:

رجوح حنينة

اشراف الأستاذ:

الدكتور ناجي عمارة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: برقوق أمحند.....رئيسا

الأستاذ الدكتور: ناجي عمارة.....مقررا

الأستاذ الدكتور: لخضاري منصور.....مناقشا

الأستاذة :بن بختة وردة.....مناقشا

جوان 2013

شكر وعرفان:

من منطلق أن من لم يشكر الناس لم يشكر الله.فإنني أورد كل عبارات الشكر والعرفان الى كل من قدم لي يد المساعدة خلال اعدادي لهذه الدراسة وفي مقدمتهم الأستاذ المشرف:الدكتور ناجي عمارة، الذي أفادني كثيرا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كان يقدمها لي في كل مرة .

والشكر موصول كذلك الى كل من الأساتذة الأفاضل :

الأستاذ عطاف أحمد،الأستاذ بوعشة محمد،الأستاذ سكندر عبد السلام.

والأستاذ زيلاسي شمس الدين.

والى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

كما أتوجه بالشكر أيضا الى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة المذكرة وعلى كل ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

اهداء:

الى والداي الكريمين

الى اخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلة

الى كل من يعرفني من قريب أومن بعيد

الى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

حنينة

الملخص:

ترتكز هذه الدراسة على ابراز أثر البعد الداخلي في السلوك السياسي الخارجي للجزائر خلال الفترة (1999-2009).وقد اقتضت الضرورة البحثية لأجل ذلك في البداية توضيح محددات صنع السياسة الخارجية الجزائرية بشقيها الداخلي والخارجي بشكل عام، حيث تبين خلال عملية البحث أن هذه المحددات تتمحور بشكل أساسي حول :طبيعة النظام السياسي القائم بمؤهلاته المختلفة قيم المجتمع ودورها في مستويات التماسك الداخلي، و شخصية القائد السياسي بالاضافة الى متطلبات البيئة الدولية ومدى تماشيها مع عاملي المصلحة والمقدرات المكتسبة للجزائر بحسب توظيفات النظام السياسي لها.أما فيما يتعلق بفترة الدراسة فان وضعية هذه المحددات لاسيما الداخلية منها لا تخرج عن ماهي عليه محدداتها بشكل عام ، الا ماتعلق منها بتحسن الوضع الأمني والاقتصادي للجزائر بعد الأزمة الداخلية التي مرت بها سنوات التسعينات ،والتي ساهمت في انحسار وتقلص حراك الجزائر ضمن محيطها الخارجي عما كان عليه قبل ذلك. وهذا التحسن اقترن بشكل كبير بأحداث دولية ذات صلة تمثلت أساسا في: أحداث (11سبتمبر 2001)، ومساهمتها المباشرة في تدويل قضية الارهاب الذي عانت منه الجزائر أثناء الأزمة ، وكذا الارتفاعات المستمرة لأسعار البترول في الأسواق العالمية على اعتبار الجزائر دولة ريعية. مع تزامن ذلك كله بوصول رئاسة جديدة الى السلطة وظفت كل ذلك بالاضافة الى خبرتها من أجل عودة نوعية لدور الجزائر على الصعيدين الاقليمي والدولي ،ضمن تحديات وعوائق فرضتها وماتزال تفرضها البيئة الداخلية وحتى الخارجية للجزائر تتطلب إدراكها الفعال باستمرار.

Résumé:

Cette étude est basée sur l'impact de la dimension interne sur le comportement politique éxtern de l'Algérie durant la période 1999-2009.La recherche a nécessité d'abord de clarifier,les déterminants de de la politique étrangère algérienne en général,qu'elle soit interne ou externe.Il a été constaté,au cours du procéssus de recherche, que ces déterminants ce centrés principalement autour de la nature du système politique en place avec ses différentes qualifications,les valeurs de la société et leurs rôle dans le niveaux de cohésion interne,la personnalité du leader politique,en plus des éxigences de l'environnement international dans la mesure où elles sont compatibles avec le facteur d'intérêt et les Capacités acquises à l'Algérie.Selon leur utilisation par le système politique existant .En ce qui concerne la période de l'étude,Le statut des déterminants de la politique étrangère algérienne notamment internes,ne dérogeaient pas à l'ensemble de ces déterminants,Sauf ceux qui concernaient l'amélioration de la situation sécuritaire et économique de l'Algérie après la crise interne vécue durant les années quatre-vingt dix. Ce qui a contribué à l'atrophie du role de l'Algérie dans la scène extérieur.Cette amélioration était liée à des événements internationaux notamment les événements du 11 Septembre 2001 et leur impact sur l'internationalisation du térrorisme dont l'Algérie a souffert pendant la crise. Ainsi que la poursuite des hausses des prix du pétrole sur les marchés mondiaux du fait que l'Algérie est un Etat rentier, synchroniser avec L'arrivée d'une nouvelle présidence au pouvoir qui a Utilisé tout cela, en plus de son experience Pour un retour de qualité du rôle de l'Algérie sur les plans régional et international tout en considérant les défis et obstacles toujours imposés par l'environnement interne et externe de l'Algérie .Ce qui nécessite une prise de coscience efficace en permanence.

مقدمة:

من منطلق أن السياسة الخارجية لدولة ما تتأثر بعوامل داخلية وأخرى خارجية تكون بمثابة محددات أساسية في توجيهها ،وهذا بحسب المعطيات والمتغيرات المختلفة التي تفرضها التطورات والأحداث التاريخية المتعاقبة عليها .فان التطورات والأحداث التي شهدتها الجزائر كدولة منذ استقلالها العام 1962والى اليوم بما تمتلكه من مقدرات ومؤهلات متعددة قد ساهمت بشكل أو بأخر في التأثير على توجهاتها الخارجية ،وكذا على دورها ومكانتها ضمن محيطها الخارجي المنتمية اليه .

فكما كان لها أن حققت العديد من الانجازات الهامة عبر سياستها الخارجية كان لها أيضا أن شهدت تراجعا في هذا المجال وهذا بفعل عوامل داخلية بشكل خاص ، كتلك العوامل التي اقترنت بالأزمة الداخلية التي ألمت بها سنوات التسعينات والتي اقترنت هي الأخرى بظاهرة العنف والارهاب التي جعلت مكانة وصورة الجزائر تتدحرج الى مستويات دنيا.

فأصبح نشاطها الخارجي أنذاك موجها بشكل كبير نحو تحسين هذه الصورة واستعادة هذه المكانة ، في ظل مختلف التحديات القائمة أمام هذا النشاط ولم يتحقق لها ذلك الا بعدما عرفته بيئتها الداخلية من تطورات محسوسة على مستويات عدة .كان في مقدمتها وصول رئاسة جديدة إلى السلطة عام (1999) ذات خبرة وادراك واسعين بالشؤون الجزائرية ،وتزامن ذلك أيضا مع تطورات أخرى شهدتها البيئة الخارجية كانت لها علاقة مباشرة بمعطيات داخلية للجزائر ارتبطت بشكل خاص بالجانبين الأمني والاقتصادي منها.

وبناءا على ذلك وبالنظر الى الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع ،فقد تم تخصيص هذه الدراسة لابراز أثر البعد الداخلي بمحدداته المختلفة على وضع وأداء السياسة الخارجية الجزائرية،وهذا بتحديد فترة الدراسة (من العام 1999 إلى العام 2009).

ـ أسباب إختيار الموضوع:

ترجع أسباب إختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية،بحيث تتمثل الأسباب الذاتية بالرغبة الملحة في الكشف عن بعض جوانب ادارة السياسة الخارجية الجزائرية. هذه الأخيرة التي يجمع العديد من المحللين بشأنها، على أنها تتسم بهامش كبير من الغموض والتعقيد في عملها وسيرورتها وهو مايؤدي إلى احجام الكثير من الباحثين عن القيام بدراسات حولها،لاسيما ماتعلق منها بالبعد الداخلي ومؤثراته في هذا المجال.وإلى جانب ذلك فهناك سبب ذاتي أخر يتمثل في الرغبة بالتوسع والتخصص في كل ماله علاقة مباشرة بالجزائر كدولة.

أما الأسباب الموضوعية المتوخاة من هذه الدراسة فهي تتلخص بشكل أساسي في ابراز مدى الضرورة الملحة من أجل احداث حركية علمية،تهتم بدراسة مثل هذه الجوانب التي لها صلة مباشرة بالسياسة الخارجية وبالأخص لدى الأخذ بنماذج خصبة لم تلقى الاهتمام الكافي بشأنها ،بحكم ماتكتسيه من خصوصيات تدفع الى البحث بشأنها مثل الجزائر .على الرغم من الصعوبات المطروحة بحدة في هذا المجال،وهذا ليس لشيء الا لمحاولة ربط ذلك عبر النتائج المتحصل عليها مع ما أمكن من الدراسات والبحوث الأكاديمية المعدة في هذاالمجال بشكل عام حتى تكون هناك استمرارية لمايعرف بالتراكمية المعرفية .

ـ أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول مرحلة مهمة حاولت أثناءها الجزائر كدولة عبر سياستها الخارجية استعادة دورها الريادي ضمن مسار البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها،بعدما انحرفت عن هذا المسار لأكثر من عشرية من الزمن تضمنتها سنوات التسعينات من القرن الماضي،بفعل أزمة داخلية خانقة تسببت فيها عوامل عدة.وتكمن الأهمية بشكل أكبر في محاولة معرفة المؤثرات الداخلية الأساسية التي ساهمت في ذلك ،وهي ذات المؤثرا ت التي تفتح مجالا واسعا لاعداد بحوث ودراسات علمية وأكاديمية بشأنها من مثل ما عمدت اليه هذه الدراسة ،حتى تتم عملية التعرف عليها وعلى خصوصيتها بالمقارنة مع مراحل زمنية سابقة ،وربما حتى لاحقة في هذا المجال من البحث لاستخلاص نتائج بحثية قد تسهم في اسقاطات نظرية وفكرية عديدة ،أو يمكن أن تفتح المجال أمام دراسات وبحوث مستقبلية أخرى.

ـ الإشكالية:

قياسا على ماسبق، فان الاشكالية الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة حول هذا الموضوع تلي المنطلق الموالي :في ظل الظروف والمتغيرات التي شهدتها البيئتين الداخلية والخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من (العام 1999 إلى العام 2009):- **ماهي المحددات الداخلية الأساسية التي ساهمت في وضع وأداء السياسة الخارجية الجزائرية من العام 1999 الى العام 2009؟.**

وهذه الإشكالية تطلبت هي الأخرى ،طرح مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

ـ ماهي محددات السياسة الخارجية الجزائرية ؟.

ـ كيف أثرت البيئة الخارجية للجزائر على سياستها الخارجية ؟

ـ كيف كان الأداء السياسي الخارجي للجزائر في ظل تحديات البيئة الداخلية المختلفة ؟.

وبالنظر إلى أن موضوع الدراسة ،من المواضيع الجديدة بحكم المدة الزمنية المحددة لها والتي ماتزال تقترن بمعطيات قائمة ،وبالنظر كذلك الى تطلبها إلى فترة زمنية أطول من تلك المحددة لهذه الدراسة ،فانه كان من الضروري بما كان الاكتفاء بطرح مجموعة الأسئلة الفرعية .بدلا من طرح فرضيات في هذا الشأن دون التقليل من أهميتها ،مع التأكيد على امكانية توظيفها مستقبلا في اطار استمرارية عملية البحث [1] حول هذا الموضوع وضمن شروط أوسع وأفضل.

ـ الدراسات السابقة:

موضوع الدراسة حديث ولم يتم التطرق اليه من قبل بنفس الصيغة التي هو عليه في هذه الدراسة،الا أن ذلك لايعني عدم وجود بعض الدراسات والبحوث السابقة[2] التي لها صلة ببعض جوانبه (والتي تمكنت الدراسة من الحصول على بعض منها وليس كلها بحكم الصعوبات التي واجهتها عملية البحث).

---

1 -يرتبط **موضوع البحث** بالباحث،وليس بالبحث الذي يجريه **الباحث**؛ويعني ذلك أن تحديد **الموضوع** يضع **الباحث** في موقع القدرة على إختيار أكثر من **مسألة بحث**،داخل **العالم النظري الصغير** من **المفاهيم** الذي يمتلكه،وبالتالي،يضعه في موقع القدرة على القيام بأكثر **من بحث**،فتختلف **الأبحاث** التي يجريها **الباحث**،وتتعدد **مسائل البحث** التي يختارها في كل مرة .وفي المقابل يبقى **عالمه النظري** الصغير من **المفاهيم** واحدا يرافقه وينتقل معه **من بحث إلى أخر**،ومن **إختيار إلى أخر**.أنظر:عبد الله إبراهيم،**البحث العلمي في العلوم الإجتماعية**،لبنان:المركز الثقافي العربي،الطبعةالأولى،2008، ص ص 141-142.

2 -تجدر الإشارة إلى أن **الباحث**،عادة مايبدأ بإستعراض ومناقشة وتحليل **الأبحاث والدراسات السابقة** ، التي أجراها باحثون أخرون ويسعى **الباحث** من خلال هذا الإستعراض إلى توضيح إرتباط **بحثه بالأبحاث السابقة** .وقد تكون **فكرة البحث** جديدة تماما،**ولم يسبق دراستها** ،وهنا على **الباحث** أن يذكر ذلك،وإجمالا ينظر إلى **البحوث المنشورة** ،ومنها البحث الذي يرغب الباحث في نشره،على أنها **سلسلة طويلة من الجهود العلمية** التي تضاف إلى **مجال المعرفة**.ويعطى إستعراض **الدراسات السابقة** خلفية للقارئ عن موضوع البحث ويقدم له إطارا عاما ينظر من خلاله إلى **البحث** الذي ببين يديه.**للإطلاع أكثر** أنظر:الرمحين عطا الله،وأخرون،**مناهج البحث الإعلامي وطرق الإبداع الصحفي**،منشورات جامعة دمشق،2003-2004،ص 161.

كتلك المقدمة من طرف، الباحث بوعشة محمد حول الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي والتي أبرز من خلالها دور الدبلوماسية الجزائرية التي أصبحت تحمل تصور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة القائم على العودة الى العالم ،في حل احدى الأزمات الافريقية المعقدة (عام 2000) والمتمثلة في الحرب التي عرفتها منطقة القرن الافريقي بين الجارتين إرتيريا وإثيوبيا. على الرغم من أنها كانت دبلوماسية تفتقر الى الضعف أنذاك ،لأنه كان من وراءها مجتمع داخلي مفكك يقبع تحت وطأة أزمة داخلية خانقة .وهذا ليس لشيء الا لرغبة الجزائر كدولة في ايجاد منفذ خارجي يسهم في عودة دورها الريادي الخارجي وبالأخص في إفريقيا،ومنه تسهم في ايجاد حلول للخروج من أزمتها الداخلية.

وبالتالي فان ،الباحث يؤكد حسب هذه الدراسة أهمية ،توظيف العامل الخارجي في السياسة الخارجية الجزائرية،مع عامل الادراك والخبرة ،من أجل تحقيق مأرب داخلية وخارجية .

وهناك دراسة أخرى (باللغة الفرنسية)بعنوان:رهانات وتحديات العهدة الثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة،لعبد الرحمن مبتول،وقد أورد فيها أهم اجازات الرئيس بوتفليقة الداخلية والخارجية وأهم الاتفاقيات الخارجية التي صادقت عليها الجزائر .بالاضافة لتطرقه إلى برنامج الرئيس الانتخابي للعهدة الرئاسية الثانية .مع عدماإيلاءه االإهتمام الكبير بدور المتغير الشخصي أو القيادي للرئيس بوتفليقة.

كما كان للسفير الجزائري بن القبي صالح ،في مؤلفه: الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى،أن استعرض من خلاله ، أبرز انجازات الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال والى غاية عام(1998)،وتطرق في جانب منه الى مدى أهمية صمود الجزائر أمام أزمتها الداخلية ودور ذلك في تحسين موقف العالم تجاهها،وزادها معرفة أكثر بمحيطها ،وأنها لم تكن لتكسب هذا الرهان لولا تماسك شعبها. وحسب هذه الدراسة ،فان الكاتب أكد على أهمية التماسك الداخلي للمجتمع الجزائري ،في التأثير على نشاط وحركية الجزائر الخارجية،دون أن يوضح كيف تم هذا التأثير والى أي مستوى.

ومن جانبه،تناول الباحث ،قوراية أحمد في كتاب له بعنوان:،عبد العزيز بوتفليقة:بين الموهبة والقيادة،رجل الأقدار وزعيم المصالحة الوطنية،الدور البار ز للرئيس عبد العزيز في عودة الجزائر داخليا وخارجيابفضل توجهاته ومجهوداته الحثيثة في سبيل تحقيق ذلك،وقد ركز الباحث في توضيحه لكل ذلك ،على أثر المتغير الشخصي والقيادي وكذا لعنصر الادراك للشؤون الداخلية والخارجية للجزائر ،لدى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

وهو بذلك يؤكد على أهمية العامل الشخصي أو السيكولوجي،في ممارسة السياسة الخارجية الجزائرية.

وهذا الى جانب مجموعة من البحوث العلمية والأكاديمية الأخرى ،كالرسائل الجامعية التي حاولت أن تتناول بالدراسة العديد من النقاط المهمة التي لها صلة بجوانب مختلفة من موضوع السياسة الخارجية الجزائرية .والتي تم الاعتماد عليها وورد ذكرهاعبر فصول هذه الدراسة.

ـ حدود الدراسة:

بالنسبة للحدود الموضوعة لهذه الدراسة،فهي تتمثل في كل من الإطار الزماني ،والذي تم تحديده بالفترة الزمنية الممتدة (من العام 1999 غلى العام 2009) أي العهدتين الرئاستين الأولتين للرئيس عبد العزيز بوتفليقة،ودخول العالم في الألفية الثالثة التي شهدت أحداثا ومتغيرات عديدة لم تكن الجزائر بمختلف التغيرات التي طرأت عليها في الداخل بمعزل عنها،بالاضافة الى كونها تمثل فترة انتقالية مهمة بالنسبة لتحسن الظروف العامة للجزائر ،على اعتبارها تلت فترة أخرى كانت حرجة ساهمت في التأثير السلبي على الواقعين الداخلي والخارجي للجزائر.

أما الإطار الأخر للدراسة ،فيتمثل في الاطار المكاني،ويعنى بموقع الجزائر ضمن مختلف دوائر المحيط الخارجي الذي تنتمي إليه .

ـ المنهجية المتبعة:

اعتمدت الدراسة لمعالجة هذا الموضوع معالجة علمية،على مجموعة من مناهج البحث المعتمدة،وهي:

منهج تحليل المضمون: تتجلى استعانة الدراسة بهذا الأسلوب عبر تحليل مضمون مختلف النصوص القانونية والرسمية التي تم اعتمادها في عملية البحث ،بالنظر الى أهميتها في تدعيم الموضوع كالدساتير الوطنية للجزائر وخطابات الرئيس بوتفليقة.

المنهج المقارن :يتضح توظيف هذا المنهج، على أساس أن موضوع الدراسة متشعب وله علاقة بمتغيرات وظروف تطورية عديدة مست البيئتين الداخلية والخارجية اتسمت بالاختلاف والتباين في التأثير أو البروز طيلة المراحل التاريخية للجزائر بعد الإستقلال(1962)،وبالتالي كان من الضروري بماكان اجراء عملية للتحليل والمقارنة بين مختلف هذه المتغيرات والظروف.

المنهج الوصفي : يبرز اعتماد هذا المنهج من طرف الدراسة ،من خلال التعبير على ما ألت اليه ومرت به الجزائر من تطورات وأحداث داخلية وخارجية تطلبت وصفها، لغرض اعطاء شروحات وتحاليل أكثر دقة حول موضوع الدراسة .

المنهج التاريخي: يتبين اتباع المنهج التاريخي في هذه الدراسة ، عبر التطرق بشكل تراتبي الى أهم المسارات التاريخية التي مرت بها السياسة الخارجية الجزائرية بالتوازي مع مختلف الظروف المحيطة والمؤثرة بها،بداية بتأثير مرحلة الثورة التحريرية للجزائر ،ووصولا الى ماهي عليه الأن بعدالاستقلال .

بالاضافة إلى هذه المجموعة من المناهج المعتمدة في الدراسة ،فإن هذه الأخيرة ارتأت كذلك توظيف بعض المداخل النظرية ،التي ترى بامكانية اسقاطها على بعض جوانب الموضوع المهمة،وهي:

ـ مدخل الرشد أوالفاعل العقلاني:يوجب هذا المدخل،الأخذ في الحسبان بجميع العوامل الموضوعية التي تؤثر في عملية صنع القرار،مما يتطلب معرفة كاملة بالقيم المجتمعية ،ويؤخذ عليه أنه يتطلب تقويم البدائل المختلفة وتحديد صافي المنفعة بطريقة فنية وعقلانية،متجاهلا أن هذه التقويمات يحكمها عدد من التفضيلات القيمية والأيديولجية .لعدم توفر البيانات عن كل موقف وعن كل موضوع وبخاصة في الظروف المتأزمة التي تتسم بالمفجأة وضيق الوقت.(وهذا مادعا ـهربرت سيمون الى طرح مبدأ"العقلانية المقيدة "في صنع القرارالسياسي).[3]

وتكمن المواطن التي يتجلى فيها هذا المدخل ضمن هذه الدراسة ،في العناصر التي تبين مدى معرفة وادراك واضع القرار السياسي الخارجي الجزائري ،بالقيم المجتمعية للمجتمع الجزائري،وكيفية توظيفه لها في هذا المجال.

3 - ناصوري أحمد،"دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد 21،العدد الأول،2005،ص 277.

ـ المدخل الإدراكي وتأثير العامل القيادي: يركز هذا المدخل على مدى تأثير صانع القرار ونظام معتقداته في عملية صنع القرار.[4] ويبرز هذا المدخل من خلال هذه الدراسة في الدور الوظيفي لشخصية القائد السياسي في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية .

ولغرض اعطاء الدراسة أكثر دقة ووضوح ،فقد كان من الجدير بالأمر ادراج جانب مفاهيمي نظري في شكل مدخل لمختلف المفاهيم والمصطلحات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.

***مفهوم السياسة الخارجية:**

إن فهم السياسة ،أمر مهم لحفظ كيان الدولة والأمة وأمر أساسي للتمكن من حمل المبدأ الذي تعتنقه الدولة الى العالم،وهو عمل لابد منه لتنظيم حياة الدولة بغيرها على وجه صحيح.[5]

وتقليديا،كانت فكرة السياسة الخارجية تشير الى الكيفية التي تتفاعل فيها الدولة مع فواعل عالمية أخرى،الا أن هذا التعريف أصبح محدودا في عالم اليوم ،المتسم بالتعقد والتشابك،وحتى الأن لايوجد اجماع حول المقصود من السياسة الخارجية.[6]

الا أن كل التعاريف المقدمة بشأنها تقريبا ،تتفق على أن السياسة الخارجية ،تتمحور بشكل أساسي حول ضرورة الاجابة عن الأسئلة الرئيسية التالية:[7]

ـ من يصنع السياسة الخارجية؟.

ـ ماهي أهداف السياسة الخارجية؟.

ـ ما الذي يتولد عن السياسة الخارجية؟.

ـ ماالمستهدف من السياسة الخارجية؟.

ـهل تختلف السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية؟.

ويقدم **جيمس روزنو**،أكثر التعريفات شمولا للسياسة الخارجية ،اذ يعرفها على أنها"**تلك التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات ،اما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية،أو لتغيير الجوانب الغير مرغوبة**".[8]

---

4 -ناصوري أحمد،مرجع سابق،ص 278.

5 -عاطف الزين سميح،**السياسة والسياسة الدولية**،لبنان:دار الكتاب اللبناني،1987،ص 98.

6 -W.Mansbach Richard and L.Rafferty Kristen ,**Introduction to Global Politics**,1st pub,New York :Routledge 2008,P347.

7 - W.Mansbach Richard and L.Rafferty Kristen,Ibid,P347.

8 - النعيمي أحمد نوري ،**السياسة الخارجية**،الأردن:دار زهران للنشر والتوزيع،2009 ،ص 26.

ويتم وضع هذه السياسة موضع التنفيذ الفعلي من خلال اصدار القرارات الخارجية ،بصدد المواقف الخارجية المحددة بحيث تؤدي المحصلة النهائية لتلك القرارات إلى تحقيق الأهداف الخارجية للدولة .

وهنا ينبغي التمييز بين مفهومي صنع السياسة الخارجية والقرار الخارجي :[9]

* **صنع السياسة الخارجية:** يقصد به الإطار العام للسلوك الخارجي للدولة،والذي يحدد إتجاهات وأبعاد القرارات الخارجية التي تتخذها فيما بعد.

* **صنع القرار**[10] **الخارجي:** هو عملية اختيار أقدر الوسائل على تحقيق هدف معين وهكذا يتضح أن القرار الخارجي، هو بمثابة الجزء من الكل بالنسبة للسياسة الخارجية و عادة ماتتسم السياسة الخارجية بالثبات النسبي . بينما يتسم القرار الخارجي بطبيعة مؤقتة لمواجهة موقف محدد زمانا ومكانا.

أما فيما يتعلق بعملية **اتخاذ القرار في السياسة الخارجية**،فيرى **ـريتشارد سنايدر**،أن عملية اتخاذ القرارات؛هي عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة ،تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي،ويؤثر في هذه الأطراف المتفاعلة عدد من العوامل من مثل:الدوافع،مجالات الخبرة والاختصاص،وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة .كما يقترح **سنايدر**،اجراء تحديدات عملية للكيفية التي يتم بها تحليل أثر الخصائص الشخصية لواضعي القرارات الخارجية،على أحكامهم وتقديراتهم.[11]

وبعد عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ،تأتي **عملية تنفيذه**،وتفترض هذه الأخيرة ثلاث مشكلات أساسية:[12]

ـ اختيار الأداة ؛بمعنى إختيار الأداة الأصلح التي تعكس حقيقة الموقف وصرف طاقة قوية للوصول الى القرارالسياسي.

- التنسيق بين الأدوات،اذ أن مخطط السياسة الخارجية لابد من أن يقوم بمثل هذا الدور.

- عملية التفاوض في جوهر العلاقة بين القوى الدولية،ينبغي أن تفهم على أنها مرادف للعمل الدبلوماسي.

---

9 - الأقداحي هشام محمود ،**السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية** ، الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،2012،ص 47.

10 -يعرف **القرار إصطلاحا وعمليا** على أنه:"اختيار **لبديل** من بين مجوعة من **البدائل** للتصرف تجاه **مشكلة** معينة."أنظر: طه طارق ، **نظم دعم القرار في بيئة العولمة والأنترنت**، الاسكندرية:دار الفكر الجامعي ،2008،ص 53.

11 -هريدي صلاح،**العلاقات الدولية مفهومها وتطورها**، الاسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الطبعة الأولى ،2008 ص 34-ص 36.

12 ـالنعيمي أحمد نوري،مرجع سابق،ص ص 388-389.

وتلي عملية التنفيذ في السياسة الخارجية، المرحلة الأخيرة والتي تعرف **بمرحلة التقويم**،أو بمصطلح أخر مرادف له هو،**قياس الأداء** ؛ ويقصد به : العملية التي تقوم بها الوحدات المؤسسية بغرض تقييم مدى قدرتها على انجاز الأهداف المحددة بشكل موضوعي وفعال ضمن هرم للقياس يضم العناصر التالية :[13]

1ـالمدخلات والمخرجات(قياس أداء الأنشطة).

2- النتائج والمخرجات المتوسطة وقصيرة المدى(قياس أداء مكونات البرنامج).

3- النتائج المتوسطة وطويلة المدى(قياس أداء البرنامج).

4- نتائج الأهداف والإستراتجيات(نتائج قياس الأداء؛الهدف).

ـ الصعوبات التي واجهتها الدراسة:

واجهت الدراسة عبر مختلف مراحل اعدادها جملة من الصعوبات ،أهمها :

ـ قلة الوثائق التي لها صلة مباشرة بموضوع الدراسة وصعوبة الحصول عليها في أحيان كثيرة بالنظر الى الشروط والظروف التي مرت بها عملية البحث.

ـ صعوبة الاعتماد على كثير من وسائل جمع البيانات والمعلومات،كاجراء المقابلات نظرا لأهمية الموضوع وحساسيته بالدرجة الأولى،واقترانه بمعطى سياسي قائم بالدرجة الثانية.

ـ تقسيم الدراسة:

من أجل معالجة هذا الموضوع ،وانطلاقا من العناصر المشكلة له،بغرض الاجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة بشأنه ،جاء تقسيم الدراسة في ثلاثة فصول رئيسية كما يلي :

الفصل الأول ،تم تخصيصه لإبراز محددات السياسة الخارجية الجزائرية في شكلها العام؛أي منذ الاستقلال والى اليوم ،ببيئتيها الداخلية والخارجية.وقد جاء الفصل بشكل متدرج متضمنا ثلاثة مباحث في كل مبحث مطلبين،وتلخصت هذه المباحث في شكل تراتبي في كل من :طبيعة النظام السياسي الجزائري،قيم المجتمع وشخصية القائد السياسي ،ثم متطلبات البيئة الدولية .

---

13 -**الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي،المنظمة العربية للتنمية الإدارية**،أعمال المؤتمرات،بحوث وأوراق عمل ندوات المنظمة: (2005-2006-2007)،(مصر:2008)،ص 639 ص 642.

وبعد التعميم في الفصل الأول ،جاء **الفصل الثاني** مخصصا لتوضيح آثر البعد الداخلي على السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة المحددة للدراسة ،والتي تمتد من العام(1999 إلى العام 2009)وقد تطلبت الضرورة البحثية في هذا الفصل ادراج مبحثين ،يتضمن كل واحد منهما مطلبين ،يتناول كل مطلب حسب الدراسة محددا من محددات السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة.ويتمثل المبحثين في كل من :الظروف الإجتماعية وقضية الأمن،ثم المحدد الاقتصادي ودور الرئاسة الجديدة.

أما **الفصل الثالث** والأخير،فقد تم تضمينه بمبحثين دون مطالب لاعطاء أهم انجازات الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة المحددة للدراسة من جهة،ومن جهة أخرى لتوضيح التحديات الممكنة أمام الأداء السياسي الخارجي للجزائر،فجاء الفصل بذلك تحت عنوان:الأدا ء السياسي الخارجي للجزائر في مواجهة التحديات الداخلية.

الفصل الأول :
محددات السياسة الخارجية الجزائرية

مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية لأية دولة،ليست الا محصلة نهائية لمجموعة من العوامل أو المحددات الداخلية والخارجية، وتشير المحددات الداخلية الى الأبنية الاجتماعية،والأنساق الثقافية والقيمية ،وكذا التنظيمات السياسية كالأحزاب والجماعات الضاغطة ووسائل الاتصال المختلفة،والمقدرات الاقتصادية بالاضافة إلى طبيعة النظام السياسي[14] القائم ، والرأي العام وتأثيراته،و الموقع الجغرافي والسياسي للدولة. أما المحددات الخارجية فانها تشير الى كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية والمتغيرات التي تطرأ عليها.[15]

و الجزائر كدولة سعت منذ استقلالها إلى تبني سياسة خارجية تتسم بالاعتدال والوسطية عبر دبلوماسية تحكمها المبادئ[16]والأهداف الواردة في مختلف المواثيق والدساتير الوطنية الجزائرية والتي تعد في مجملها امتدادا لمبادئ ثورتها التحريرية[17] للعام 1954. أين تمكنت من خلالها أن تحقق لصالحها ولصالح البلدان النامية بشكل خاص حصيلة معتبرة من الانجازات في شتى المجالات السياسية منها والاقتصادية وحتى الثقافية [18] بحسب الظروف والمعطيات التي تفرضها في كل مرة البيئتين الداخلية والدولية عليها كدولة،وتكون بذلك بمثابة عوامل أو محددات في توجيه سياستها الخارجية ،وقياسا على ذلك ، فان الدراسة هاته وعبر هذا الفصل الأول منها تنصرف للتطرق الى محددات السياسة الخارجية الجزائرية فيما يلي من المباحث :

---

14 -لايتواجد **النظام السياسي** في فراغ ،وإنما في **بيئة يتأثر ويؤثر فيها**،وعلى الرغم من تناوله كنظام مستقل،الا أنه واقعيا يتفاعل مع **النظم المجتمعية** الأخرى **الإقتصادية والإجتماعية والطبيعية والثقافية** ،وهو يتفاعل أيضا مع **البيئة الخارجية والإقليمية والعالمية**.للإطلاع أكثر،أنظر:الخزرجي تامر كامل محمد،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، الأردن:دار مجدلاوي ،الطبعة الأولى، 2004،ص 25.

15 -شلبي محمد،**المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم،المناهج،الاقترابات والأوراق**، الجزائر:دارهومة،الطبعةالخامسة، 2007،ص ص 161-162.

16 -أنظر الملحق رقم واحد المعد المتعلق بالفصل السابع من دستور الجزائر 1976والفصل الثالث من دستور 1996في المواد :26 . 27 28المتعلقين بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية،وهي المبادئ التي تم التأكيد عليها في المواثيق والدساتير الجزائرية الأخرى.

17 -تحتل **الثورة الجزائرية** مكانة بارزة في سجل الثورات الكبرى في **القرن العشرين**،فقد أعتبرت **عملية تحول وتفاعل** عميقة وضعت حدا **لحالة الضياع** التي كان **يعيشها الجزائريون** ،وحالت دون **التصفية الحضارية** التي كان يتعرض لها **الشعب الجزائري**.مما يجعلها تعبيرا صادقا عن إرادة مجموعة وطنية تريد الحياة وإستجابة موفقة **للتحدي الإستعماري**.(للإطلاع أكثر أنظر كتاب:سعيدوني ناصر الدين،**الجزائر منطلقات وأفاق:مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، الجزائر:عالم المعرفة،الطبعة الثانية،2009،ص ص 325-326.)

18 - بن القبي صالح ،**الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى**،منشورات ANEP،د س ن. ص 20.

المبحث الأول:طبيعة النظام السياسي

إن النظام السياسي في احدى معانيه هو مركب تتداخل فيه مكونات اجتماعية،ثقافية عقائدية واقتصادية ،اضافة الى عوامل التقدم الفني والحضاري التي تؤثر تأثيرا كبيرا في هذا النظام وتتفاعل معه وتؤثر فيه. كما أنه عبارة عن أنماط متداخلة متشابكة تتعلق بعمليات صنع القرار السياسي داخل الجماعة.[19]

وبناءا على أن تحليل أثر النظام السياسي على السياسة الخارجية،ينطلق من افتراض أن توجيه السياسة الخارجية تتم من خلال السلطة التنفيذية بصفة رئيسية وأن بنيان السلطة التنفيذية يؤثر في قدراتها على صنع السياسة الخارجية. وهو يشتمل (أي البنيان) على الموارد التي تؤهل السلطة التنفيذية[20] لوضع السياسة الخارجية ،وكذا القيود المفروضة عليها سواءا من خلال علاقتها بالمؤسسات الأخرى أو بالمجتمع بصفة عامة. ومن ثم فان اختلاف بنيان النظم السياسية يؤدي الى وضع سياسات خارجية مختلفة حتى داخل المجتمع ذاته.[21]وسيتم التعبير عن ذلك بالنسبة للنظام السياسي الجزائري فيما يلي من المطالب.

19 -الجوجو عبد الله حسين، **الأنظمة السياسية المقارنة(دراسة مقارنة)**، مصر:الجامعة المفتوحة،الطبعة الأولى،1996.ص 17.
20 -السيد سليم محمد ،**تحليل السياسة الخارجية** ، مصر:مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ،.1998،ص 225.
21 -السيد سليم محمد ،نفس المرجع،ص 225.

المطلب الأول:مؤهلات السلطة التنفيذية

تستمد السلطة التنفيذية في الجزائر مؤهلاتها في ممارسة السياسية الخارجية(كما هو الحال بالنسبة للسياسات الداخلية)بالدرجة الأولى ،من مختلف المواثيق والدساتير الوطنية الجزائرية التي تستمد مصدرها هي الأخرى من مبادئ بيان ـ أول نوفمبر 1954ـ وقيم الثورة التحريرية من خلال تحديد المخولين وشروط القيام بها.

و هي تتكون من رئيس الجمهورية و الحكومة ، الا أن رئيس الجمهورية هو الذي يهيمن على العديد من الصلاحيات الدستورية مما يجعله محور النظام السياسي الجزائري ،سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية حيث يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات تشريعية عديدة [22]لاسيما ماتعلق منها بتوجيه السياسة الخارجية.وهنا نجد المادة 39من دستور 10سبتمبر 1963في الجزء المخصص للسلطة التنفيذية، قد نصت على مايلي: «**...تودع السلطة التنفيذية الى رئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية** ...»وفي المادة 48من ذات الجزء من الدستور نفسه نجد ها تنص على مايلي: «**...يتولى رئيس الجمهورية تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها كما يقوم بتسيير وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد طبقا لارادة الشعب** ...».[23]

وفي نفس الاطار نصت المادة 70من الفصل الأول في الباب الثاني لدستور 28نوفمبر 1996والمتعلق بالسلطة التنفيذية،على أن«**...رئيس الجمهورية هو الذي يجسد الدولة داخل البلاد وخارجها...**»وضمن نفس الفصل تقر المادة 77في العنصرين الثالث والتاسع على أنه من سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية؛ «**... تقرير السياسة الخارجية للأمة وتوجيهها،وكذا ابرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها**...بالاضافة الى عنصر أخير من نفس المادة يؤكد على **أحقية الرئيس في تعيين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة الى الخارج وانهاء مهامهم...**»[24]وقد تكرر التأكيد على هذه السلطات والصلاحيات ضمن أخر مراجعة جزئية للدستور في نوفمبر 2008.[25]

---

22 -بلعور مصطفى،"طبيعة العلاقة بين السلطتين والتنفيذية والتشريعية:دراسة في الدستور الجزائري"، دفاتر السياسة والقانون،العدد 5،جوان 2011،(ص 182ـص 189)،ص 185 .

23 -دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **10سبتمبر 1963**.

24 -دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **28نوفمبر 1996**.

25 -ان أشد ما لفت النظر في المظهر **السياسي العام بالجزائر**،أن عام 2008كان بحق سنة الحديث عن **مراجعة الدستور** .فبصورة تعبيرية كان حزب **جبهة التحرير الوطني** سباقا في هذا الصدد بتبني أمينها العام أنذاك طرحا بكل حماس يفصح فيه عن المناداة الصارخة **بتعديل الدستور**،ويلح على الرئيس **بوتفليقة** الممارس للسلطة الرئاسية أن يترشح لعهدة رئاسية ثالثة،وبالتالي لا ريب أن ماتم ملامسته من مراجعة الدستور ،هو تعديل **المادة 74من دستور 1996** على وجه التحديد والتي تقضي بما يلي: مدة المهمة الرئاسية **خمس سنوات** ويمكن تجديد إنتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة.أنظر:بوقفة عبد الله،**القانون الدستوري الجزائري،تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية** ، الجزائر:دار الهدى،طبعة 2010،ص 409.

ولعلى الملاحظة البارزة التي تتوقف عندها هذه الدراسة لدى الإطلاع على مختلف الدساتير والمواثيق الخاصة بالجمهورية الجزائرية منذ الاستقلال الى أخر مراجعة جزئية للدستور في عام 2008،هي عدم تخصيص أي جانب في هذه الوثائق لتوضيح دور ومهام وزير الشؤون الخارجية الجزائرية [26]على الرغم من أهمية المنصب المناط به.

ما عدا ماتعلق منها بمهمة اقتراح السفراء والمبعوثين فوق العادة على رئيس الجمهورية ،ليتولى هذا الأخير تسميتهم فيما بعد .وهو الأمر الذي أوردته المادة **41**من الجزء الخاص بالسلطة التنفيذية،المدونة في دستور 1963. وكذا المادة **67**من ذات الدستور التي تقر بانتماء وزير الشؤون الخارجية الى المجلس الأعلى للدفاع ،بالاضافة الى المواد: **157**من دستور 1976،و **121**من دستور 1989.

و الى جانب المؤهل القانوني المتمثل في المواثيق والدساتير الوطنية للسلطة التنفيذية في ممارسة السياسة الخارجية الجزائرية،هناك مؤهل أخر وهو يتمثل في عنصر النخبة السياسية ودورها في القيام بالوظيفة الدبلوماسية على اعتبارها أداة أساسية من أدوات السياسة الخارجية.

وهي نخبة تمكنت من تأمين مركزها والحفاظ عليه منذ الاستقلال ،ليس لإمتلاكها أية خصائص متميزة سواءا من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو حتى الثقافية،وليس نتيجة قدرتها على ممارسة سيطرتها السياسية على عملية صنع القرار،بل بسبب طبيعتها البيروقراطية[27] وكذا ولاؤها لرئيس الجمهورية وقدرتها على تنفيذ سياساته على خير وجه،بالنظر الى أن تعيين أعضاء هذه النخبة يتم مباشرة من قبل رئيس الجمهورية .[28]على الأقل الى غاية تبني دستور 1996.

---

26 -أنظر الملحق رقم اثنين المعد بصيغة قائمة إسمية تضم أسماء رؤساء الجمهورية و وزراء الخارجية الجزائرية مع فترات توليهم المناصب منذ إستقلال الجزائر إلى اليوم.

27 -حسب **ماكس فيبر** فإن البيروقراطية هي:"آلية بلوغ الأهداف المعروفة بطريقة أكثر عقلانية"،وتشكل الضغوط الخارجية على البيروقراطيات تهديدا للتنظيم في سعيه لتحقيق أهدافه.أنظر كتاب:بلعجوز حسين،**نظرية القرار:مدخل إداري وكمي،أهمية المهارات الإدارية،الأساليب المستخدمة في حل المشكلات ،تصنيف النظم ،وظائف المدير في التنظيم،ظروف المخاطرة الإستراتجية،مبادئ نظرية المباريات** ، الاسكندرية:مؤسسة الثقافة الجامعية ،2008،ص 16.)

28-بن خرف الله الطاهر،**النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية،الجزء الأول الأسس الأيديولوجية للنخبة الحاكمة** ، الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007،ص ص 27-29.

أما فيما يخص دور هذه النخبة في تنشيط الدبلوماسية الجزائرية ،فقد كان ذلك منذ الثورة التحريرية للجزائر بحيث تولى تنشيطها مناضلون بسطاء ومجاهدون (ثوريون)،وأمام اتساع العمل السياسي الخارجي وتعقيد جوانب ملفاته القانونية والاقتصادية والعسكرية،أخذت الثورة تتجه الى العناصر المثقفة ثقافة عالية،ويكاد ينحصر وجودهم وقتها في الطلبة وتلاميذ الثانويات لقلة وفرتهم في أوساط أخرى. [29]

ودخلت بذلك الحركة الطلابية ضمن الأجهزة الوثيقة الصلة بالدبلوماسية الجزائرية الناشئة،التي ساهمت في انجاح نشاط وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة وللدولة الجزائرية كاملة السيادة بعد الاستقلال. بل ان هناك من قدماء الطلبة من أهلته قدراته السياسية ورصيد خبرته في معالجة الملفات الدولية،ليكون موظفا ساميا لدى أكبر الهيئات الأممية [30].

و الى جانب الرصيد الثوري وعنصر النخبة كذلك في تأهيل السلطة التفيذية للنظام السياسي الجزائري لرسم الوجه الخارجي للجزائر فان للموارد النفطية [31] كعامل اقتصادي محدد لها، دور في رسم هذا الوجه في مرات عديدة،فمثلما أتاحت للجزائر مثلا في عهد الرئيس هواري بومدين ،أن تلعب ورقة الدولة الأكثر نموا في العالم الثالث أو الدولة المستعجلة في الخروج من التخلف . فان نضوب المداخيل المتأتية من هذه الموارد النفطية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، اضافة الى عملياته التدريجة فيما أسماه بالمراجعة للتخلص من بعض خصائص العهد الذي سبقه تحت حكم الرئيس بومدين ،قد أدى الى انحسار دور الجزائر الخارجي وانفتاحها فيما بعد على التوجه الليبيرالي.[32]

---

29 -بن القبي صالح،مرجع سابق،ص 14.

30 -بن القبي صالح،نفس المرجع،ص 1.

31 -أصبحت الموارد النفطية تشكل رهانا إستراتجيا واقتصاديا منذ سنوات الستينات،بين الدول المستهلكة والدول المنتجة لهذه الموارد.بحيث دفعت الأمور بالدول المنتجة للبترول في هذا المجال إلى تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول OPEP في عام 1960،كما تم أيضا بعدها بثماني سنوات أي في عام 1968،تأسيس منظمة الدول العربية المصدرة للبترول OPAEP. (والتي تعتبر الجزائر بلدا عضوا في كلايهما إلى اليوم)،وفي سنوات السبعينات أصبح البترول سلاح جيوستراتيجي رائد في العلاقات الدولية لاسيما بعد حرب أكتوبر 1973بين مصر وإسرائيل،وبعدها الحرب العراقية الإيرانية في سنوات الثمانينات وما فرضته هذه التوترات وغيرها من تأثير على أسعار البترول وفي متغيري العرض والطلب عليه،حتى أن الدول الكبرى المستهلكة لهذه الموارد أصبحت تلجأ إلى البحث عن طاقات بديلة من أجل ضمان أمنها وحفاظا على إحتياطاتها المتوفرة لبعض الدول في هذا المجال. للإطلاع أكثر أنظر :-Bardot Christian,Moyen-Orient et Maghreb,Série:histoire-Géographie-Géopolitique,Paris:Pearson Education France,2010,P56-P67

32 -سعدالله أبو القاسم،أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، بيروت:دار الغرب الإسلامي ،الجزء الرابع،الطبعة الأولى،1996،ص 16.

المطلب الثاني:ضوابط النظام السياسي

تنصرف ضوابط النظام السياسي في جانبها النظري الى مجموعة القيود المفروضة على هذا النظام في مجال توظيف الموارد لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.وتشمتل هذه الضوابط على ثلاث متغيرات هي:نمط التمثيل الاجتماعي للنظام السياسي،ودرجة التماسك السياسي للنظام اضافة الى درجة المحاسبية السياسية لهذا النظام. [33]

أما فيما يتعلق بالنظام السياسي الجزائري فان ما يلاحظ عليه في هذا الاطار ،هو ضعف مشاركة المؤسسات التمثيلية كالبرلمان حتى بعد الانتقال الى التعددية (دستور 1989)،حيث ظل البرلمان على هامش النواة الفعلية للسلطة ولم يتحول عمليا الى مركز لصناعة القرار،حتى عندما منحه الاطار الدستوري والقانوني هذا الحق.[34]

أما دور الأحزاب السياسية،فبعد الاستقلال واستنادا الى المادة 23من دستور عام 1962قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة ،وهكذا وجد حزب جبهة التحرير الوطني نفسه وحيدا في ممارسته للعمل السياسي والحزبي،الا أن هذا لم يمنع من ظهور أحزاب سياسية أخرى. وكان من بين مطالب بعض الأحزاب والمنظمات السياسية المحظورة:وضع حد للأحادية الحزبية وتمكين الشعب الجزائري من تقرير أموره بكل سيادة.[35]

وعلى الرغم من الاقرار بمرحلة التعددية الحزبية التي تبناها دستور عام 1989الا أن الخارطة السياسية داخل الجزائر لم تستقر .[36]وكان هناك غياب متواصل لمؤسسات المجتمع المدني[37] وتجاوز السلطة للهيئات السياسية والمنتخبة مع التعامل بصفة مباشرة مع المجتمع،و معالجة بعض

---

33 -السيد سليم محمد،مرجع سابق،ص 228.

34 -جابي عبد الناصر ،**الحالة الجزائرية (في كيف يصنع القرار في الأنظمة السياسية العربية:دراسة حالة الأردن،الجزائر،السعودية،سورية،العراق،الكويت،لبنان،مصر ،المغرب،اليمن)**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى،2010،ص 143.

35 -إسماعيل قيرة، وأخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الثانية،مارس 2009،ص 155.

36 -سويقات أحمد ،"التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004 "،مجلة الباحث،عدد 4،ص 127.

37 -إن مفهوم **المجتمع المدني** في الجزائر لم يلقى الشيوع اللازم إلا في سنوات الثمانينات وبداية التسعينات،لذا فإن ربط ظهور هذا المفهوم بأحداث أكتوبر 1988وما تبعها من تغيرات **سياسية وقانونية** وحتى **إقتصادية-إجتماعية**،هو ربط له أكثر من وجاهة فالمفهوم يبدو من دون **تاريخ في المجتمع الجزائري**.ومدى التعامل مع هذا المفهوم وإستعماله أصبح من مؤشرات الشرخ الثقافي في التشكيلة **الإجتماعية الجزائرية**،وهي شروخ لها إمتداداتها السياسية داخل كل من **السلطة والمعارضة**.ويعكسها هذا التعامل المختلف في درجة قربه أو إبتعاده من المفهوم.(أنظر :جابي عبد ناصر،**الجزائر،الدولة والنخب:دراسات في النخب،الأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية**،تقديم الدكتور برهان غليون)منشورات الشهاب 2008.ص 125.

القضايا الشائكة مباشرة من طرف أجهزة الدولة وتجاوز الأجهزة الوسيطة بالاضافة الى بروز الظاهرة العسكرية .[38] في أحيان كثيرة.

وفي البحث عن أسباب سيطرة هذه الظاهرة من خلال هذه الدراسة ،تبين أنه من البديهي أن يلعب الجيش دورا مركزيا في عملية بناء السلطة الاجتماعية،في البلدان التي تفتقر الى التراث الذي يطلق عليه اسم تعدد التيارات السياسية.اما بسبب الطابع المركزي للدولة الذي يرجع الى عهود سحيقة (مثل :إيران ،الصين واليابان ...)أو بسبب الطابع حديث التكوين للدولة الوطنية(كالبرازيل نيجيريا،باكستان وأندونيسيا...)،و في البلدان التي يقوم تراثها الثقافي الوطني الخاص على الدمج بين السلطات الروحية والزمنية ،وكذلك في البلدان التي انبثقت سلطة الدولة فيها مباشرة من نضال الشعب المسلح بقيادة حزبه الثوري [39] ؛كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

ومن هنا يتضح أن هناك غيابا واضحا للضوابط السياسية التي تحكم عمل النظام السياسي وبالتالي السلطة التنفيذية في الجزائر،والتي كانت بالامكان أن تمثل قيودا نوعية في مجال ممارسته للسياسية الخارجية.الا أن هذا لاينفي وجود ضابط بمثابة محدد مقيد لحد ما لحرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي [40]،والمتمثل في الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تغذيها تجربته التاريخية المريرة [41] تجاه الظاهرة الاستعمارية.

وعلى ذكر المجتمع والقائد السياسي في الجزائر ،فان المبحث الموالي يتناولهما كمحددات للسياسة الخارجية الجزائرية ،حسب الصيغة الموالية التي فرضتها عملية البحث .

---

38 -عبد الكريم هشام،المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع التنظيم السياسي والإداري،جامعة الجزائر،مارس 2006.ص 149.

39 -عبدالملك أنور،**تغيير العالم**،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب،الكويت ،نوفمبر 1985،ص 112.

40 -كإضافة فيما يتعلق بعملية **إتخاذ القرار** فإنه ينبغي لها أن تكون نتاج **صناعة سياسية**...ومتخذ القرار ليس بالضرورة هو **صانع السياسة**،كما أن صانع السياسة ليس هو بالضرورة **متخذ القرار** فما يلاحظ على كثير من **الدول المتقدمة** مثلا أن سياستها الخارجية صنعت في **وزارات خارجيتها** أو بعض أجهزتها.في حين أن متخذ القرار هو **الرئيس** أو **رئيس الوزراء** أو **الملك** تبعا **لهرم السلطة القائمة**.للإطلاع أكثر أنظر:العزوزي يوسف،"سؤال الأداء الدبلوماسي المغربي تجاه قضية سبتة ومليلية"،المجلة العربية للعلوم السياسية،بيروت،العدد 29،شتاء 2011،ص 144.

41 - للاطلاع أكثر أنظر: العايب سليم ،الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية،شعبة الدبلوماسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة،2010-2011.ص 21.

المبحث الثاني:قيم المجتمع وشخصية القائد السياسي

ان إستقرار الحياة الاجتماعية ناتج عن البيئة الاجتماعية التي يخلقها الأفراد بأنفسهم،وضمن هذه البيئة تمتثل القيم والمعاني العليا وهي في الأساس قيم ومعان دينية يتقاسمها الجميع ،وتمثل البؤرة الحقيقية للتنظيم الاجتماعي الذي تجري تنشئة أعضاء المجتمع الجدد فيه.[42]

كما يمكن التعبير عن ذلك بالنسق القيمي،الذي هو عبارة عن نموذج منظم ومتكامل من التصورات الدينامية الصريحة أو الضمنية ، يحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعيا ويؤثر في الأهداف والوسائل الخاصة داخل مجتمع ما،وتتجسد مظاهره في توجهات الأفراد والجماعات ومثلهم ومعتقداتهم ويرتبط بباقي مكونات البناء الاجتماعي فيؤثر فيها ويتأثر بها.[43]

وهو ماينعكس لا محالة على أداء دولة ما في سياستها الداخلية أو الخارجية بشكل خاص عبر نظامها السياسي،ولما كان وجود القائد السياسي ضروريا لضمان الاستقرار وفرض نوع من النظام عبر هذا الأداء ،فانه تفرض عليه مسؤولية انسانية واجتماعية وسياسية وحتى تاريخية لمرحلة معينة تهدف الى التوجيه والسيطرة على المجموعة بحصر نوع التفاعل المتبادل بين القائد والمحكومين القائم على الثقة المشتركة لانجاز المهمات المستقبلية المطلوبة لتقدم ذلك التنظيم.[44] أو الدولة وفي هذا الصدد يؤكد بعض الباحثين على أساس التجارب التي أجريت ،على أثر القيادة في الجماعات بالقول :أن الشخص الذي يتمتع بالقوة والسلطة والتأثير هو الذي يكون قدوة للأخرين ومثلا أعلى فيقلدوه ، لأنه أكثر إمتثالا وتقبلا لمعايير الجماعة.[45]

وهو الأمر الذي يسهم هنا في توفير مجال من الحرية والثقة لهذا القائد لممارسة صلاحياته ومهامه الداخلية والخارجية بما تقتضيه مصالح وأهداف تلك الدولة،وبما أن الجزائر دولة تضم مجتمعا يتوفر على مجموعة من القيم،وعرفت منذ استقلالها وحتى أثناء ثورتها مجموعة من القادة السياسيين الذين توالوا على حكمها وحكم شعبها. فان البحث لابراز مميزات ودور هذه القيم وكذا شخصية القائد السياسي في توجيه سياستها الخارجية كان من متطلبات هذه الدراسة.

---

42 -كريب إيان،**النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**(،ترجمة:غلوم محمد حسين) ،الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ،أفريل 1999،ص 137.

43 -بوشلوش الطاهر،التحولات الإجتماعية والإقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري 1967-1999،أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع ،جامعة الجزائر،2006ص 24.

44 -النعيمي أحمد نوري،مرجع سابق،175.

45 -النعيمي أحمد نوري،نفس المرجع،ص 179.

المطلب الأول:القيم المجتمعية ومستوى التماسك الوطني

اكتسب الشعب الجزائري في مسيرته النضالية عبر التاريخ شخصية قوية وشجاعة كونتها قيمه الشخصية التي استطاع من خلالها أن يحافظ على وحدته ،أصالته وذاكرته .[46]وبالتالي يحافظ على تماسكه الوطني[47] الذي يعتبر قضية مهمة لها صلة مباشرة بالاستقرار السياسي الداخلي للدولة ،وكذا في ممارستها لسياسة خارجية فعالة (مما يثير ذلك مسألة الديمقراطية والمساهمة الشعبية في صنع القرارات).[48]

وعن ذلك حاول الرئيس هواري بومدين- الذي امتدت فترة حكمه من عام 1965الى عام 1978،التعبير عنه بالنسبة للشعب الجزائري بشكل بسيط وفيه نوع من التحدي(على حسب تعبيرنيكول غريمو في كتابها حول سياسة الجزائر الخارجية المنشور عام(1984)، في حوار خاص بجون لاكوتيغ في 17سبتمبر 1973).[49] بالقول:**« إن الجزائر تمارس دبلوماسية بحسب صورة شعبها[50]:فخور،لا يخضع، ثائر، والذي لا يحيد أبدا ».**[51]

وعبر دراسة المواثيق والدساتير وكذابيان أول نوفمبر(المصدر الأساسي للدولة الجزائرية) يلاحظ مدى التأكيد في كل مرة ،على مكانة ودور الارادة الشعبية في ممارسة الدولة لشؤونها سواءا الداخلية منها أو الخارجية،فعلى سبيل المثال نصت المادة **26**من دستور 1967على أن«... **الدولة تستمد سلطتها من الارادة الشعبية،وهي في خدمة الشعب وحده وتستمد علة وجودها وفاعليتها من تقبل الشعب لها...**».[52]

---

46 -الإبراهيمي أحمد طالب،**المعضلة الجزائرية،الأزمة والحل 1989-1999**، الجزائر:شركة دار الأمة ،مارس 1999،ص 228.
(تجدر الإشارة هنا أن **أحمد طالب الإبراهيمي**،وزير سابق للخارجية الجزائرية،أنظر الملحق رقم إثنين).

47 -حول **التماسك الوطني** داخل **المجتمع الجزائري**،وعلاقته **بالعامل الديني** كواحد من قيمه الأساسية والذي هو **الإسلام**،وردت في ديباجة دستور الجزائر 1989،مايلي:"**لقد صهر الإسلام المجتمع الجزائري وجعل منه قوة متماسكة متعلقة بأرض واحدة ومعتقد واحد...**"(أنظر:بن خرف الله الطاهر،مرجع سابق،ص 219.)

48 -سعد حقي توفيق،**مبادئ العلاقات الدولية**، عمان:دار وائل للنشر،الطبعة الثالثة،2006.ص ص 187-188.

49 -Grimaud Nicole,**la politique Extérieure de l'Algérie(1962-1978)**,Edition Rahma,1994,PP 9-10.

50 -مفهوم **الشعب** هو صفة لكيان إجتماعي بشري عريض غير محدد **المعالم الداخلية**،وهو وعاء بشري كبير يضم كل الأفراد والفئات والشرائح الإجتماعية يجمعهم رابط وحيد،هو **إنتماؤهم لدولة قومية واحدة**،ويعتبر بذلك مجالا لممارسة هذه الدولة لسلطتها عليه.ومفهوم **الشعب** بهذا المعنى لايمكن أن يشكل قوة إجتماعية فاعلة في تحديد مجرى الأمور ورسم السياسات والإستراتيجيات.لأنه لم يرقى حتى إلى درجة **المجتمع المدني الفاعل**. أنظر:بن عيسى محمد المهدي،"المجتمع والتنمية في الجزائر،أولا:الشرائح الإجتماعية عند مشروع بناء الدولة الحديث"مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد الأول،ديسمبر 2010،(ص 2 ـ ص21)،ص 6.

51 -Grimaud Nicole,OP, cit,,PP 9-10.

52 -دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **22نوفمبر 1976**.

والارادة الشعبية هنا تتحكم بها مختلف القيم الموروثة والمعهودة لدى هذا الشعب، وليست بمعنى الإرادة الفعلية التي تضمنتها مختلف المواثيق والدساتير الجزائرية ،والتي تعني الممارسة الفعلية لسيادة الشعب.

وبالوقوف على نظرة تحليلية للتاريخ السياسي الجزائري من أجل ابراز أهمية المحافظة على القيم الوطنية للمجتع ،تفسر الأزمة الاقتصاية والاجتماعية التي واجهت نظام الرئيس الشاذلي بن جديد،أواخر عهدته الثانية وطوال عهدته الثالثة التي لم ينهيهاعلى أنها ترتد الى تهاوي في أسعار البترول،أفضت فيما بعد الى حدوث غضب شعبي عارم وقف حجر عثرة أمام نظام الحكم القائم.[53]

ولكي يقوم النظام بمعالجة هذا المشكل التجأ الى تبني دستور جديد في فيفري 1989ولعلى أبرز ماماورد في ديباجته، «**...أن ايمان الشعب بالاختيارات الجماعية مكنه من تحقيق انتصارات كبرى طبعتها استعادة الثروات الوطنية بطابعها ،وجعلتها دولة في خدمة الشعب وحده تمارس سلطاتها**[54] **بكل استقلالية من دون أي ضغط خارجي**[55]**...فالشعب المتحصن بقيمه الروحية الراسخة والمحافظ على تقاليده في التضامن والعدل،واثق في قدرته على المساهمة الفعالة في التقدم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في عالم اليوم والغد...**»[56]

ظف الى ذلك ومن زاوية أخرى ، أنه على الرغم من الصراعات القائمة أحيانا حول مراكز السلطة والنفوذ،فان هذه الصراعات قد أنتجت في النهاية علاقة سلطة وتبعية بين مختلف الشرائح الاجتماعية المكونة للمجتمع الجزائري ،و قد طبع هذه العلاقة شيء أساسي وهو المشروع التطلعي الذي قوامه بناء دولة أولا والقيام بتنمية اقتصادية بها ثانيا. [57] تخدم مصالح هذه الدولة(أي الجزائر) داخليا وخارجيا.

---

53 -بوقفة عبد الله،مرجع سابق،ص 225.

54 -دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **23فيفري 1989**.

55 ـ مع تبني **دستور 1989** دخلت **الجزائر** مرحلة جديدة في تاريخها،بدأت من تاريخ التحول من **السلطة المغلقة** إلى **السلطة المفتوحة**،وبتعبير أخر من تاريخ الإنتقال من **الديمقراطية الشعبية** إلى **الديمقراطية الليبرالية**أو بمعنى أخر من تاريخ **خصخصة** السلطة والأخذ بمبدأ **الحكمين الملزمين"تولي السلطة بموافقة الشعب"**،وبصورة تعبيرية من تاريخ إنتهاء الإستناد على مبدأ**المشروعية الثورية** والإرتكاز على مبدأ **الشرعية الشعبية**.على أن هذا التحول السياسي أفضى بالدستور الجزائري إلى أن يمر **بأربع مراحل**،كان أخرها صدور **الدستور الكبير لسنة 1996**، الذي أرسى قواعد **النظام الليبرالي** (.أنظر:بوقفة عبد الله،مرجع سابق،ص 224.)

56 -دستورالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **23 فيفري1989**.

57 -بن عيسى محمد المهدي،مرجع سابق،ص 21.

وقبل ذلك أيضا وهو ماتجدر الاشارة اليه ،فقد أدى دمج التشكيلات السياسية أثناء الحقبة الثورية للجزائر مثلا الى التأكيد على أن استقلال الجزائر،انما هو صنيع كل الجزائريين وليس جزء من الشعب أو حزب ما. فقد كانت تعلم الأطراف التي نادت الى تجميع القوى من أجل العمل المسلح أثناء الثورة،أنه لايمكنها الانتصار إذا ما لم تنجح في جمع وتوحيد غالبية الشعب الجزائري [58]ولم تدخل هذه الأطراف في العمل الفعلي لتحقيق الاستقلال الا بعدما تأكدت من أن حركتها النضالية قد لاقت صدى واسعا مابين الجماهير الشعبية .[59]

كما أن من أهم الأمثلة على مدى درجة التماسك الوطني للشعب الجزائري هي: وقوفه إلى جانب النظام السياسي لبلده بعد الاستقلال والى اليوم في مواقفه الخارجية تجاه مختلف القضايا ومساندته الدائمة للقضايا التحررية والعادلة في العالم من مثل القضية الفلسطنية،وقضية الصحراء الغربية.[60]

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فمن بين الأمور المتناقضة التي تلاحظ في هذا الشأن كذلك هو تمتع مجموعة من الدول بعلاقات تعاون وشراكة مع الجزائر، على الرغم من المواقف السلبية لهذه الدول تجاه العديد من القضايا والمسائل الشائكة التي تبحث عن حلول مناسبة لها كما ترى بذلك الجزائر وغيرها من أطراف المجتمع الدولي.

فعلى الرغم مثلا من مواقف الولايات المتحدة الأمريكية السلبية تجاه القضايا الجوهرية كالقضايا العربية ،والتي تقلل كثيرا من قيمتها وصورتها لدى المجتمع الجزائري،فان الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بورقة تنافسية هامة في الجزائر.[61]

---

58 -لقد عبر عن هذا الأمر أحد أبرز قادة وشهداء ثورة الجزائر ؛**العربي بن مهيدي** (1923-1957) مع البدايات الأولى لهذه الثورة،بالقول:"**ألقوا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب**"،(وقد تحققت مقولته).

59 -تقية محمد،**الثورة الجزائرية :المصدر ،الرمز والمال**،(ترجمة:عزيزي عبد السلام)، الجزائر:دار القصبة للنشر ،2010،ص 248.

60 -للإطلاع أكثر على هذا الموضوع،أنظر :بن عنتر عبد النور،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري ،الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي** الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،2005.من ص 83إلى ص 94.

61 -سنطوح حسين ،"الحوار الجزائري الأطلسي..سيناريوهات المستقبل"،دراسات إستراتجية،الجزائر،العدد الثالث،فيفري 2007(ص 21ـ ص 42)،ص 31.

وكل ماسبق يقود حسب الدراسة الى نتيجة مهمة مفادها : أن هناك تشكلا لهامش كبير من الحرية للنظام السياسي الجزائري ، في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية على الرغم من أن قياس هذا الهامش بالنظر الى التأييد الشعبي أو الرأي العام[62] الجزائرى. وبغض النظر كذلك عن قيم ومستويات التماسك التي يتمتع بها المجتمع أو الشعب الجزائري أو مستويات الفوائد المتوخاة من ممارسة السياسة الخارجية بشكل عام ،يعتبر من الصعوبة بما كان وهذا لغياب أليات أو احصائيات دقيقة في هذا المجال. بل وأكثر من ذلك هو أن مايزيد من درجة هذا الهامش واعتباره محددا مهما في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية ،هو الغياب الواضح لهذه الأليات أو الاحصائيات وهذا ربما يدفع الى ضرورة اجراء دراسات وبحوث معمقة مستقبلا حول هذا الموضوع.

62- حسب **لويد جنسن**،فإنه من السهولة بما كان التلاعب **بالرأي العام الجماهيري** وتوجيهه لخدمة **مصالح الحاكمين**،في أكثر **المجتمعات ديمقراطية**...لأن **الفرد** في هذه المجتمعات يتعرض لوجهات نظر متعددة تتعلق بالموضوع الواحد،لذلك فإنه لا يشعر بأن هناك محاولة **متعمدة لتوجيهه** وبالتالي يكون أكثر إستعدادا لقبول **الرسالة الإعلامية** الموجهة إليه...وقد تحاول **النخب السياسية** التلاعب **بالرأي العام** لأسباب **داخلية وخارجية** فكما يلجأ **صانعوا القرار** إلى إفتعال **الصراع الخارجي** لتوجيه الإنتباه،بعيدا عن **المشكلات الداخلية** فإنهم قد يحاولون إظهار قدراتهم على **صنع السلام** في المجال الدولي ،من أجل زيادة **شعبيتهم** في المجال الداخلي.(**للإطلاع أكثر أنظر** :لويد جنسن،مرجع سابق،ص ص 163-164.)

المطلب الثاني:الدور الوظيفي لشخصية القائد السياسي

ان التأكيد على دور الخصائص الشخصية للقائد السياسي في توجيه السياسة الخارجية للدولة هي مسألة مهمة، لأنه كفرد له تأثيراته المختلفة في هذا المجال،ومن دون شك تضم السياسة الدولية أحداثا مهمة في التاريخ لأولئك القادة الذين[63] كان لهم دور في تقلد المسؤولية السياسية المتعلقة بتوجيه السياسة الخارجية لدولهم،والتأثير عليها فيما يتصل بتحديد الأهداف واختيار أساليب تنفيذها.بل وأكثر من ذلك فان التغيير في أنماط الزعامات أو القيادات السياسية الحاكمة،ينتج عنه في أحيان كثيرة تغيرات هامة وتحولات جذرية في توجهات السياسة الخارجية للدولة[64] الواحدة.

وبالتالي ومن هذا المنطلق،يعتبر العامل الشخصي للقائد السياسي في أحيان كثيرة محددا مهما وله دور وظيفي في وضع السياسة الخارجية للدول ،كالجزائر التي وعلى الرغم من أن نظامها السياسي يتداخل فيه بقوة المدني بالعسكري فانه لم يمنع من ظهور أشخاص أقوياء يتحولون الى أهم مؤسسة في النظام السياسي،كما هو الحال مع الرئيس هواري بومدين،الذي كان يتمتع بهذه المكانة الخاصة التي احتلها على مستوى اتخاذ القرار مع لجوئه الى التشاور سواءا داخل مؤسسات الدولة خلال فترة حكمه أو حتى خارجها، .وقدكان أول مؤسسة سياسية حتى في علاقاته بالنواة الأمنية العسكرية و تأثرت مؤسسة الرئاسة كمركز قرار به كشخص.[65]

كما وصفت مرحلة حكمه من العام 1965الى العام 1978بالواقعية ولا يرجع ذلك فقط الى الاختلاف في مزاج الأشخاص بينه وبين الرئيس أحمد بن بلة(الذي وصفت مرحلة حكمه 1962-1956بالمرحلة الرومانتيكية للثورة ، لتميزها بالعاطفية والخطابية والحماس الشديد و التطلعات؛ أي إمتداد الحلم القديم الى المستقبل). بقدر ما يرجع الى أسلوب العمل والحكم الذي تبناه كل منهما،كما اتسم أيضا عهد الرئيس بومدين،بالغموض الذاتي في طريقة اصداره للقرارات .[66]

---

63 -سعد حقي توفيق،مرجع سابق،ص 189.
64 -الأقداحي هشام محمود، مرجع سابق،ص 41.
65 -جابي عبد الناصر، **الحالة الجزائرية**،مرجع سابق،ص 142
66 -سعد اللّه أبو القاسم،مرجع سابق،ص 15.

والغموض ظاهرة أساسية في القيادة الشخصية، ورغم أنه رفع شعار "الجماعية"[67] بعد توليه الحكم عام 1965،الا أنه تخلى عنه الى الفردية وشيئا فشيئا تحول نظامه الى نظام "الرجل القوي"المعروف في العالم الثالث.[68]

وقد كانت علاقات الجزائر في ظل حكم الرئيس هواري بومدين بكل الدول وخصوصا دول المحور الاشتراكي حسنة للغاية،عدا بعض العلاقات مع بعض الدول مثل المغرب التي أدى عدوانهاعلى الجزائر لأجل قضية الحدود الى اندلاع حرب الرمال بينها وبين الجزائر عام (1963) بالاضافة الى قضية الصحراء الغربية[69] بسبب دعم الجزائر لها . كذلك فرنسا التي أدى اقدام الرئيس بومدين،على تأميم قطاع المحروقات عام (1971) الى توتر العلاقات بينها وبين الجزائر بحيث قامت حينها بمقاطعة شراء البترول الجزائري و أطلقت عليه أنذاك اسم البترول الأحمر .[70]

أ ما من أبرز ماتحقق للجزائر في عهده من انجازات على المستوى الخارجي، فقد كانت للجزائر المساهمة المباشرة في عمليات تحرير البلدان الإفريقية غير المستقلة، وكذا عقدها للعديد من المؤتمرات السياسية والندوات الاقتصادية والمهرجانات الثقافية والرياضية الناجحة كالمؤتمر التاريخي لقمة البلدان غير المنحازة (1973)،والمهرجان الثقافي الإفريقي(1969)، وندوات مجموعة السبعة والسبعين.[71]

بالاضافة الى المساعي الجزائرية الحميدة،التي ساهمت في حل أو تفادي الكثير من الأزمات من مثل حل الخلافات الحدودية المتأزمة بين العراق وإيران في عهد الشاه بطريقة سلمية، وتمكن الجزائر من تحقيق الاعتراف الأممي بمنظمة التحرير الفلسطنية كعضو ملاحظ أثناء الرئاسة الجزائرية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تولاها أنذاك وزير شؤون خارجيتها ورئيسها الحالي ،عبد العزيز بوتفليقة،أما في المجال الاقتصادي فقد كانت الجزائر من رواد الحركة المطالبة باقامة نظام عالمي جديد أكثر انصافا للدول النامية.[72]

---

67 -حول شعار **"الجماعية"** الذي رفعه الرئيس **بومدين** ،ورد في بيان مجلس الثورة الصادر بتاريخ **19 جوان 1965** مايلي،"...وأن نشاطنا لن يقع بعد اليوم تحت تأثير **العاطفة الذاتية والنزوات الفردية** ،بل سيكون في **المجال الخارجي** صورة منعكسة **لسياستنا الداخلية**... " (للإطلاع أكثر على نص هذا البيان،أنظر:بوقفة عبد اللّه،مرجع سابق،129.)

68 -سعد اللّه أبو القاسم،مرجع سابق،ص ص 15-16.

69 - يحي أبو زكرياء،**الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة**،2003(**pdf**)ص 32./ www. Nashiri. net:

70 - يحي أبو زكرياء، نفس المرجع الإلكتروني،ص 32.

71 -بن القبي صالح،مرجع سابق،ص 21.

72 -بن القبي صالح،نفس المرجع،ص 21-22.

أما فيما يتعلق بالرئيس الشاذلي بن جديد خلال فترة توليه للرئاسة ،فهناك اقرار من الكثيرين بعقلانيته وبراغماتيته في معالجة المشاكل وكذا محاولته اعطاء صورة أكثر اعتدالا للدبلوماسية الجزائرية،عبر مساهمته بشكل خاص في تحسين علاقات الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا .

ومن جانبه حاول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن يسترجع مكانة الرئاسة كمصدر لصناعة القرار واتخاذه(بما يشبه الحالة البومدينية التي عاشها عن قرب) ،و في كل الظروف فقد ظلت بعض المتغيرات الأساسية هي التي تتحكم في قوة المؤسسة الرئاسية[73] أو ضعفها . كشخصية الرئيس نفسه ومساره السياسي والمهني ونظرته الى الأمور السياسية وكذا الظرف الذي وصل فيه الى الرئاسة وذلك بغض النظر عن الاطار الدستوري والقانوني لها.[74]

و في ذات السياق وانطلاقا من فكرة الاعتراف بوجود اطار نظري صارم يقر بارتباط بين العوامل الشخصية وطبيعة النظامين الداخلي والدولي، توجد نتيجة عامة مفادها؛ أن السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة(كأحد رؤساء الجزائر المؤثرين بشخصيتهم القيادية). ظلت رهينة معادلته الشخصية ،وقد وظفت المعطيات الداخلية والخارجية من أجل زيادة قوة خطابها،وهذا بالرغم من وجود صعوبة في التحليل في هذا المجال بسبب تداخل بين كل ماهو نفسي وداخلي وخارجي في السلوك السياسي الخارجي الجزائري.[75]

---

73 -تجدر الإشارة هنا أنه قد تنفرد **مؤسسة الرئاسة** وحدها أحيانا بأداء بعض **المهمات الخارجية السرية** ،أو ذات الطابع الخاص،بل إن الأمر قد يوكل إلى **شخصية محددة** دون سواها،وهي مسألة تعتبر عادية عرفتها كل الأنظمة المتعاقبة على **الجزائر** منذ الإستقلال ،وحتى قبله أثناء حرب التحرير.كونها تدخل في إطار **الدبلوماسية السرية**،وقد تكون الحكمة في ذلك هي محاولة تطويق ظروف طارئة طرحت نفسها على **النظام السياسي** ،وبالتالي كان لزاما عليه تطويعها للصالح الخاص. (للإطلاع أكثر أنظر:بوعشة محمد،**السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك**،(سلسلة كتب المستقبل العربي 11،الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية)، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية، 1999،ص 159.)

74 -جابي عبد الناصر،**الحالة الجزائرية**،مرجع سابق،ص 142.

75 - للاطلاع أكثر أنظر الدراسة المعدة في هذا الشأن :عديلة محمد الطاهر،أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع العلاقات الدولية والعولمة،جامعة قسنطينة، 2005.ص 112.

وبالتالي فان هناك نوع من الاقرار فيما يخص الحالة الجزائرية بوجود دور للعوامل الشخصية لصانع القرار في تحديد سلوكه الخارجي وبلورة توجهات السياسة الخارجية لدولته. كما يبقى تأثر السياسة الخارجية بالخصائص الشخصية للقائد السياسي محكوم بمدى تجذر وثبات النسق العقيدي[76] لهذا القائد. بحيث كلما كانت تصوراته ذات عمق ايديولوجي وتاريخي و مدعومة من الناحيتين السياسية والقانونية في داخل الدولة ،فانه يصبح لديها امكانية أكبر للتأثير في القرارات المتخذة على مستوى السياسة الخارجية.ويضاف إليها اهتمام القائد السياسي وخبرته بقضايا السياسة الخارجية بشكل عام [77]

وكل ذلك يمكن ادراجه ضمن تصورات المدخل النظري المعروف بمدخل التحليل الجزئي،الذي ظهر في اطار المدرسة السلوكية التي تعطي لشخصية صانع القرار دورا مركزيا في عملية صنع القرار،اذ ترى بوجوب أن تدخل تصورات القائد السياسي و ادراكه [78]ونظام معتقداته في معادلة تحليل القرارات السياسية،وهو طرح ينطبق على غالبية الدول النامية بشكل خاص بالنظر الى غياب المشاركة السياسية الحقيقية بداخلها ،وخضوع الهيئات الرسمية للتوحد والامتثال بداعي المعقولية وصيانة الوحدة الوطنية.[79]

وتبقى مجموعة الأسئلة المطروحة هنا هي:

- ما هي درجة التأثير الايجابي لشخصية القائد السياسي على وضع السياسة الخارجية الجزائرية بشكل عام؟.

- وما مدى حاجة السياسة الخارجية الجزائرية اليه كمحدد؟.

---

76 -يرى ببف سكينر،وهو عالم نفس أمريكي مشهور،في كتابه حول تكنولوجيا السلوك الإنساني،أنه فيما يمكن تسميته **وجهة النظر قبل العلمية** يعتبر **سلوك الإنسان** إلى حد ما على الأقل إنجازه الخاص،فهو حر في أن يتدبر ويقرر ويعمل ربما بطرق مبتكرة فيهنئ على نجاحه ويلام على فشله.أما حسب **وجهة النظر العلمية** فيحدد سلوك الإنسان بموجب **الخصائص الوراثية** وكذا بموجب **الظروف البيئية** التي تعرض لها بوصفه فردا.(أنظر :ببف سكينر،**تكنولوجيا السلوك الإنساني**،ترجمة يوسف عبد القادر،الكويت:،سلسلة عالم المعرفةالمجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، أوت 1980،ص 91.)

77 -جعبوب محمد،تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية،صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة 1999-2009،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي،جامعة الجزائر(3)، 2011،ص ص 229-230.

78 -**الإدراك**:هو إستيعاب المعلومات التي أمكن الحصول عليها و**إتخاذ قرار** أو حكم تقديري على الأمور المعروضة،من هنا يعد الإدراك **محددا للسلوك والتصرفات** شكلا ومضمونا، وبالتالي فإن أي نقص أو خطأ في المعلومات وتعدد الرؤى والتشويش العمدي أو العرضي.التي تجعل الإدراك **غير سليما أو منقوصا** فإن السلوك أو القرار يكون غير مناسب للموقف المطروح.للإطلاع أكثر أنظر:خليل حسين،**العلاقات الدولية:النظرية والواقع،الأشخاص والقضايا**، لنان:منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الأولى، 2011،ص 403.

79 -ناصوري أحمد،"مرجع سابق ،ص ص 287-279.

لاسيما وأن مايدعم طرح هذه الاسئلة ، هو وجود مدخل نظري أخر يعرف بمدخل التحليل الكلي الذي ظهر في اطار المدرسة الواقعية وهو يتضارب مع المدخل السابق للمدرسة السلوكية ،اذ أنه يقلل من أهمية العامل القيادي في صنع القرار السياسي وذلك لعدة أسباب أهمها:[80]

- أن عناصر البيئة الاجتماعية والسياسية تحد كثيرا من تأثير القائد في عملية صنع القرار.
- أن القائد أوصانع القرار السياسي هو مجرد ممثل لطبقة أو فئة أو نخبة سياسية معينة،وهو يجسد ارادة تلك الطبقة أو النخبة ومصالحها.
- أن صنع القرارات السياسية يتم داخل مؤسسات وعبر قنوات تؤدي الى تضاؤل دور العامل الشخصي في عملية صنع القرار.

أمافيما يلي من هذا الفصل سيتم التطرق الى أثر البيئة الخارجية على السياسة الخارجية الجزائرية، كمحدد مهم اقتضت الضرورة البحثية ادراجه ضمن متطلبات البيئة الدولية التي فرضتها هذه البيئة على الجزائر.

80 -ناصوري أحمد،مرجع سابق،ص 278.

المبحث الثالث: متطلبات البيئة الدولية

مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية للدولة انطلاقا من تعبيرها عن سلوكها الخارجي تتأثر بالحالة أوالوضعية التي هي عليها البيئة الدولية أو النسق الدولي،الذي تتفاعل فيه الدولة مع غيرها من الدول وتتحدد الصورة التاريخية لهذا النسق الدولي تبعا لعنصرين أساسين:بنية النسق وذلك من حيث عدد أعضاءه وعدد قواه القطبية،ونمط التفاعلات السائدة في اطار هذا النسق والتي تتمثل في القواعد السلوكية التي تحكم العلاقات بين أعضاء ه.[81] ظف الى ذلك المتطلبات التي تفرضها ظروف البيئة الدولية ومتغيراتها المتواصلة عبر المراحل الزمنية المتعاقبة،والجزائر دولة ليست بمعزل عن المتطلبات التي تفرضها عليها هذه البيئة،والتي تشكل محددا من محددات سياستها الخارجية ضمن علاقة ثنائية ومتبادلة التفاعل ترتكز على عنصري التأثير والتأثر .وبالتالي كان لزاما عليها ارساء محاولات مناسبة للتماشي مع هذه المتطلبات وفقا لما تقتضيها مصالحها وأهدافها في هذا المجال.

ولابراز كل ذلك بالنسبة للجزائر ارتأت الدراسة تناول هذا الأمر فيما يلي ضمن عنصرين أساسين من البحث.

81 -الأقداحي هشام محمود،مرجع سابق،ص 31.

المطلب الأول:عامل المصلحة والمتغير الأيديولوجي

ان الحديث عن مفهوم المصلحة من جانبها النظري بالنسبة لدولة ما في سياستها الخارجية يقود بالضرورة إلى التطرق لمفهوم المصلحة الوطنية[82] أو القومية[83] كما هو وارد ذكره في أغلب الدراسات والبحوث، و هو متمثل أساسا في فكرة الأمن التي تشمل كل ما يؤكد ضمان الاستمرار والبقاء للوحدة السياسية،من ضمان لسيادة الدولة واستقلالها،الى ضمان اقليمها،وضمان حياة شعبها،أو بمعنى أخر بضمان هذه جميعا ومعا،فلا تضحي الدولة بشيء من هذه العناصر الا عند الضرورة القصوى ولحساب فكرة الاستمرار،كأن يقتضي أمن الدولة التضحية بشيء من الأنفس في حرب دفاعية[84] ضد عدو أو محتل أجنبي.

وهو ذات الأمر الذي عاشته الجزائر كدولة،أين أصبحت فكرة الثورة في عام 1954،عبارة عن أيديولوجية قوية تستمد جذورها من الواقع الجزائري ومن الأوضاع العامة المتدهورة وساعدت تلك الأيديولوجية الوطنية قادة هذه الثورة في تفجيرها. وتحويل النظريات الى مناهج لتحرير الانسان والأرض واستعادة السيادة الوطنية.عن طريق القوة كما أصبحت الأيديولوجية الثورية للجزائر هي السند الفكري الموحدلأراء جميع الجزائريين ،وجعلت منهم شعبا متحدا يشرك جميع أبناءه في خوض معركة المصير المشترك وتخليص بلدهم من الهيمنة الاستعمارية.[85]

وبعد نيل استقلالها وأصبحت دولة ذات سيادة [86]،وفي ظل تشابك للعوامل الجهوية والعالمية خطت الجزائر لنفسها،قواعد دستورية جرى تفعيلها (ضمنيا) طبقا لطموحات الشعب وللصالح العام

---

82 -بحسب البعض: فإن الروابط الدولية تبقى في وضعية فوضوية ،يعبر عنها بالحالة الطبيعية،القائمة على المصالح الوطنية. للإطلاع أكثر على مدلول المصلحة الوطنية،أنظر :
Lavieille,Jean-Marc,**le droit en questions ;Relations Internationales ,la discipline,les approches les facteurs,les régles ,la societé internationale,les acteurs,les evolutions historiques,les défis**,Paris,Elipses edition,2003,P 19

83 -بالنسبة **للمصلحة القومية** فإنها تعتبر المفهوم **الأكثر غموضا** ،وبالتالي الأسهل إستعمالا وإستغلالا،لاسيما من قبل **رجال السياسة** .فالإدعاء بأن **المصلحة القومية** تقتضي إتباع سياسة خارجية معينة يضفي درجة من **السلطة والشرعية** على هذه السياسة .(للإطلاع أكثر حول هذا المفهوم أنظر :غريفيتش مارتن ،وأوكلاهن تيري،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،دبي:مركز الخليج للأبحاث،2008.،ص 387.)

84 -بدوي محمد طه،**مدخل إلى علم العلاقات الدولية** لبنان:دار النهضة العربية،دون سنة نشر،ص 59.

85 -بوحوش عمار،**التاريخ السياسي للجزائر،من البداية ولغاية 1962**،بيروت:دار الغرب الإسلامي،الطبعة الأولى، 1997،ص 569.

86 -ترجع أصول مفهوم **السيادة** إلى **سلام وستفاليا في عام 1648**،حين إمتنعت الحكومات عن دعم من يدين بدينها في النزاعات التي يخوضها هؤلاء ضد دولهم ،وكان الإعتراف بالسلطة الإقليمية **للملوك والأمراء** يختم إتباع سياسة عدم تدخل ضمن ماإعتبروه حدودهم الإقليمية المحددة.وهكذا كان هذا المفهوم مرتبطا بفرد واحد هو السيد أو الملك الذي يحكم الدولة،إلا أن جوهر **السيادة** قد تحول تدريجيا إلى أيدي **الشعب أو الرابطة**(سيادة الشعب) ولم يعد بين أيدي **فرد سيد**،فقد أصبحت **السيادة** تنبع من الإعتراف **بشرعية سلطة مركزية حاكمة** وليس من قبول بأخلاقية أو قانونية الأعمال التي تقوم بها هذه **السلطة المركزية**.(أنظر:غريفيتش مارتن ،وأوكلاهن تيري،مرجع سابق ،ص ص 263-264.)

المشترك للجماهير الشعبية،وهذه لا تمثل سوى متطلبات تعتبر ترجمة على المستوى العالمي للخيار الاشتراكي في ظل الصراع الأيديولوجي أو الحرب الباردة بين القطبين[87](الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية) . بحيث أفصح النظام السياسي الجزائري عن التأكيد الواضح لتبني مبدأ الاستقلال الوطني في مواجهة الكتلتين الشيوعية والرأسمالية،دون التخلي عن المبدأ السياسي الأيديولوجي وهو الإشتراكية التي أصبحت الخط الرئيسي للنظام الدستوري الجزائري والتي كيف في نطاقها النظام القانوني والنظام الإجتماعي .[88]

كما استوعبت الجزائر في اطار هذا الصراع وانقسام العالم الى معسكرين متصارعين دون دخولهما في مواجهة شاملة بسبب موازنة الرعب والفناء، أهمية تكتل دول العالم الثالث وضرورة تحركها المنسق المتضامن .فقامت لهذا الغرض بعملية تنقيح جاد لأجواء الجوار بإنعاش التعاون في جميع المجالات مع البلدان المحيطة بها.[89]

و منذ الاستقلال الى غاية منتصف الثمانينات اتسمت توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بقدر كبير من الثبات والاستقرار ، حيث شهدت عملية ترتيب الأولويات التأكيد على الخيارات الجهوية عوضا عن المبادئ العالمية.ومن بينها محاولة تحقيق الوحدة المغاربية وتطوير التعاون مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط،أين قامت في هذا الصدد وفي دستور عام 1986،بالتخلي عن الخيار الاشتراكي كمحدد أساسي في سياستها الخارجية وتكييف ممارستها مع الوقائع الحاصلة عبر تبني أفكار جديدة من الاديولوجيا الرأسمالية مع محافظتها على مبادئها الخارجية الثابتة .[90]

---

87 -لقد لعبت **الأيديولوجية** دورا بارزا في العلاقات الدولية خلال سنوات الحرب الباردة،بين **المعسكرين** كما إنقسم العالم بين كتلتين متعادلتين إيديولوجيا ،وإزدادت حدة **سياسات الإستقطاب** من جانب كل قطب لإجتذاب **دول العالم الثالث** غير المنحازة إلى جانبه،وقد مثلت **الإيديولوجية** أبرز الأدوات المستخدمة في إطار سياسات الإستقطاب.(أنظر:الأقداحي هشام محمود،مرجع سابق،ص 40.)

88 -بوقفة عبد الله،مرجع سابق،ص 136.

89 -بن القبي صالح،مرجع سابق،ص ص 20-21.

90 - للإطلاع أكثر أنظر:مزيان إيجر أمينة،التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية:دراسة في العوامل والمتغيرات،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ،فرع العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2006-2007،ص 179.

ولعلى أبرز ما ساهم في ذلك هو الانسحاب التدريجي للإتحاد السوفياتي (الذي كانت سياسة الجزائر تجاهه قائمة في أغلب الأحيان على مبدأ المصلحة عوضا عن المبادئ الإيديولوجية)، كممثل للكتلة الشرقية الاشتراكية عن دعم قضايا العالم الثالث،وانهياره أمام الكتلة الغربية الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت الجزائر الى تطوير علاقاتها معها ومع الكتلة الغربية بشكل عام . فأصبح الاطار النظري الأكثر ملاءمة وتفسيرا للتحولات العميقة التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية،هو احدى مسلمات الاتجاه السلوكي في العلاقات الدولية الذي يعتبر السياسة الخارجية مجموعة من السلوكات التكيفية والغير ثابتة.الا أن المفارقة الأساسية تكمن في اعتبار أن التحولات التي حدثت على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية بمثابة تكيف سلبي مع ما حدث من متغيرات في البيئة الدولية،اذ أن الجزائر أحدثت عملية تهديم شامل لمقوماتها السياسية الاجتماعية والاقتصادية وعوضتها بأخرى قائمة على أساس النسق الفكري المنتصر على المستوى الدولي.وهو مايعني لجوء الجزائر الى منطق استيراد النماذج الجاهزة،التي تحكم توجهات السياسية الخارجية الى اليوم.[91]

والأهم من كل ذلك هو أنه بانتصار النسق الفكري الرأسمالي ودخول العالم في سياق دولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ،تزايد الاهتمام بالعامل الاقتصادي وسياسة دعم حقوق الانسان. بالاضافة الى تصاعد وتيرة التطرف الديني وغيرها من المتغيرات في هذا السياق الدولي الجديد والتي كان لها دور في تقلص هامش تحرك الدبلوماسية الجزائرية .[92]عما كانت عليه في السابق لاسيما أثناء الأزمة التي مرت بها خلال سنوات التسعينات[93] بسبب مايعرف بظاهرة الإرهاب[94].

---

91 - أنظر :مزيان إيجر أمينة،مرجع سابق،ص ص 179-180.

92 -مزيان إيجر أمينة،نفس المرجع،ص 171.

93 -ساهمت **الظروف الدولية والتحولات الداخلية بالجزائر بداية من عام 1986**،في التقليص من **حاراكها الخارجي**،وقد دعم هذا الأمر بشكل كبير **العراقيل الإقتصادية والمالية** التي واجهتها الجزائر أنذاك،كما أدت الفترة التي تلت أحداث أكتوبر 1988 وما فرضته على الجزائر من ضرورة التصدي لها ومواجهتها،إلى الطمس التدريجي لدور **الجزائر ضمن المحيط الدولي**...إلا أن ذلك لم يمنع عودة نسبية **للسياسة الخارجية الجزائرية** إلى هذا المحيط حتى أثناء أزمة التسعينات...وبداية من جانفي 1992أصبحت **الجزائر** تتأرجح ضمن مرحلة أخرى من تاريخها.**للإطلاع أكثر أنظر** : Ait-Chaalal Amine, La diplomatie algérienne et l'Occident de 1965 à1991, Annuaire de l'Afrique du Nord, tome XXXIX ,2000-2001, cnrs ,p 496

94 -لايوجد هناك تعريف موحد فيما يتعلق **بظاهرة الإرهاب**،بل هناك مجموعة من التعاريف المعتمدة من **قبل باحثين** وكذا **أطراف دولية** عديدة،ومن أبرز التعاريف الواردة حول هذه الظاهرة ،تعريف **دونالد م. سناو**،الذي يرى بأن ظاهرة **الإرهاب** هي :"**جريمة مقترنة بأفعال وحشية،ضد أوتستهدف أشخاصا طبيعيين لغرض تحقيق مجموعة من المطالب التي يلح الإرهابيون عليها**". **للإطلاع أكثر حول مضمون هذه الظاهرة،أنظر:**

SNOW Donald M, Cases in Internationale Relations :portraits of the future,Pearson Longman ,third Edition New York,P279 to P304

ومن هنا يتبين الأثر الواضح للمتغير الايديولوجي على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية،الا أن مدى تماشي هذا الأثر مع طموحات المصلحة الوطنية للجزائر لاسيما بعد الاستقلال بفعل خياراتها الايديولوجية يبقى غير وارد ،الا ماتعلق منها بجانب سمعة دبلوماسيتها الخارجية التي تتباين من فترة الى أخرى بحكم الظروف الدولية والداخلية التي تعايشها في كل مرة. وقد كان من الأهمية بما كان الاشارة عبر هذه الدراسة بعد ماتم من بحث ،الى أن الفيتنام [95] كدولة قد شهدت هي الأخرى ثورة كبرى في القرن الماضي ولديها رصيد تاريخي وكذلك أيديولوجي في هذا المجال،مثل الجزائر الا أن الفرق الوارد هنا هو أن الفيتنام وظفت هذا الرصيد من أجل بناء دولة قومية وانتهجت من خلاله سياسة خارجية هادئة،بما يتماشى ومصلحتها القومية وهي تعتبر اليوم دولة ناشئة في حين أن الجزائر وظفت رصيدها التاريخي و الأيديولوجي من أجل بلوغ دور دولي[96] بارز في العلاقات الدولية وهي لم تصل بعد حسب الكثير من المحللين الى ماوصلت اليه الفيتنام على الأقل.وبالتالي كان من الضروري عليها اعادة النظر في هذا الجانب الذي له صلة مباشرة بمتطلبات البيئة الدولية كمحدد لسياستها الخارجية.

95 -حول الفيتنام أنظر:**الفيتنام تبني صناعة قوية وتدخل قائمة الدول الناشئة بإقتدار:تخوض تجربتها وفق الخصوصية**،نشر في الشعب،يوم 04-09-2012.

http://www.djazairess.com/echchaab/19756

96 -حول الطرح أعلاه هناك طرح أخر مضمونه: أن الجزائر **قد أعطت أكثر مما أخذت**...ماديا بالطبع،لكن **أدبيا وسمعة** ،فقد **أخذت الكثير**.فقد كان **رواجها الدولي** على حساب الداخل **فتضرر** بمقتضاه العديد من القطاعات الإقتصادية...الأمر الذي سهل إستغلال هذه المعطيات من قبل **المعارضة في الداخل والخارج**. بإبراز أن النظام في الجزائر يريد تحطيم إقتصاد البلاد بنهج "**سياستمغامرة في الخارج**"(أنظر:بوعشة محمد،**السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك**، مرجع سابق،ص ص 149-150).

المطلب الثاني:المقدرات المكتسبة وضمان الدورالخارجي

للمقدرات والموارد المكتسبة دور كبير في التأثير على قوة الدولة وعلى الدور الذي تستطيع أن تلعبه في محيطها الدولي،بحيث أنها تشكل في أحيان كثيرة عاملا مهما في تحديد قدرتها على اتباع سياسة خارجية مستقلة.[97] فالموقع الجغرافي للدولة مثلا يشكل أهمية استراتجية كبيرة فكما يمكن أن يكون ورقة رابحة لاسيما في المجال الاقتصادي أو الاستراتجي ،يمكن أيضا أن يكون عنصر هشاشة في مجالات عديدة.[98].

وبحكم موقعها الجغرافي توجد الجزائر[99] في قلب منطقة جيوسياسية (المغرب العربي)،قريبة من أوروبا يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط،وفي الجنوب تشكل الصحراء عمقها الافريقي وتضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء،وبالتالي فانهاتنتمي الى دوائر إقليمية ودولية متعددة .[100]

كما أنها تتربع على مساحة معتبرة تمثل (8بالمائة) من المساحة الكلية للقار ة الإفريقية وكل ذلك أهلها للقيام بدور مهم على المستويين الاقليمي والجهوي في شتى الميادين ، فقد كانت بالاضافة الى رصيدها التاريخي والثوري التضامني طيلة العشرينية الذهبية (1954-1975) تحتل مكانة دولية مرموقة ومؤثرة ،في كل من النظامين الاقليمي والدولي.قبل أن تتراجع إلى مواقع متواضعة جدا[101].

لاسيما بعد الأزمة الداخلية التي مرت بهاوالتي ارتبطت بالجانب الأمني،هذا الجانب الذي أصبح يشكل مسألة مهمة في المنظور الجيوستراتيجي الأوروبي ،وبالأخص بعد تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا عبر دول افريقية عديدة كالجزائر. وهنا تتبدى بعض مواطن الهشاشة بالنسبة للموقع الجغرافي للجزائر،على الرغم من أن الموقع ذاته يمكن الجزائر من القيام بما يفوق (60بالمائة) من مبادلاتها مع دول الإتحاد الأوروبي.[102]

---

97 -جنس لويد،مرجع سابق،ص 244.

98 -Mouhoubi Salah,**Les vulnérabilités:cas de l'Algérie,** ENAG Editions, Alger,2009,P27.

99 -حول مقدرات الجزائر المختلفة بشكل عام أنظر:

Algeria guide book, published by the Embassy of Algeria to the united states of America,2118 kalorama, road, n.w, washington,d.C 20008 http:// www.**algeria-us.**org/dcs/livre.**pdf.**

100-بن عنتر عبد النور،مرجع سابق،ص 48.

101-قيرة إسماعيل وأخرون،مرجع سابق،ص 278.

102-Mouhoubi Salah,OP,cit,P27.

وفي ذات الاطار وعبر نظرة تحليلية معدة حول سلوك السياسة الخارجية للجزائر في السبعينات تبين أن الدائرة المتوسطية بالنسبة للجزائر كانت تتأرجح بين البعد الافريقي ،وحوار "الشمال والجنوب"،والحوار "العربي الأوروبي". كما أن أجواء الحرب الباردة والمقاربة الشاملة للمسائل الأمنية التي تبنتها الجزائر أنذاك كانت وراء تبعية الدائرة المتوسطية. الا أن هذه التبعية لم تحول دون الاهتمام بالأمن في المتوسط تحديدا، فبالاضافة الى مبادرتها الفردية لعقد مؤتمر للأمن في المتوسط خارج الحليفين(وارسو والأطلسي) في أفريل(1972)، تحت شعار "المتوسط للمتوسطيين" ؛وفحواه أن لا وجود لقوات بحرية أجنبية في المتوسط.تحركت الجزائر في اطار جماعي كذلك عبر حركة عدم الانحياز متوسطيا،لاسيما منذ قمة عدم الانحياز التاريخية في الجزائر (1973) التي نادت بتحويل المتوسط [103] الى منطقة سلام ،أمن وتعاون.

وبفضل الدور الذي لعبته وتزعمها لدول عدم الانحياز تمكنت من ادخال مشاكل الأمن في المتوسط كأحد أهم اهتمامات الحركة،كما أشار الخطاب السياسي الجزائري منذ مطلع التسعينات في كل المناسبات للبعد المتوسطي وتمت اضافته الى مصاف الدوائر الأخرى المحيطة بالجزائر .[104]

فورد ذكره في دستور (1996)وقد سبق حتى في الترتيب البعد الإفريقي وهذا التطور الجيوستراتيجي يأتي في سياق عام أي في اطار المتغيرات المحلية والاقليمية وحتى الدولية،خلال الحرب الباردة وبعدهاوطرق تأقلم السياسة الخارجية الجزائرية معها وقد تعمق البعد المتوسطي مع مجئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى السلطة،لأن سياسته بدت وأنها تسعى الى رد الاعتبار للماضي المتوسطي الجزائري والمطالبة بحقها وحتى فضلها في الارث الحضاري للمتوسط.[105]

103-بن عنتر عبد النور،مرجع سابق،ص 50.
104-بن عنتر عبدالنور،نفس المرجع،ص ص 50-52.
105-بن عنتر عبد النور ،نفس المرجع،ص ص 50-52.

و تأكيدا كذلك على أهمية الدائرة المتوسطية التي تتقاطع مع أبعاد مختلفة ،كالبعد السكاني(كون المناطق الساحلية ذات كثافة سكانية عالية)،البعد الاقتصادي(على اعتبار أن مبادلات الجزائر مع العالم الخارجي تتم عبر المتوسط)،والبعد الطاقوي(لأن تصدير النفط والغاز يتم كذلك عبر المتوسط).وقبل الدائرة المتوسطية اهتمت الجزائر أساسا بالدوائر المغاربية ،العربية والافريقية التي تعتبرها مترابطة وكجزء من العالم الثالث الذي تلعب فيه دورا بارزا . فكثيرا ما استخدمت الجزائر الدائرتين الإفريقية والعربية للدفاع عن أمنها القومي وتقوية مواقفها حيال بعض القضايا مثل (قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطنية).[106]

كما شهدت الدائرة الإفريقية للأمن الجزائري مع مطلع التسعينات من القرن الماضي تهديدات نجمت عن نشاط حركات التمرد في شمالي مالي ونيجر ،(وهي تهديدات لازالت قائمة الى اليوم).مما أجبر الجزائر على التحرك دبلوماسيا تفاديا لكل الأخطار المحتملة.[107]

وكاضافة تجدر الاشارة ،الى أن الجزائر أنشأت عبر تاريخها الحديث(وحتى المعاصر) وبحكم موقعها ومكانتها،العديد من العلاقات والصلات الدولية المكثفة في مختلف الميادين والمجالات وبخاصة منها المجالين التجاري والمالي،مع دول الاتحاد الأوروبي على اعتبار أن الجزائر تمولها بمصادر الطاقة.وتستورد منها في نفس الوقت جزءا مهما من المواد الاستهلاكية وتجهيزات البنية التحتية والصناعية.[108]

106-بن عنتر عبد النور،مرجع سابق،ص ص 49-50.

107-بن عنتر عبد النور،نفس المرجع،ص 55.

108- قيرة إسماعيل وأخرون،مرجع سابق،ص 278.

الا أن عـدم وجـود تكـافؤ في هـذه العلاقـات أدى بـالجزائر الى تبعيتهـا [109] **للأسـواق الماليـة الأوروبية**.[110] لذلك فهي تحاول في كـل مـرة اجـراء اصـلاحات ضـرورية لتحقيـق التـوازن المـاكرو اقتصادي،والتكيف البنائي ومواجهة مختلف التحديات السياسية والاستراتجية والأمنية. بخاصـة وأن المتغيرات التي يشـهدها العـالم بشـكل مسـتمر تشـكل تحـديا كـبيرا وتـؤثر بشـكل كـبير في المنظومة الفكرية ،والتركيبة السياسية،والبنية الاجتماعية ،وكذا الأمن والسلم،كما تتـواكب أيضا مع ولادة تحديات من نوع أخر ذات أبعاد اقليمية وداخلية.[111]

وحول أثر هذه الأبعاد لاسيما الداخلية منها ،فانه وعبر مايلي من هذه الدراسة سيتم التطرق الى أثر البعد الداخلي [112]بمححداته المختلفة على وضـع وأداء السياسـة الخارجيـة الجزائريـة وبالتحديـد أثناء الفترة الممتدة بين عامي 1999و 2009.

109- تم تطوير **مفهوم التبعية** في الستينات والسبعينات لتحديد عـدم المسـاواة البنيويـة في الـثرو ة والسـلطة العالميـة، و هـي كنظرية مبنية على عمل المدرسة البنيويـة **للإقتصـاد** السياسـي الـدولي التابعـة لعـالم الإقتصـاد الأمريكـي لاتيني،**راوول بريبش** الذي برز في الثلاثينات...ويقصد **بالتبعية**، الشروط المفروضة من قبل دول أجنبية فيما يتعلـق بتعـرض بلـدان العـالم الثالث **للإستثمار** الأجنبي المباشر،والإتفاقيات التجارية غير المتساوية وتسديد الفوائد على الديون،بالإضافة إلى أن تبـادل المـواد الأولية لسلع مصنعة غالية الثمن يسبب بالأساس نشوء علاقات بنيويـة غير متوازنـة بين **المركز والأطـراف**.(للإطلاع أكـثر أنظر:غريفيتش مارتن،وأوكلاهن تيري،مرجع سابق،ص 117.).

110-قيرة إسماعيل وأخرون،مرجع سابق،ص 278.

111-قيرة إسماعيل ،وأخرون،نفس المرجع،ص ص 278-279.

112-حول أثر **البعد الداخلي** على السياسة الخارجية، يرى روبرت بوتنام عبر مقال له نشر عام (**1988**) بعنوان : « **diplomacy and domestic politics:the logic of two- level games** » ،أو مايعرف حاليا بنموذج بوتنام **الثنائي المستوى** أو نظرية **اللعب على مستويين**،أن مسألة التأثير بين ماهو دولي وداخلي للدولة،ليس بالتأثير البسيط بل هو **ترابـط وتفاعـل** ،بـل حـتى **تشـابك** بين **اللعبة السياسية الداخلية** للدولة **وديناميكية أوحركية العلاقات الدولية**.وحسب تصور بوتنام دائما فإن **المفاوض** أيا كـان **رئيس الدولة أووزير الخارجية** أو **المفوض**...فإنه يكون ملزما في التواجد ضمن **بنية ثنائية المستوى**،بمعنى أنه يجـد نفسـه في نفس الوقت أثناء عملية التفاوض على **طاولتين** الأولى تمثل **الجهة الدولية** والثانية خاصـة بالجهـة **الداخليـة لبلـده**.وبالتـالي يجب أن يأخذ بعين الإعتبار كل الضغط الوارد عن الجهتين قبل أن يمضي مثلا على أي إتفـاق حـتى يضـمن تحقيـق أكـبر وأوسع قدر من **التوازن** بينهما،فيرضي بذلك الطرف الدولي المتفاوض معه وكذلك ينـال رضـى الأطـراف الداخليـة الضـاغطة لبلده .**للإطلاع** أكثر أنظر: Durebos Catherine,La THÉORIE du JEU À DEUX NIVEAUX,de Robert D.Putnam: la position du brésil dans la négociations entre le mercosur et l'union européenne pour la signature d'un accord de libre-échange,Québec,décembre,2008 - http://www.cms.fss.ulaval.car/recherche/upload/ceil/fichiers/essai_durepos.pdf

الفصل الثاني
آثرالبعد الداخلي على السياسة الخارجية الجزائرية من 1999الى 2009

كثيرا ما تعبر السياسة الخارجية لدولة ما عن أوضاعها الداخلية المتباينة ،بين ماهو سياسي واجتماعي واقتصادي وحتى ماهو ثقافي وأمني لأنها تعتبر بمثابة محددات مهمة الى جانب المحددات الطبيعية في وضع قرارتها الخارجية. والجزائر من بين هذه الدول المحكومة بمثل هذه المحددات مجسدة بذلك البعد الداخلي المؤثر في توجيه سياستها الخارجية ضمن البيئة المحيطة بها بشكل عام،وضمن متغيرات مختلفة ومتعددة الجوانب خلال فترات زمنية متفاوتة المدة لهذا البعد الداخلي[113].

وبالنظر الى ماتم التطرق اليه سابقا خلال هذه الدراسة حول محددات السياسة الخارجية الجزائرية بشكل عام دون تحديد فترة زمنية معينة ،فانه سيتم التركيز عبر هذا الفصل الثاني من الدراسة على الفترة الممتدة من(1999الى 2009) بشكل خاص لتوضيح أثر البعد الداخلي على السياسة الخارجية الجزائرية لذات الفترة . سيما وأن هذه الأخيرة التي ورد ذكرها سابقا والتي تلت فترة أخرى شهدت أزمة داخلية متعددة الجوانب عرفت أصعب مراحلها طيلة عشرية كاملة من الزمن،وهي الأزمة التي أساءت الى سمعة الجزائر وكادت أن تقضي على مكانتها جهويا ودوليا.

113-عبر الرئيس **هواري بومدين** عن هذا البعد الداخلي من خلال ربطه بالسياسة الداخلية للجزائر بالقول: « **سياسة الجزائر الخارجية ماهي إلا إنعكاس لسياستها الداخلية.** » للإطلاع أكثر أنظر:
Mouhoubi Salah,LES CHOIX DE L'ALGERIE :le passé toujours présent,office des publications universitaires Alger,2011,P79-P93.

المبحث الأول:الظروف الاجتماعية وقضية الأمن

ان الحديث عن الظروف الاجتماعية بشكل عام يقود بالضرورة للتطرق الى مفهوم التغيير؛ هذا الأخير الذي لا يعتبر حالة معزولة في الزمان والمكان،بل هو مسلسل من الأحداث والتراكمات التي ينتجها الفاعلون لتتوالى في كل من هذا الزمان وهذا المكان . فتحدث تغييرا تدريجيا أو مفاجئا وهذا ما يحيل الى التغيير الاجتماعي باعتباره تحولا ملحوظا يطرأ على التنظيم الاجتماعي ، في بناءه ومؤسساته ووظائفه وكذا أليات اشتغاله خلال فترة زمنية معينة.[114]

بالاضافة الى مختلف المشاكل الاجتماعية أو المجتمعية التي يفرزها هذا التغيير أو هي ذاتها تؤدي الى حدوثه ،والأهم من هذا كله هو الأثر الذي تتركه هذه الظروف على سياسات الدول لاسيما السياسة الخارجية ،خاصة و ان إقترن هذا الأثر بقضية جد مهمة هي قضية الأمن. والجزائر من بين الدول التي عرفت ظروفا اجتماعية مختلفة وحاسمة اقترنت بتطورات جدحساسة في مجال الأمن كانت عاملا مهما في تحديد أهداف وتوجهات الدولة سواءا الداخلية أو الخارجية منها،والعنصرين المواليين تم تخصيصهما لابراز دور هذه الظروف الاجتماعية وارتباطها بقضية الأمن في تحديد السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة(1999- 2009.)حسب الصيغة التالية:

114-كولفرني محمد"التغييرالإجتماعي والسياسي:دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم"،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 20،خريف 2008،(ص 139-ص 146)،ص 140.

المطلب الأول:الوضع الاجتماعي الداخلي للمجتمع الجزائري

على اعتبار أن للوضع الاجتماعي للمواطن أثرا فعالا في تشكيل اتجاهاته السياسية ومن ذلك مكانته الاقتصادية وطبيعة الدخل الذي يعتمد عليه ،والطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها وعقيدته الدينية وكذا مستواه التعليمي . بل إن أي من هذه جميعا قد يكون كافيا بذاته لتشكيل اتجاهات المواطنين،وذلك بغض النظر عن المجتمعات التي يعيشون ضمنها أو الأنظمة السياسية التي ينضوون تحت لواءها.[115]

فقدعرفت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في الجزائر الكثير من التطورات المهمة على أكثر من صعيد،فبعد أحداث أكتوبر 1988[116]التي قادت الجزائر الى أزمة داخلية خانقة أعقبتها تغييرات سياسية [117] ودستورية برزت من خلالها العديد من الحركات الاجتماعية بمختلف أنواعها الكلاسيكية والجديدة كالحركات العمالية والنقابية .[118]

كما برزت التناقضات السياسية لأول مرة الى العلن على أعلى مستوى في هرم السلطة ، مما انعكس سلبا على الجبهة الاجتماعية التي فسحت المجال لبروز كل التناقضات التي موهها من قبل الريع النفطي.[119]وساهم في عدم بروزها.

115-فضل الله محمد إسماعيل،**أزمة القرارالسياسي في دول العالم الثالث:دراسة في فلسفة السياسة**، الاسكندرية:دار الجامعة الجديدة ،2008،ص 61.

116-يرى **بوعشة محمد**،(مدرس السياسات الخارجية المقارنةبالجزائر)،أن **السياسة الخارجية الجزائرية** ظلت **رهينة السياسة الداخلية منذ أحداث 5أكتوبر 1988**،بينما كانت في السابق **تتلاقى** معها أحيانا **وتتناقض** معها أحيانا أخرى.بل إنها كانت تظهر في فترات عديدة بمظهر **ينفي** تماما قاعدة أن"**السياسة الخارجية مرأة للسياسة الداخلية**".(أنظر:بوعشة محمد،**السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك**،مرجع سابق،ص 177).

117-كان **للجمعيات ذات الطابع السياسي** الحق في إصدار عناوين إعلامية وإمتلاك أجهزة صوتية أو مرئية،وهذا مانصت عليه المادة الأولى من **قانون الإعلام الصادر في 03أفريل 1990**،والذي إشترط في مادته الأربعين:**إحترام حقوق الإنسان** الدستورية **وحرياتهم الفردية**،الحرص الدائم على تقديم **إعلام كامل وموضوعي،الإمتناع عن التنويه المباشر أو غير المباشر بالعرقية وعدم التسامح مع العنف**.وهذا مايفترض قيام **الإعلام الحزبي بدعم التوجه الديمقراطي للدولة** ...وهذا لتمكين **المواطن** من حقه في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على **الوقائع والأراء** التي تهم المجتمع على الصعيدين **الوطني والدولي** حق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في **التفكير والرأي والتعبير**.(للإطلاع أكثر أنظر:جرادي عيسى،**الأحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر:دار قرطبة للنشر والتوزيع،2007،ص 84).

118-جابي عبد الناصر، الحالة الجزائرية،مرجع سابق،ص 103.

119-قيرة إسماعيل، وأخرون مرجع سابق،ص 305.أيضا:(عبر **أحمد بن بيتور**،وهو رئيس حكومة جزائري أسبق عن الريع النفطي بالقول: « نحن أمام **دولة عاجزة** تنساق نحو **الإنهيار**؛تستغل **الريع النفطي(البترولي)** من أجل **شراء السلم الإجتماعي** ...»أنظر:

Smati Samar, « Alliances,approches et divergences »,Arabies,Avril2011,(P30-P33)P30

وألت دوامة الارهاب التي تلت هذه الأحداث الى أزمة داخلية تركت المجتمع الجزائري في صدمة عميقة ،بحيث بلغت الخسائر البشرية نحو : مائة وخمسين ألف قتيل [120]،وبين سبعة ألاف وعشرة ألاف مفقود،ومليون مشرد بالإضافة الى الخسائر المادية التي قدرت ب (20مليار دولار) جراء الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنى التحتية.[121]

ولم يتوقف الأمر عند ماهو داخلي فقط،فقد أدت هذه الأحداث والأزمة التي أعقبتهاإلى جعل الجزائر تتموقع ضمن وضع لم يسمح لها عموما بأداء نشاطها الخارجي المعهود ،الذي يتفاعل بسرعة مع الأحداث فيبادر الى تقديم اقتراحات في هذا الاتجاه أوذاك للتأثير فيها وامكانية الاستفادة منها.حسب طبيعة كل حدث،فتقوقعت بذلك على نفسها الى حد كاد فيه الجمود أن يسيطر على نشاطها الخارجي العام وهذا الى غاية 1997 أين لوحظت بداية لنشاط خارجي مركز على العالم المتقدم ،وبالأخص على مستوى بعض الدوائر الاعلامية والشخصيات السياسية الأكاديمية منها بشكل خاص وتلك كانت بداية العودة الى الساحة الدولية ولكن بشكل محتشم جدا.ومع أهمية هذه الانطلاقة الا أنها لم تتمكن من تطوير نفسها ولا تطوير ما وصلت إليه،وبقيت المحاولات متواصلة لى غاية... عام 1999.أين تغير الأمر بسرعة باتجاه تكثيف النشاط الخارجي على مستويات عدة من مناطق العالم .[122]

ولعلى أبرز ماساهم في ذلك،وبشكل خاص أثناء الفترة الممتدة من عام 1999الى عام 2009(حسب الفترة المحددة للدراسة)،هو انتقال الوضع الداخلي للمجتمع الجزائري الى مرحلة تقلصت فيها وتيرة العنف بشكل ملاحظ . كما أن الشواهد المتعلقة بالأوضاع والتطورات السياسية الداخلية خلال الفترة أصبحت تشير الى أن هناك اتجاها واضحا نحو انفراج الأزمة المتعددة الأبعاد ،مع حدوث نوع من التقارب بين الأطراف المتنافرة.

120-حسب إحصائيات أخرىوردت في مجلة السياسي العربي،فإن عدد ضحايا **الأحداث** الثي عرفتها **الجزائر وبالأخص بين عامي 1992و 2000 بلغ:أزيد من37ألف قتيل وجرح 30700شخص** فيما تتجاوز الحصيلة التي ترددها وسائل إعلام مختلفة حسب **نفس المجلة مقتل 100ألف جزائري**.(للإطلاع أكثر أنظر:لبال سليمة،"بعد خمود جذوة الإرهاب :الجزائر تطلق أحزانها وتعود إلى الواجهة"،السياسي العربي،الجزائر،العدد 03،من 10إلى 17أفريل 2005،(ص 48ص 52)،ص 50.

121-تلمساني رشيد،"الجزائر في عهد بوتفليقة :الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"،(أوراق كارنيجي)،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،واشنطن،العدد 7،كانون الثاني/نوفمبر،2008،ص 4.(**تلمساني رشيد**:باحث غير مقيم في مركز **كارنيغي للشرق الأوسط**،كتب دراسات عديدة عن **الجزائر** في مركز **كارنيغي بواشنطن**،شغل سابقا منصب باحث زائر في مركز "**دراسات الشرق الأوسط**" في جامعة **هارفارد** وفي "**مركز الدراسات العربية المعاصرة**"في جامعة **جورج تاون**،وفي "**مركز روبرت شومان** "**بفلورينسا**،وغيرها من المراكز والمؤسسات،نشر عدة مقالات وله كتب عديدةحول الأوضاع السياسية في **الجزائر**.من ضمنها:"**الإنتخابات والنخب في الجزائر**"**في 2003**بالفرنسية،و"**الدولة والبازار والعولمة:مغامرة الإنفتاح في الجزائر**"**في 1999**بالفرنسية كذلك له أيضا أراء عديدة في صحف جزائرية من مثل:**الوطن ولوماتن...إلخ**).

122-بوعشة محمد،**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإرترية**،بيروت،دار الجيل،الطبعة الأولى،2004،ص ص 37-38.

ولاسيما ماتعلق منها بتفاعلات الأحزاب حتى تتكيف مع عناصر الواقع سواءا من حيث صياغة السياسات والاسراتجيات العملية ،للتعامل مع التحديات الداخلية والجهوية والدولية أو فيما يخص انطلاقتها نحو بناء نسيج علاقات فعالة بينية فيما بينها أومع السلطة .مما شكل نقلة نوعية كبيرة تخدم أليات العمل الديمقراطي [123] وتوحيد المواقف ازاء التهديد الداخلي أو الخارجي[124] للجزائر.

فقد بين الموقف الجزائري الصارم ضد محاولات أوروبية على الخصوص وبعض المنظمات الدولية للتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر ،باسم حقوق الإنسان[125] لمعرفة حقيقة ما كان يحدث في الجزائر درجة الحساسية المفرطة لمعظم القوى الوطنية الممثلة للمجتمع الجزائري بمختلف تصوراتها ضد التدخل الأجنبي. وأنها تعمل جاهدة لحل الخلافات داخليا ودعم مقومات الأمن الوطني الجزائري وكذا تطوير مختلف القدرات الذاتية والموضوعية لتدعيم السلم المدني سياسيا و اقتصاديا وحتى اجتماعيا ،مع محاولة خلق توازنات جهوية ومواكبة التحولات الحاصلة خارجيا لاسيما القريبة منها كتلك التي تعرفها الضفة الشمالية للمتوسط.[126]

123-حول العمل الديمقراطي يرى **روبرت بوتنام** ؛أنه كلما تواجدت **مؤسسات المجتمع المدني** وأدت دورها كلما كانت **الديمقراطية أقوى وأكثر** ،لذا فالمجتمع المدني يؤدي دورا رئيسيا في ترسيخ مبادئ الديمقراطية من خلال الدفاع عن **مصالحه** وعن **مصالح المجتمع**.وذلك بالمشاركة في **الإنتخابات وإبداء الرأي** حول مختلف القرارات الصادرة من طرف الدولة ...ولهذا فالنظرة **القاصرة للسلطة السياسية** في **الجزائر** والتي كانت تقوم على إعتبار **النشاط الجمعوي** ،يزاحم ويعرقل عمل **السلطات وإمتيازات الدولة** أدت إلى أحداث **أكتوبر 1988**.ومنه إلى إعادة تشكيل وهيكلة الممارسة السياسية بالإنتقال من **الأحادية إلى التعددية** وهذا بعد التصويت **على دستور 1989**.(أنظر:قرقاح إبتسام،دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989-2009)،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ،تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة،جامعة باتنة،2010-2011،ص 58.

124-قيرة إسماعيل ، وأخرون،مرجع سابق،ص 280.

125-حول **حقوق الإنسان في الجزائر**،فإن ملف المفقودين يشكل حيزا كبيرا في هذا الجانب لأنه وإلى حد الساعة لم تتم التسوية النهائية لهذا الملف.وإلى **غاية سنة (2005)** تم إنهاء **الجدل القائم** أنذاك حول **تعداد المفقودين** وتم حصر **عددهم ب:(6146) مفقود**،**والمفقود في نظر أهل الإختصاص بالجزائر** ؛هو **المواطن الذي إختفى سنوات الأزمة ولايعرف مصيره حتى وإن كان على قيد الحياة**.(للإطلاع أكثر أنظر:يعقوبي محمد،"**فاروق قسنطيني**"،رئيس اللجنة الإستشارية لحقوق الإنسان في الجزائر:العفو الشامل مرهون بتسوية ملف المفقودين" ،(مقابلة منشورة)،السياسي العربي،الجزائر، العدد 3،من 10إلى 17أفريل 2005،(ص 29ص 35)،ص 30. « وهو ذات الأمر الذي يمكن أن يكون حسب هذه الدراسة سببا من أسباب عدم **مصادقة الجزائر على إتفاقية الأمم المتحدة للإختفاءات القصرية** ،وهي الإتفاقية الوحيدة من أصل **تسعة إتفاقيات أممية** حول حقوق الإنسان **صادقت الجزائر** على ثمانية منها »أيضا.(يذهب بعض **المنظرين** إلى حصر **حقوق الإنسان** في حق أو حقين مثل **حق الحياة والمساواة في الفرص** .للإطلاع أكثر حول مضاين مصطلح،**حقوق الإنسان**،أنظر:غريفتش مارتن،وأوكلاهن تيري،مرجع سابق،ص 185ص 189).

126-قيرة إسماعيل، وأخرون ،مرجع سابق،ص ص 282-283.

كما أن الظرف العصيب الذي مرت به الجزائر خلال الأزمة أكسبها مزيدا من الوعي ،وزادها معرفة بمحيطها وتقديرا لبعض المظاهر والجهات البشرية والمعنوية النافذة ومدى تأثيرها على الناس ومجرى الأحداث وهي لم تكسب الرهان الى بتماسك شعبها[127] أو مجتمعها الداخلي .

وهذا ما يؤكد حسب هذه الدراسة دور القيم في التماسك الداخلي للمجتمع الجزائري وفي مختلف الظروف وبالتالي تأثيرها على الأداء الخارجي للجزائر بشكل عام ،مثلما تم التطرق اليه خلال عنصر سابق من هذه الدراسة.

ظف الى ذلك أن الوضع الداخلي للجزائر أصبح أفضل بكثير وتحسن بصورة لافتة مماكان عليه عندما أنتخب الرئيس بوتفليقة لعهدته الأولى عام 1999،وهذا على الرغم من الكثير من المشاكل التي بقيت عالقة .[128]

لاسيما ماتعلق منها بمدى نجاح مسار المصالحة الوطنية الشاملة والاسترجاع الكلي للأمن الداخلي ،وكذا مدى تطبيق الاصلاحات التنمويةالكبيرة التي أقرها الرئيس بوتفليقة عبر برامجه الرئاسية المختلفة خلال عهدتيه الرئاستين الأولى والثانية (أي من 1999إلى 2009).

وعلى العموم فانه وعلى الرغم من أن أزمة التسعينات كانت كسرا ونهاية لتلك السياسة الوطنية الجزائرية ،التي كانت تعتمد على الانسجام الداخلي[129] الواسع عند وضع وأداء السياسة الخارجية الجزائرية ،فتدحرج بذلك موقع الجزائر الدولي إلى مستويات دنيا.[130]

127-بن القبي صالح ،مرجع سابق،ص 25.

128-تلمساني رشيد،مرجع سابق،ص 13.

129-تميل الدراسات المعنية **بالبنية الإجتماعية الجزائرية** إلى التركيز على **متغيرين متناقضين** شكلا :يركز أولهما على **التجانس والإندماج الوطنيين**،أما ثانيهما فيركز على **مسألة التنوع وإسترداد الهوية الإثنية** دون نكران مطلق لما هو سائد،و**المعضلة الأساسية** التي تواجهها **الجزائر**هي **إشتداد الصراع بين متطرفي حملة هاذين المتغيرين** ،وظهور **جماعات إجتماعية** في هذا الإطار أو ذاك ،تكرس أحيانا **العنف وأحيانا أخرى الضغط** المركز الذي تزداد وتيرته بتزايد **التناقضات والأزمات** .بل وأكثر من ذلك فإن **جماعات الضغط** تتحين الفرص لخلق **إنكسارات** في **التاريخ الإجتماعي للمجتمع الجزائري**.(أنظر:قيرة إسماعيل،مرجع سابق،244).

130-بوعشة محمد،**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الاثيوبية الارتيرية**،مرجع سابق،ص 53.

الا أنه و بفضل الجهود الدبلوماسية المبذولة لاسيما ماتعلق منها بمكافحة الارهاب ، واقترانها بتحسن الأوضاع الداخلية للجزائر ،أخرجت الجزائر من النبذ الدولي الذي كانت عليه سابقا[131] أي قبل 1999.

وبالحديث عن مكافحة الارهاب فان المطلب الموالي الذي استوجبته الدراسة ،يتطرق الى مساهمة هذا العنصر بطريقة أو بأخرى في عودة الجزائر الى الساحة الدولية ،بعد أن كان عبارة عن معطى قائم في إطار قضية الأمن الداخلي للجزائر. فكيف كان لهذا المعطى الداخلي دور في عودة الجزائر الى الساحة الدولية؟.

131-تلمساني رشيد،مرجع سابق،ص 13.

المطلب الثاني:المعطى الأمني وتدويل مكافحة الإرهاب

يقصد بالأمن؛ [132] عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة أو عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر(أرنولد وولفرز/المدرسة الواقعية).[133] وبالتوازي مع هذا المفهوم فقد أمست الجزائر منذ العام 1992 ميدانا للصراع ليس بين جهتين واضحتي المعالم ،بل بين خليط من المجموعات المتباينة الميالة الى التقاتل فيما بينها والى تشكيل تهديد حقيقي للدولة من جهة.

ومن جهة ثانية الى نظام حكم يسيطر عليه الجيش الذي كانت خلافاته الداخلية تعكس على نحو جزئي على الأقل صورة خلافات تلك المجموعات المعارضة لذلك النظام نظريا.وفقط عندما تم حل النزاعات داخل الجيش بصورة مؤقتة،وتبوء عبد العزيز بوتفليقة سدة الرئاسة في عام 1999. تم التوصل الى حد أدنى من التفاهم وأظهر النظام في نهاية المطاف لفترة معينة على الأقل مقاربة موحدة حول كبح العنف واستعادة النظام العام ،وهي المقاربة التي تمتعت بالموافقة الشعبية العامة وان كانت قد قوبلت بالانتقاد الشديد من طرف بعض الجهات التي لها علاقة بقضايا حقوق الإنسان بشكل خاص[134].

وكانت هذه المقاربة السياسية التي استطاع الرئيس بوتفليقة اقناع قيادات الجيش بها سواءا أولئك الذين يوافقنه الرأي على ضرورة تبني هذه المقاربة التي تقوم على أساس المصالحة الوطنية ،أو أولئك الذين يرون أنه لا مناص من مواجهة الجماعات المسلحة والقضاء عليها ورفض التسوية معها، قد ساهمت في بناء تحالف بين مؤسسة الرئاسة و المؤسسة العسكرية لمواجهة الأوضاع المتأزمة .[135]

132-حول موضوع الأمن ومن زاوية أخرى ،لاحظ **علي الدين هلال الدسوقي وبهجت قرني**،في دراستهما التحليلية للأدبيات المتخصصة في **تحليل السياسات الخارجية** للدول النامية،أن **سلوك سياسات** هذه الدول تحددها **ثلاث معضلات أساسية** : **مساعدة /إستقلال،موارد/أهداف وأمن/تنمية**.كما تبنى الباحث الفلسطيني **يزيد صايغ**،موسعة للأمن حول الدول النامية تشمل الدفاع عن: **القيم الوطنية**،**البقاء**،**الوحدة الترابية**،بقاء الدولة،ضمان سلامة السكان،إيجاد ظروف إقتصادية للرخاء،الحفاظ على **الإنسجام الإجتماعي**،**البناء الوطني**،محددا الأبعاد **الإجتماعية والإقتصادية والسكانية** كأبرز جوانب **الأمن** في هذه **الدول**.(للإطلاع أكثرأنظر:بن عنتر عبد النور،مرجع سابق،ص ص 14-15).

133-بيليس جون،سميث ستيف،**عولمة السياسة العالمية**،ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة،الطبعة الأولى،2004،ص 414.

134-هيو روبرتس،"الجزائر وإزالة الحكم العسكري:الديمقراطية وسيادة القانون"،(أوراق كارنيغي)،سلسلة الشرق الأوسط،رقم 86،أيار/مايو 2007.ص ص 6-7.

135-بوضياف محمد،"النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية ،التطورات والمشاهد المحتملة"،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 29،شتاء 2011،(ص 9ص 26)،ص 11.

واعادة بناء الثقة في النظام ومؤسساته والتحرر من ضغوط القوى الكبرى وضغوطات المنظمات الدولية،وقد وفق الرئيس بوتفليقة في تسويق صورة التوافق والانسجام بينه وبين المؤسسة العسكرية حتى أنه جاء في بعض التقارير الأوروبية : « **ان المسألة الأمنية تأتي على رأس أجندة الحكومة الجزائرية ، وان توافقا كبيرا يطبع العلاقات بين الحكومة وقيادة الجيش من أجل انجاز المهام المنوطة بهم ...ومن ثم فلا داعي لتأويل تصريحاتهما في اتجاه تلطيف الأجواء على أنها متكلفة وتندرج في اطار المجاملة.** »[136]

بالاضافة الى ذلك فقد نجح الرئيس بوتفليقة في بداية عهده أن يجمع حوله مختلف الأطراف الوطنية ، واستطاع أن يجسد مبدأ المصالحة باصداره قانون الوئام المدني (16سبتمبر 1999الذي تمت تزكيته بعد استفتاء شعبي ،قدر بأزيد من 98في المائة من الأصوات)كاطار شرعي لمعاجة العنف.[137]

ولما أخذ الأمن يستتب تدريجيا تأتى للرئيس بوتفليقة الشروع في برنامج واسع لتعزيز دعائم الدولة على المستوى الداخلي من خلال اصلاح كل من هياكلها ومهامها وكذا المنظومة القضائية[138] والتربوية.بالاضافة الى إتخاذ جملة من الاجراءات الاقتصادية الجريئة كترسيم الاعتراف خلال عهدته الأولى بالأمازيغية كلغة وطنية.(بعد الأحداث التي شهدتها منطقة القبائل [139] سنة 2001).[140]

136-بوضياف محمد، مرجع سابق،ص 11.

137-بوشنافة شمسة ،أدم قبي،"إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988 - 2000"،مجلة الباحث ،العدد الثالث،2004،(ص 127ـص 147)،ص 136.

138-في إطار تطوير **المنظومة التشريعية** وتدعيم **التعاون القضائي الدولي** إستجابة **للمتطلبات الداخلية** وتجسيدا **للإلتزامات الدولية**،يرى وزير **العدالة الجزائري الطيب بلعيز** في مؤلفه:**إصلاح العدالة في الجزائر**،إن تطوير **المنظومة التشريعية** هو **إستجابة للمتطلبات الداخلية** وتجسيد **للإلتزامات الدولية**،ذلك أن العناصر التي تحدد **مفهوم دولة الحق والقانون** تستلزم وجود **قوانين قابلة للتطبيق**...تنسجم **مع مبادئ حقوق الإنسان**...وتعززالأمن **والسلم** في **المجتمع** وتدعم **الحقوق والحريات** ،تحمي **الإقتصاد** وتحفاظ على **تماسك النسيج الإجتماعي**.(للإطلاع أكثر أنظر:بلعيز الطيب،**إصلاح العدالة في الجزائر:الإنجاز والتحدي**، الجزائر،دار القصبة للنشر،2008،ص 43.

139-حول موضوع أحداث منطقة القبائل في الجزائر ودورها في ترسيم الأمازيغية كلغة وطنية في الجزائر،أنظر:
Wernfels Isabelle, « Who is charge?Algérian power structures and thier resilience to change »,02-2010,P5
http:/www.**swp-berlin**.org/...wrf_algerien_1002_ks.**pdf**

140-حاروش نور الدين،**رؤساء الجزائر**، الجزائر :شركة دار الأمة ،الطبعة الأولى،2012، ص 224.

وخلال عهدته الرئاسية الثانية التي أعيد انتخابه فيها في الثامن من شهر أفريل 2004 بما يقارب 85بالمائة من الأصوات،طرح الرئيس بوتفليقة مشروع المصالحة الوطنية[141] الذي أقره خلال حملته الانتخابية للاستفتاء،ووافق عليه الشعب الجزائري بالأغلبية المطلقة بنسبة قاربت 80بالمائة.[142]

كل هذه الأمور أعتبرت بمثابة محدد فعلي في تحسين صورة الجزائرعلى الساحة الدولية بعدما كادت الأزمة وحالة اللأمن التي مرت بها أن تغيبها تماما عن هذه الساحة ،وبالأخص فيما يتعلق منها بجانب توظيفها لسياستها الخارجية في مختلف المحافل والمنابر الدولية .فقد حاولت على الدوام تبرير موقفها تجاه الأزمة التي حلت بها والتي عالجتها لوحدها دون مساعدة أو دعم من أي طرف أخر بالتأكيد على أن ما يحدث بداخلها ليس حربا أهلية.[143]

وانما هي حالة من اللأمن والعنف الشديد التي فرضتها ظاهرة غريبة ودخيلة على المجتمع الجزائري،تجسدت في ظاهرة الارهاب، هذه الأخيرة التي أكدت الجزائر بشأنها على أنا ليست ظاهرة خاصة بالجزائر وحجتها في ذلك :تماسك شعبها ومؤسساتها ووقوفهم الى جانب دولتهم(الجزائر) لمواجتها،بل أنها ظاهرة عابرة للأوطان وقد تمس أي دولة أو منطقة أخرى في العالم.

الا أن كل دعواتها ومناداتها للتأكيد على مدى خطورة هذه الظاهرة لم تلقى التجاوب الا يجابي معها،فاستمرت في مكافحة الظاهرة لوحدها و في التنويه المتواصل حولها مع محافظتها على وتيرة نشاطها ضمن محيطها الخارجي حتى لا تصبح معزولة عن هذا المحيط، بما تسمح به ظروفها الداخلية وحتى الخارجية.

141-حول مضمون النص الكامل لميثاق السلم والمصالحة الوطنيةأنظر:
Mezian Selma, « Réconciliation nationale:un choix historique »,EL-DJAZAIR.Alger,N56-Novembre-2012,P7-P18

142-حاروش نور الدين،مرجع سابق،ص ص 224-225.

143-تمثل **الحرب الأهلية** في معناها الشامل؛**إنقساما واسعا** في صفوف **الشعب** بشكل **عمودي** فيتشكل من خلاله معسكر من مختلف **طبقات المجتمع** ضد المعسكر المقابل **أو أفقيا** ليتشكل معسكر من **طبقة إجتماعية** أو أكثر ضد المعسكر المقابل.وتنطلق من **تناقضات مصلحية مستعصية** بين **طبقات إجتماعية** واسعة،أو فئات وجماعات متميزة **دينيا وطائفيا لغويا ،قوميا وجهويا**. وهي إنقسام يمس ويمزق بعمق جوهر **التركيب السكاني** ،ويشمل في الغالب **المساحة الحيوية** لبلد أو أغلبيته.وبالتالي فإن **الهياج** العابر و**الشجار الحاد** ليس مؤهلا لأن يوصف بأنه **حرب أهلية**،والإنفعالات والمشاعر الجامحة التي يطلقها **عنف إجرامي بشع** ليست عنوانا لها.وفي **الحالة الجزائرية** لاوجود **لصراع طبقي** مكشوف **عنيف** وماحدث بهابعيد عن أن يكون **صراعا تمثيليا واعيا للطبقات** ،رغم كونه **محملا ببعده الإقتصادي**(للإطلاع أكثر أنظر:رشيد حاتم،**الأزمة الجزائرية...إلى أين؟**،(سلسلة قضايا راهنة)، عمان:دار سندباد للنشر،1999،ص 42.

وظل الطرح الجزائري على ماهو عليه بشأن ظاهرة الإرهاب،الى غاية اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001،هذه الاعتداءات التي خلقت تحولا راديكاليا في التوجهات الاستراتجية للسياسة الخارجية الأمريكية بشكل خاص،فبعد هذه الاعتداءات التي مست كيانها لم يعد وضعها أنذاك قادرا على منحها مصدر ا للاستقرار ذاته،بل على العكس أصبح مصدر عدم استقرار وخطرا يهدد أمنها القومي.مما أدى بالمحافظين الجدد الى استخدام نفوذهم لتطوير مشروع ؛ حمل شعار"الحرب على الارهاب".[144]

وأظهرت السنوات التي تلت تاريخ هذه الاعتداءات تبوؤ الجزائر مكانة مرموقة في الحملة الدولية ضد الارهاب بحكم التجربة المأساوية التي مرت بها على مدار أكثر من عشرية من الزمن.

وارتاحت لتبني طرحها السابق كما تحولت الى مستشار دولي في هذا المجال وتمكنت من خلال ذلك الى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الارهاب عام 2002،وأصبح البنتاغون الأمريكي يقدم الجزائر على أنها الشريك الأول في الحرب الدولية على الظاهرة العابرة للأوطان.وهي الحرب التي خاضتها بحذر شديد بفعل تنامي نزاعات العداء على الإسلام والمسلمين من قبل الغرب،والسبب في ذلك هو الخلط بين الإسلام والارهاب مادفع بها الى وجوب المحاربة على جبهتين ؛جبهة عسكرية ضد الارهاب وأخرى سياسية دبلوماسية ضد من يلصق الارهاب بالإسلام.[145]

144-السبايلة عامر زايد،**الإدارة الأمريكية العامة في الشرق الأوسط:الدبلوماسية والسياسة الخارجية محدداتها وانعكاساتها** الأردن:عالم الكتب الحديث،الطبعة الأولى،2011،ص ص 1-2./حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر كذلك ومن وجهة نظر جزائرية،يرى **عبد القادر بوسلهام**(دبلوماسي جزائري سابق) أن : **أحداث(11سبتمبر 2001)** بنيويورك هي التي فتحت **أعين الأمريكيين**،**الأوروبيين** وحتى **العرب في الشرق الأوسط**.لأنه فقط وبعد هذه الأحداث المأساوية إقتنع **الرأي العام** بداية ثم بعده **الحكومات** بأن **الجزائر** قد أستهدفت **داخليا وخارجيا**،وأن **الإرهاب** داخل **الجزائر**، وذاك المتسبب في **أحداث 11سبتمبر** لايمكن أن ينتمي سوى **لعائلة واحدة**؛هي **الإرهاب الدولي** .أنظر: Bousselham Abedelkader, Regards sur la diplomatie algérienne,Casbah Editions,Algérie,2005,P280.

145-شراق محمد،**الجزائر من الحرب على الإرهاب إلى حرب السيادة ضد التدخل الأجنبي** ،12-09-2012. (في المرجع ذاته،ورد أن **الحرب على الإرهاب** كانت محل إستعمالات **أمريكية وفرنسية**،من أجل بسط السيطرة في بعض **الدول** بداعي عدم قدرتها على محاصرة **الجماعات الإرهابية**،خاصة بعد إن إتخذت من **الساحل الصحراوي** ملاذا لها.ولم يكن التعاون الدولي بين **الدول الغربية والجزائر** يتجه في **المسار الصحيح**، بسبب **تشابك المصالح في المنطقة الصحراوية** التي تنشط بها **جماعات إرهابية** .تحت مسمى **قاعدة بلاد المغرب الإسلامي**،حيث رفضت **الجزائر** التدخل **الفرنسي والأمريكي** بالمنطقة(أنذاك)،أو تشييد **قاعدة أفريكوم** على ترابها بداية من **عام 2005**بحجة **القضاء على التنظيم** مازاد **الجزائر** متاعب أخرى مع دول **شريكة لها** في هذا المجال).

http://**elkhabar**.com/quotidien/Pida-221795&idc=30

وتجدر الاشارة هنا أنه من أبرز صور التقارب التي تمت بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية،تلك المتمثلة في تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة والجيش الجزائري بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ولاسيما مع توجه هذا الجيش نحو مزيد من الاحترافية. ودخوله في علاقات وطيدة مع منظمة الحلف الأطلسي؛جسدتها الزيارات والمناورات المشتركة بين وحداته العسكرية والعديد من جيوش دول الحلف وقواته.الا أن هذا لم يعني انقطاع الجزائر عن مصدر امداداتها العسكرية الروسية التقليدية كما بينت ذلك العقود ،التي أبرمتها الجزائر بمناسبة الزيارة التي قام بها الرئيس فلاديمير بوتين الى الجزائر في مارس 2006،والمقدرة ب:4،5مليار دولار أمريكي.في حين ركز الطرف الفرنسي على الصراعات السياسية وأبعادها الأمنية ،وحتى الثقافية ،اللغوية الداخلية ذات الامتدادات التاريخية [146]وهذا عبر خلاف في المواقف وتدخلات جعلته يبدو كجزء من اللعبة الداخلية في بعض الحالات .[147]

أما كنتيجة أساسية ينبغي ادراجها هنا، هو أن الاستتاب التدريجي للأمن وماصاحبه من تغيرات اجابية في الأوضاع الاجتماعية داخل الجزائر أثناء العشرية التي تلت العام(1999)، بعد تلك الظروف السيئة التي مرت بها خلال سنوات التسعينات .

قد شكلت محددا مهما في تحسين صورة الجزائر الخارجية ومن ذلك تأثيرها على واضعي القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، بشكل فيه نوع من الأريحية في طرح القضايا والمسائل الشائكة على مختلف الأصعدة ضمن المحافل الاقليمية والدولية. لاسيما بعد تدويل ظاهرة الارهاب وما نتج عنه من تقلص في حجم الضغوطات على الجزائر كتلك التي لها صلة بحقوق الإنسان والحريات العامة أو العملية الديمقراطية بشكل عام.

وكل ذلك لم يتأتى لولا التماسك الذي عرفه المجتمع الجزائري (الشعب)،خلال مختلف التطورات الاجتماعية والأمنية المتباينة التي شهدتها الجزائر خلال سنوات التسعينات ومابعدها.فالملاحظ للشؤون الجزائرية يرى بأن الشعب الجزائري شديد الحساسية تجاه التدخل الأجنبي وما من شيء يتوحد الجزائريون ضده بشكل كبير سوى هذا التدخل،وهذا ادراك لايغيب عن السياسيين سواءا في السلطة أم في المعارضة داخل الجزائر.[148]

146-جابي عبد الناصر ،الحالة الجزائرية، مرجع سابق ،ص 138.
147-جابي عبد الناصر،نفس المرجع،ص 140.
148-رشيد حاتم،مرجع سابق،47.

فعلى الرغم من الانطباع السلبي الذي يتركه فعل العنف الوحشي فان عنصر التعلق بالحريات الفردية هو قيمة راسخة في المجتمع الجزائري.[149]

وهي تندرج ضمن قيمه الأساسية المكتسبة المؤثرة في سلوكاته وتوجهاته المختلفة ،والتي تم التطرق اليها سابقا عبر هذه الدراسة في شكلها المتكامل .وبالتالي كان وقوفه في ظل الظروف المختلفة لاسيما المتأزمة منها مع النظام السياسي لبلده ضمانة بالنسبة اليه لاستمرارية هذه القيم والحريات. وتطرح هنا بعض من الأسئلة التي تصعب الإجابة عنها :

ـ مامدى توسع هامش هذه القيم داخل المجتمع الجزائري بشكل عام؟.

ـومامدى ضمان استمرارية ودرجة وكذا نوعية تأثيرها على سلوكات وتوجهات أفراد المجتمع الجزائري،وبالتالي على توجهات واضعي القرار السياسي الداخلي أوالخارجي في الجزائر بشكل خاص؟.

وهي أسئلة يدعم طرحها عبر هذه الدراسة،الطرح القائل بأن: القيم المجتمعية للمجتمع الجزائري والتي تندرج ضمن ثقافته الوطنية ،قد نشأت على الأقل في شكلها الحديث ضمن أحضان الوطنية الجزائرية .التي تخفي وتكبت الاختلافات وتسمح بتغطية التفاوتات ،حيث لجأ النظام السياسي (الدولة) في الجزائر الى محاولة اعادة بناء هذه الثقافة وذلك من خلال النصوص السياسية والأيديولوجية والعقدية . [150]

أما فيما يلي سيتم التطرق الى محددين أخرين مهمين حسب الدراسة ،كان لهما دور بالغ الأهمية ،في تدعيم المحددات التي ورد ذكرها خلال هذا الفصل وبالتالي في تحديد أو توجيه السياسة الخارجية الجزائرية عموما أثناء فترة (1999-2009).ويتعلق الأمر هنا بكل من مساهمة عائدات الموارد النفطية كمحدد اقتصادي له أثره الكبير، ودور الرئاسة الجديدة منذ عام (1999) والذي تجسد بشكل كبير في شخص الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ودوره في تفعيل الوجه الخارجي للجزائر ضمن محيطها الاقليمي والدولي.

149-رشيد حاتم،مرجع سابق،ص 53.

150-قيرة إسماعيل وأخرون،مرجع سابق،ص 179.

المبحث الثاني: المحدد الاقتصادي ودور الرئاسة الجديدة

يعد العامل الاقتصادي من أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ،وغالبا ما تستخدم الدول الوسائل الاقتصادية من أجل بلوغ أهدافها فقد أصبحت القدر ة الاقتصادية في العالم المعاصر هي التي تحدد القدرة السياسية وحتى العسكرية.[151] وتحتل الموارد الاقتصادية أهمية كبيرة في العوامل الداخلية التي تحدد صنع القرار السياسي، ذلك أنه من المسلم به أن السياسة الخارجية لكل دولة هي انعكاس لشؤونها الداخلية .[152] وتعتبر الموارد الأولية أحد أبرز الموارد الاقتصادية التي أضحت الحياة الاقتصادية للدولة مشروطة بامتلاكها أو عدمه لما لها من تأثير استثنائي في السياسة الدولية وأصبح من النادر أن تنعم دولة بمستويات عالية من الحياة لشعبها أو أن يكون لها مركز هام في الشؤون العالمية اذا كانت تعاني من عوز في هذه الموارد.[153]

وعلى اعتبار الجزائر واحدة من بين الدول التي لديها مقدرات مهمة من هذه الموارد لاسيما النفطية منه افانه كان لها أثرها الواضح على مختلف تعاملاتها سواءا الداخلية منها أوتلك المتعلقة بسياستها الخارجية عبرمراحلها التطورية المختلفة كدولة منذ استقلالها والى اليوم.

ولغرض ابراز دور الموارد النفطية كأهم عنصر من عناصر المحدد الاقتصادي في وضع السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1999-2009) بشكل خاص، تم تخصيص المطلب الأول من هذا المبحث لهذا الغرض دون عدم اغفال التطرق الى عناصر أخرى مهمة لها صلة مباشرة بالمحدد الاقتصادي بشكل عام .بحسب الضرورة البحثية في هذا الاطار.

وذات الضرورة البحثية اقتضت كذلك التطرق الى مطلب ثاني يشتمل على عنصر أساسي يعتبر حسب هذه الدراسة ،محددا أساسيا ومكملا لكل المحددات السابقة التي ورد ذكرها بما في ذلك المحدد الاقتصادي. ضمن علاقة الربط الكلي المتكامل في رسم وتفعيل السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثل في دور الرئاسة الجزائرية الجديدة المعبر عنها في شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ؛هذا الأخير الذي كانت له اسهامات كبيرة ليس فقط في تفعيل الواقع الداخلي للجزائر منذ توليه الحكم عام 1999.بل كذلك في تفعيل حركية الجزائر الخارجية واستعادتها بالتدريج لدورها الاقليمي والدولي الذي كادت أن تفقده بشكل كلي خلال أزمة التسعينات.

151-سعد حقي توفيق،مرجع سابق،ص 159.
152-فضل الله محمد إسماعيل،مرجع سابق،ص ص 27-28.
153-سعد حقي توفيق،مرجع سابق،141.

المطلب الأول: محورية عائدات قطاع المحروقات

لقد تبنت الجزائر منذ استقلالها سياسة التخطيط المركزي المبني على أساس النظام الاشتراكي من خلال الاعتماد على مخططات تنموية ،يتم الاعداد لها مسبقا كما يتم تمويلها بشكل كبير بواسطة عوائد قطاع المحروقات . لذا كان على الحكومة تكثيف انتاج وتصدير البترول و الغاز لأنهما أصبحا يشكلان مصدرا أساسيا لتمويل مختلف الميادين التنموية ،كما ظل قطاع المحروقات يمثل نسبة تفوق(90بالمائة)من اجمالي صادرات الجزائر نحو الخارج. [154]

ولم تعد تمثل عوائدها مصدرا تمويليا فقط بل أصبحت أيضا تمثل ضمانا ضمنيا عن قدرتها على تسديد ديونها الخارجية ،غير أن الاستراتجية التي تبنتها الجزائر خلال فترة السبعينات واستمرت الى غاية [155]منتصف تمانينات القرن الماضي والمعتمدة على سياسة المخططات قد فشلت في تحقيق التنمية المنشودة . وأدى بها الأمر بالتحول الى نظام إقتصاد السوق ودخلت بذلك فيما يسمى بمرحلة الاصلاحات الاقتصادية .[156]

154-عيه عبد الرحمان،**دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الإقتصادية الجزائرية: (حالة 2000-2011)**. http://www.**bouhania**.com/news.php?action=view&id=253 .2013-03-17

155-عيه عبد الرحمان، نفس المرجع الإلكتروني.

156-لقد عبر **بلعيد السلام** وهو رئيس حكومة جزائري أسبق عن الوضعية أعلاه بالقول: « ...أظن أن المشكلة ليست مشكلة أرقام ووضعية صعبة ،صلب الموضوع هو **تغيير النموذج الإجتماعي والإقتصادي**؛بعد الإستقلال دخلنا في نموذج يعتمد على مبادئ **الثورة؛ شعبي ووطني** لبناء إقتصاد جزائري يتصرف فيه الجزائريون ،**وغير مغلق** فالجزائري هو الذي يأخذ القرارات ولو تحت الضغط لكنه هو وحده الذي يأخذ القرار،الشعب كان يهدف إلى بناء إقتصادي يرمي إلى **إستفادة الجميع** من التنمية الوطنية بأكبر عدد ممكن ،وأن يتوفر الحد الأدنى من كل شيء للجميع ...وهذا النموذج لم يقبل من بعض الأطراف **الداخلية والخارجية** لأنه يضع شروطا من جملتها عدم السماح للرأسمال الخاص بالتنمية المطلقة **فالرأسمالية** نزعت حتى أخر السبعينات في نفس الوقت وفي تلك الظروف لم يكن هناك رأسمال جزائري أو حقيقي...**مع موت بومدين** ومجيء **الشادلي بن جديد** كسر النموذج وتبنى نموذج جديد والأن وصلوا إلى نموذج معاكس تماما للسابق وكانت الظروف مواتية بعد سقوط المعسكر الإشتراكي وتفكك **الإتحاد السوفياتي** .فغيروا النموذج وكانوا يطلقون على ذلك **عملية إصلاحات** لكنهم لم يقولوا أبدا هدف الإصلاحات الذي هو الوصول إلى تغيير النموذج...وهناك غموض كبير...فبوجود **العنف** نسي **الشعب** الأمور الأخرى فأصبح يريد **السلم فقط**. »للإطلاع أكثرأنظر:مصدق يوسفي محمد،**الأزمة الجزائرية والبدائل المطروحة**،دار المعرفة(دون بلد وسنة نشر)،ص ص 208-209.(كإضافة وعبرعملية البحث يمكن ربط هذا الحديث حول **الإصلاحات** على أنها إمتداد أو إنعكاس لنظرية عالمية تتمثل في **نظرية فريدمان**؛التي تقوم على فكرة أساسية مفادها أن **الدولة** ينبغي عليها أن **تنسحب** من **المجال الإقتصادي والإجتماعي والمالي** وحتى **المصرفي**/ ويمكن التعبير عن ذلك أيضا من خلال مابدأ به العديد من الإقتصاديين في السبعينيات في التعليق على ماإعتبروه **إتجاها عالميا** نحو مزيد من **التحرر والخصصة** وما يشار إليه في أغلب الأحيان بعبارة **إنكماش دور الدولة** ...وكان معظم التركيز منصبا على سياسة **الإنفتاح المصرية** التي أعلنها الرئيس **السادات في عام 1974**.ولكن سرعان مابدأت إشارات أخرى في دول أخرى كالتعديلات البنيوية التي بدأها **تورجت أوزال بتركيا** قبل **إنقلاب 1980** العسكري مباشرة،أو التحدي المنظم **للتخطيط الإشتراكي** في **الجزائر** بمجرد تولي **شادلي بن** جديد الرئاسة خلفا **لهواري بومدين** في سنة 1978.للإطلاع أكثر أنظر:أوين روجر،**الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط**،(ترجمة:علوب عبد الوهاب)،القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة ،الطبعة الأولى،العدد،650،2004،ص 183.

وقد اتضح ذلك بشكل جلي بعد الانخفاض الكبير والمفاجئ لأسعار النفط وكذلك لقيمة الدولار سنة 1986 حيث إنتقلت الأسعار من 36 دولار للبرميل سنة 1980 الى مادون 13 دولار للبرميل سنة 1986. الأمر الذي الذي أدى الى تراجع قيمة الصادرات بنسبة(40 بالمائة) فأضحى واضحا أن معدلات النمو التي سجلتها الجزائر خلال تلك الفترة كانت بفضل الطفرة النفطية. ودليل ذلك وأنه بمجرد تراجع أسعار النفط برزت اختلالات اقتصادية عميقة كما ارتفع حجم المديونية الخارجية مما أعطى انطباعا سيئا لدى البنوك العالمية ومتسببة في إثارة أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة.[157] أدت الى انفجار أحداث أكتوبر 1988 وما أعقبها من ظروف جد عصيبة مرت بها الجزائر لم تتضاءل حدتها لأكثر من عشرية كاملة من الزمن ،مثلما ورد ذكرها سابقا.

وهنا يلاحظ الدور الكبير الذي لعبته العوائد النفطية[158] في التأثير على السياسات الداخلية التي مرت بها الجزائر ،والتي انعكست بدورها على سياستها ومواقفها الخارجية. فمثلما شكل تقلص مردودية هذه العوائد سببا من أسباب الأزمة الداخلية التي مرت بها وما أعقبها من تراجع في دورها الخارجي.

فقد شكلت كذلك محددا رئيسيا في دعم السياسة الداخلية والبرامج التنموية المختلفة التي أقرها النظام السياسي الجزائري، أثناء تولي الرئاسة الجديدة السلطة خلال العهدتين الأوليتين للرئيس عبد العزيز بوتفليقة،أي بداية (من عام 1999 إلى عام 2009) وحتى لمابعدها إلى يومنا هذا.

الأمر الذي ساهم بدوره وبشكل نوعي في تدعيم قرارات السياسة الخارجية الجزائرية ضمن مستويات متعددة،لاسيما بعد أن عرفت أسعار النفط ارتفاعا طرديا خلال الفترة (2000-2008) مما ساهم في تعظيم فائض الجزائر من العملة الصعبة.حيث سجلت أسعار النفط ابتداءا من سنة (2004) والى غاية النصف الثاني من سنة(2008) ارتفاعا مستمرا،فقد انتقل متوسط سعر برميل البرنت من 36 دولار سنة 2004 الى 145 دولار في جويلية 2008 وهذا الارتفاع كانت له أسباب اقتصادية عديدة.[159]

157- عيه عبد الرحمان،مرجع إلكتروني سابق. http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=253

158- للإطلاع أكثر حول **مقدرات وإمكانيات الجزائر** في مجال **النفط والغاز** بالمقارنة مع مجالات إقتصادية مختلفة بالنظر إلى دول أخرى أنظر كل من : -

Energy Information Administration ,Algeria 's economy is heavily reliant on its hydrocarbons,08-03-2012 http:/www.eia.doe.gov/cabs/Algeria/pdf.pdf

Bardot Christian,Op,Cit,P51-P69 .

159-عيه عبد الرحمن ،مرجع إلكتروني سابق.

من أهمها ازدياد الطلب العالمي على الطاقة حيث وصلت نسبة الاستهلاك في هذا المجال الى 80مليون برميل في سنة 2008،وكذا نتيجة لانخفاض قيمة الدولار[160] العملة التي يسعر بها النفط. بالاضافة الى عوامل استراتجية ساهمت في ذلك من مثل المخاوف المتزايدة في نقص الامدادات النفطية نتيجة التوتر القائم في الشرق الأوسط بسبب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003،وكذا الاحتقان الإيراني الغربي بسبب برنامج إيران النووي وأيضا بفعل الاضطرابات التي شهدتها فنزويلا ومنطقة القبائل في نيجيريا.دون اغفال دور المضاربين على أسعار النفط في ذلك بسبب تطلع المستثمرين الى تحقيق عائدات أعلى من تلك الممكن تحقيقها في سوق الأسهم والسندات.[161]

وبفضل هذه التطورات التي عرفتها أسعار النفط،تمكن المفاوض الجزائري من الحصول على بعض من المكاسب والامتيازات لاتخاذ مجموعة من الاجراءات الخارجية ،من أجل دعم الاقتصاد الجزائري ومن أبرزها قرار الجزائر في عام 2005وقف الاقتراض من الخارج نهائيا والبدء في عملية السداد المسبق للديون الخارجية. وهذا بعد الطلب الذي تقدمت به الى نادي باريس في 22مارس 2006 بحيث قامت بسداد مسبق لجزء من مديونتها تجاه هذا النادي قدرت قيمته ب(7،9مليار دولار) سنة 2007، وانخفض الدين الخارجي الجزائري بذلك الى حدود أربع مليارات دولار في الوقت الحالي وارتفعت احتياطات الصرف الى مايفوق 150مليار دولار. كما أنها قامت من زاوية أخرى بالتوقيع على اتفاق مع روسيا لالغاء ديونها المستحقة عليها والبالغة (7،4مليارد ولار)مقابل صفقة أسلحة كبيرة .[162]

160-على إعتبار **سعر البترول أل poil** هي المتغيرة الأساسية في تمويل **واردات الجزائر**فهي على علاقة طردية مع وارداتها الكلية،بمعنى أن لزيادة **سعر البترول** علاقة بزيادة **حجم الواردات** وعلى الرغم من أن الجزائر إنتقلت في تسيير **تجارتها الخارجية** من مرحلة **الإحتكار** إلى مرحلة **التحرير** التي جاءت بعد **الأزمة البترولية لعام 1986** وزيادة **عبء المديونية** وكذا **ضغط المنظمات الدولية** .إلا أن **قطاع المحروقات** بقي يسيطر على **مجمل الصادرات** الجزائرية في حين تهيمن **سلع التجهيز والسلع الغذائية** على **مجمل الواردات**.ويبقى الفرق الوحيد بين المرحلتين هو **ضخامة الموارد المالية**.(للإطلاع أكثر أنظر:تومي صالح،شقبقب عيسى،"النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائرخلال الفترة (1970-2002)"،مجلة الباحث،العدد 04،2006،(ص 31ـص 40)،ص 32ـص 37./وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه **الوضعية** هي **سبب ونتيجة** في أن واحد لحالة **التبعية المزدوجة** التي يخبرها **الإقتصاد الجزائري** :فهو **تابع داخليا** وذلك بإعتماده الكامل على عائدات المحروقات و **تابع خارجيا** بعدم تحقيقه **الإكتفاء الذاتي** وإعتماده الكامل في إستهلاكه الضروري على **الإستيراد**.(أنظر:قيرة إسماعيل وأخرون،مرجع سابق،ص 238).وتجدر الإشارة هنا أيضا:أن **إحتياطي الصرف الجزائري** مقدر **بالدولار** على إعتباره مرتكزا على عائدات النفط التي تسعر بهذه **العملة** ،في حين أن **وارداتها** أو أغلب **تعاملاتها التجارية** في هذا المجال تتم بالعملة الأوروبية الموحدة **اليورو**. وهذا ما يوجب على الجزائر مثلا،ضرورة زيادة **إحتياطاتها من الذهب** تحسبا لأي **تقلبات** في قيمة **الدولار**.

161-عيه عبد الرحمن،مرجع إلكتروني سابق.

162ـ عربي :صحيفة الشعب اليومية أون لاين ،**الجزائر ترفع إستثماراتها الوطنية إلى 286مليار دولار**.25-05-2010. http://**arabic.people**.com.cn/31659/6998343.html.

وقد عبر الرئيس بوتفليقة في بيان أصدره مجلس الوزراء في 24ماي 2010،عن هذه الوضعية بالقول: «**... لقد خلصنا الجزائر من الديون الخارجية وجندنا جملة الموارد المتوفرة لاستثمارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واتخذنا اجراءات لاسترجاع تحكم البلاد في اقتصادها...** ».[163]

وهذا ما يؤكد فعلا أن الجزائر كانت تعاني من مشكلة للتحكم في اقتصادها بسبب الدين الخارجي،وهو ما يؤكد بدوره حسب هذه الدراسة أهمية العوائد النفطية للتخلص بشكل كبير من هذه المشكلة . وكذا في محاولة ارساء برامج تنموية شاملة كان لها الدور الكبير في تفعيل حركية الجزائر الخارجية ضمن ميادين عديدة ،لاسيما بعد استتباب الأمن والسلم بشكل تدريجي ،وهذا ربما مايؤكده أيضا الرئيس بوتفليقة في خطاب له الى الأمة [164] في الخامس عشر من شهر أفريل عام 2011بالقول: [165]

«**... ان رهان الوطن(أي الجزائر)في مطلع العشرية الفارطة ،كان يكمن في اخماد نار الفتنة والعمل على استتباب السلم واستعادة الوئام وصولا الى افاضة المصالحة الوطنية ...ومع استعادة السلم،بات لزاما علينا تجاوز مظاهر التأخر.فباشرنا اذن،ببرنامجين**[166] **ضخمين متتالين للاستثمارات العمومية في سائر الميادين ...وأثمرت هذه البرامج بنتائج لاجدال فيها .وأصبحت عشرية 2000غنية بالانجازات على مستوى كامل أرجاء الوطن (الجزائر) و في كافة المجالات ، خاصة منها مجال** [167]

163-عربي،صحيفة الشعب اليومية أون لاين،مرجع إلكتروني سابق.

164- ينظر **للأمم** على أنها تتشكل من عدة **شعوب** أو من **شعب** بأكمله أو من جزء منه،وأنها تستمد **وجودها** أو **كيانها** من عنصر **الأصل** أو **الرغبة الملحة في العيش معا** أو **الجانب الروحي العقائدي** أو مجمل هذه العناصر وغيرها.وفيما يخص **الشعب الجزائري** في هذا الإطار فإنه **ينفرد** بخصائص ذاتية ،إكتسبها منذ عهود غابرة عن نظام **ملكي نوميدي** رفض التجزئة والتفكك للقبائل البربرية.وأدى إعتناقه **للإسلام** كدين إلى إنصهار البربر والعرب في بوتقة **شعب واحد**، ويعتقد أن **الشعب أو الأمة الجزائرية** قد إكتمل كيانها أثناء حكم **إيالة الجزائر**،التي أعيد خلالها **توحيد البلاد** وفق حدودها الحالية ،وأبقى على **مدينة الجزائر** عاصمة **للدولة الجزائرية**،وذلك أيضا لأنه قد أعترف بها **عالميا كدولة** أنذاك لأنها تمتعت **بسيادة مطلقة داخليا وخارجيا** ،ومرد ذلك أنها كانت تنفرد **بتبعية عقائدية للأستانة** على أساس **ديني** وليس **سياسي** لهذا أعتبر **الإحتلال الفرنسي** للجزائر غزوا عسكريا لدولة ذات سيادة.كما أن **ماهية الشعب الجزائري المتماسك والمتضامن والذي يتقاسم ذات المحن والأمال** تقود إلى إستنباط مدى **التطابق** بين **مدلولي الشعب والأمة** حسب **العقيدة الجزائرية** التي أقرها **الدستور الجزائري لعام 1963**(المواد:3-10-24) حيث أخذ بالدمج والمزج بين مفهومي الشعب والأمة مثلما أورده كالأتي: « **الشعب الجزائري يعد في أن واحد شعبا وأمة ،تتميز عن غيرها من الأمم بوحدتها الدينية واللغوية والثقافية،وبالتالي ليست بخليط من شعوب أو أعراق متنافرة ومتناحرة...** ».للإطلاع أكثرأنظر:بوقفة عبد الله،**الدستور الجزائري:نشأة فقهاء تشريعا(القانون الدستوري للجمهورية)**،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،الطبعة الثالثة،2005،ص 48-ص 50.

165-**نص خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى الأمة**(الجزائر،الجمعة 15أفريل 2011)،مديرية الصحافة والإتصال رئاسة الجمهورية،الجزائر،مارس 2012،ص 43.

166-يتمثل **البرنامجين التنمويين** اللذين أقرهما الرئيس بوتفليقة خلال عهدتيه الأولى والثانية(**من 1999إلى 2009**)،في برنامج **دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004**وبرنامج **دعم النمو الإقتصادي 2005-2009**.وحسب دراسة أجريت حول أثر الإنفتاح المالي على **النمو الإقتصادي للجزائر** من العام 1990 إلى العام 2009،بينت أن وبالرغم من تبني هاذين البرنامجين التنمويين إلا أن معدلات **النمو الإقتصادي** بالنسبة للجزائر **إستمرت بالإنخفاض** بعد **عام 2003**.(للإطلاع أكثر أنظر:طيبة عبد العزيز،"أثر الإنفتاح المالي في النمو الإقتصادي،دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2009"،بحوث إقتصادية عربية،العددان 55-56،صيف-خريف 2011،(ص 114-ص 132)،ص 128.

167-**نص خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى الأمة**(الجزائر،الجمعة 15أفريل 2011)،مرجع سابق،ص 43.

المنشآت القاعدية والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية...كما رافق الانجازات هذه،تسديد الجزائر المسبق لمديونيتها الخارجية ،واستعادة مكانة البلاد(الجزائر) على المستوى الافريقي والعربي والدولي في ظل احترامها للأخرين واحترام الأخرين لها... ».[168]

وبالاضافة الى الأثر الواضح الذي ساهمت من خلاله العوائد النفطية في تمكين الجزائر من تفعيل سياستها الخارجية ،من أجل تطبيق كل الاجراءات السابقة ،فانه نظرا للموقع الاستراتيجي للجزائر وخزانها الحيوي من البترول والغاز[169] بشكل خاص ولاسيما بعد إنفتاح السوق الجزائرية على عدد من الأسواق العالمية بعدما كانت في السابق مقصورة تقريبا على السوق الفرنسية .فان الشواهد الواقعية تؤكد تزايد وتيرة التعاون بين الجزائر والعديد من الدول الأخرى مثلما هو الحال مع بعض دول جنوب أوروبا كإيطاليا وإسبانيا وبخاصة بعد ربطهما بواسطة أنابيب للغاز الطبيعي.[170]

بحيث يصنف مشروع أنبوب"ميدغاز" الذي يربط الجزائر بإسبانيا على أنه مشروع القرن الطاقوي،ليس لضخامته وانما لأنه جسد بكل بساطة ارادة الجزائر في استغلال غازها الطبيعي بصفة مائة بالمائة.وهذا في خطوة للالغاء التدريجي لكل المصاريف الجانبية بالاضافة الى فوائد مشروع الأنبوب نحو إيطاليا"غالسي" الذي هو شبيه بالأول ،والى جانب كل هذا تمكنت الجزائر خلال ندوات عالمية عديدة حول الغاز على غرار الندوة 61من فرض وجهة نظرها بكل حزم،ولاسيما ماتعلق منها بمقترحاتها بزيادة أسعار الغاز في الأسواق العالمية وخلق استقرار على المدى البعيد في هذا المجال.ولم تتوقف تحركات الجزائر ودبلوماسيتها الخارجية الى هذا الحد فقط بل سعت الى تكثيف جهودها مع روسيا بشكل خاص من أجل انشاء منظمة للغاز أو"كارتل للغاز" شبيهة بالأوبك .[171]

168-**نص خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى الأمة** ،مرجع سابق،ص ص 43-44.

169-**الغاز الطبيعي** :هو أحد مصادر الطاقة البديلة عن **النفط** وهو من **المحروقات** ذات الكفاءة العالية الكلفة ،والقليلة الإنبعاثات الملوثة **للبيئة** ويعتبر من **موارد الطاقة** المهمة للصناعات **البتروكيمياوية**.وقد تم تسييل **الغاز** لأول مرة في القرن **التاسع عشر** ولم تبدأ الإستفادة منه في المجالات الصناعية بشكلها المعهود سوى في **الستينات** من القرن العشرين،وهو يستخرج من **أبار شبيهة بأبار النفط** ووفق **كتاب حقائق العالم لعام 2009**،فإن إنتاج العالم من **الغاز الطبيعي** بلغ **3تريليونات** من الأمتار المكعبة(**1تريليون=ألف مليار**).تقاسمتها **عشر دول** من بينها **الجزائر** التي إحتلت أنذاك **المرتبة السابعة**.للإطلاع اكثر أنظر:**الغاز الطبيعي طاقة القرن الحالي ...فهل يكون لمنتجيه كارتل؟**مارس 2012.
http://www.**lebarmy**.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=30314.

170-قيرة إسماعيل وأخرون،مرجع سابق،ص 296.

171-للإطلاع أكثر حول هذا الموضوع أنظر:**الغاز..الورقة الرابحة في يد الجزائر**،مارس 2012.
http://www.**alseyassi**.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=5619.

أما في اطار تعزيز التعاون وعلى المستوى الاقليمي بشكل خاص،فقد تم الانطلاق في مشاريع من أجل الاندماج الطاقوي في إفريقيا أهمها المشروع المتعلق بأنبوب الغاز العابر للصحراء الذي ينطلق من نيجيريا وصولا الى الشاطئ الجزائري. .كما استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار البترول في دعم سياسة جذب الاستثمارات خاصة بعد مجموعة الاصلاحات التي إنتهجتها،فحسب الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات مثلا فان الجزائر استطاعت تحسين معدل الاستثمارات من (27بالمائة)سنة 2000الى 32,7بالمائة سنة 2005.[172]

كما تمكنت الجزائر أيضا من تطبيق قاعدة تنويع الشركاء الاقتصاديين التي ارتكزت عليها سياستها الخارجية لاسيما بعد استفادتها من مختلف التطورات العالمية الحاصلة وارتفاع أسعار البترول،ومباشرتها لجملة من الاصلاحات المؤسساتية والتشريعية [173].حيث أشارت بعض التقارير الدولية إلى وجود تحسن نسبي في المؤشرات الاقتصادية للجزائر وذلك مادعم حضورها دوليا وبالأخص في مجال جلب الاستثمارات الأجنبية . ومن بين هذه التقارير ذلك التقرير الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي [174] لسنة 2007،الخاص بترتيب الاقتصاديات العالمية والذي اعتبر أن الجزائر تسجل واحدا من أفضل المؤشرات الاقتصادية على الصعيد العالمي.ومنح الاقتصاد الجزائري المرتبة 29بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،والمرتبة 76على المستوى العالمي من أصل 126دولة.[175]

172-دالع وهيبة،مرجع سابق،ص ص 112-113.

173 - من بين **الإصلاحات الأولية** التي إعتمدتها **الجزائر** لما قبل **1999**،في ظل التوجه نحو **إقتصاد السوق**،إصدار السلطات الجزائرية **لقانون النقد والقرض 90-10**،المؤرخ في **14 أفريل 1990** والذي يقضي **بتحرير حركة رؤس الأموال** حيث أتاح لغير المقيمين بالجزائر بتحويل رؤوس أموالهم **من وإلى الجزائر**.وهذا من أجل **تمويل** مختلف الأنشطة الإقتصادية الداخلية وتفعليها.أنظر:طيبة عبد العزيز،مرجع سابق،ص 130.

174-ينظر إلى **منتدى دافوس** الذي ينعقد في شهر **جانفي** من كل عام في مدينة جبلية سياحية **سويسرية "دافوس"**،من وجهة **نظر ناقدة** على أنه إجتماع **لأغنى البليونيرات** القدامى والجدد من جميع **أنحاء العالم** لتبادل الرأي في **مؤتمر إقتصادي** وكشف أفضل الوسائل التي من شأنها أن **تزيد من ثرواتهم**.وفي ظل هذه الظروف التي يعيشها هذا **المنتدى** إعتبرت العديد من **المنظمات** التي لا تشارك ضمن فعاليته أنه من الضرورة أن تنشىء **إجتماعا مضادا** لهذا التجمع الضخم ،وقد تم إطلاق الدعوات الأولى من أجل **"دافوس مضاد"** من طرف **"المنتدى العالمي للبدائل"**، بحيث إنعقد مؤتمره الأول في **جانفي من العام 1999** في مدينة **دافوس** نفسها .للإطلاع أكثر حول هذا المنتدى وأهم الإنتقادات الموجهة إليه أنظر:أوتار فرنسوا،بوليه فرنسوا،**في مواجهة دافوس(قراءة في الحركة العالمي ضد العولمة)**،ترجمة الطويل سعد.مركز البحوث العربية والإفريقية.
www.kotobarabia.com

175-للإطلاع أكثر حول مجال الإستثمارات الخارجية بالجزائر أنظر:دالع وهيبة،مرجع سابق،ص ص 114-116.

ومن جانب أخر شهدت مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة خلال السنوات االأخيرة ،تطورا ملحوظا منذ أن باشرت مسار الانضمام الى هذه المنظمة في جوان 1987؛وهو تاريخ ايداع طلبها [176] الرسمي بالانظمام الى الاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية"الغات" (المنظمة التي حلت محلها المنظمة العالمية للتجارة).ولم تنطلق المفاوضات بشكل ملموس الا بعد تقديم الجزائر مذكرتها الخاصة بالتجارة الخارجية في 1996،وإنعقاد الاجتماع الأول لمجموعة العمل في أفريل 1998وأجابت الجزائر منذ ذلك الحين على أكثر من 1630سؤال لأعضاء المنظمة العالمية للتجارة،كما قامت بالتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية في هذا الاطار مع كل من ،البرازيل،الأوروغواي ،كوبا فنزويلا وسويسرا.[177]

ولغرض تثمين جهودها الرامية للانضمام الى هذه المنظمة دائما،وكذا تحقيقا لارادة سياسية من أجل تحقيق انعاش اقتصادي في ظل احترامها لالتزاماتها الخارجية ازاء المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحروالمنظمة الأوروبية للتبادل الحر كذلك. تطلب الأمر من الجزائر القيام بإصلاحات مستمرة تسمح لها بتحسين مؤشرات التنمية البشرية والتخلص الكامل من المديونية الخارجية ،مع الاستمرار في اصلاح دواليب الدولة وتخليص الاقتصاد من خضوعه الكلي للريع المتأتي من المحروقات[178] ،في ظل المساعي الدائمة من أجل الحفاظ على الأمن والوفاق بين الدولة والمجتمع كعامل أساسي لتحقيق مسار التنمية.[179]

176- تجارة،"الجولة المقبلة لمفاوضات المنظمة العالمية للتجارة تعقد قبل ماي القادم"،مجلة الأبحاث الإقتصادية،الجزائر،العدد 49،ديسمبر 2012.ص 26.(للإطلاع كذلك على أهم **التطورات التي شهدتها مختلف القطاعات الإقتصادية** بالجزائر،أنظر نفس المرجع).

177-تجارة،"الجولة المقبلة لمفاوضات المنظمة العالمية للتجارة تعقد قبل ماي القادم"،مرجع سابق،ص 26.

178-تجدر الإشارة هنابأن ،**إجراءات** عدة كان يراد إتخاذها في **قطاع المحروقات الجزائري**،تتمثل أساسا في محاولة **التقليص من دور المؤسسة الجزائرية للنفط"سوناطراك"**في مجال التنقيب عن النفط وإستغلاله والبحث عنه وفتح المجال أمام **الرأس مال الأجنبي** في هذا القطاع الحساس بالنسبة إلى الإقتصاد الجزائري ،لكن هذه **الإجراءات** لقيت **معارضة** من عدة **أطراف** نقابية وسياسية داخل الجزائروتمكنت من تعطيل تطبيقها خلال العهدة الأولى **للرئيس بوتفليقة(1999-2004)**،ليبادر إلى إعادة طرحه وإصداره على شكل **قانون في ربيع عام 2005**.دون أن تعرف **المراسيم التنفيذية** طرقها إلى الصدور، مماأوحى **للرأي العام** بوجود **معارضة** من داخل النظام ذاته لهذا القانون أو المشروع الذي وصفه **الرئيس بوتفليقة** في **خطاب** له أمام القيادات النقابية بأنه **مفروض على الجزائر من الخارج**،وأن القبول به كان **تفاديا لما حصل للعراق**،في إشارة من الرئيس إلى **الصراعات الدولية** حول **الثروة النفطية الجزائرية**.وبقي هذا القانون معلقا **إلى غاية 2006**عبرإصدار قرار من إجتماع **لمجلس الوزراء** يتضمن تعديل القانون ويشترط **على سونطراك** ألا تقل **حصة مشاركتها** في أي عقد في مجال **التنقيب والإستغلال والنقل** عن **51بالمائة**.وهو مادفع العديد إلى الحديث عن **تأميم النفط** بعد **الخصخصة** التي تعرض لها جراء **القانون الأول**.وبرر هذا القرار رسميا **بالتكيف مع مستجدات السوق**-أي إرتفاع الأسعار-**والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة من الجزائريين** من هذه **الثروة الزائلة**.للإطلاع أكثر حول هذا الموضوع أنظر:جابي عبد الناصر،الحالة الجزائرية،مرجع سابق،ص 138.ص 141.وأنظر أيضا:تغطيات،" نحو إخضاع الإستثمارات الأجنبية في المحروقات للرقابة الجبائية"،مجلة الأبحاث الإقتصادية ، الجزائرالعدد 50،جانفي 2013،ص 32.

179-بورنان نعيمة"،تقريرحول بيان السياسة العامة في الجزائر 2011"،المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،الجزائر،العدد 01،سبتمبر 2011،(ص 143-ص 155)،ص ص 154-155.

المطلب الثاني:دور وتوجهات الرئاسة الجديدة

مثل قرار تقليص الرئيس الجزائري اليمين زروال ولايته ،وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة تعبيرا عن حالة الانسداد التي وصل اليها النظام السياسي الجزائري بحيث أصبح يتجه نحو إنفراط في اللحمة الاجتماعية ،وتؤكد ذلك كل المؤشرات الأمنية ،الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى مسألة تدويل الأزمة وما يطرحه من تعقيدات،وفي ظل هذه الظروف نظمت انتخابات رئاسية مسبقة (أفريل 1999) ميزها ترشح عبد العزيز بوتفليقة [180] الذي فاز بهذه الانتخابات وأزمة الشرعية[181] تلاحقه لكن قوة الرجل وحنكته السياسية وعزمه على تجاوز الأزمة ومحو أثارها ،قادته الى تدشين مرحلة جديدة من تاريخ النظام السياسي الجزائري أساسها المصالحة بين كل الجزائريين.[182]

وبعد فوزه بالانتخابات الرئاسية (حسب مايوضحه الجدول رقم[1]) ،وجه الرئيس بوتفليقة في الثالث من شهر أوت 1999خطابا بمناسبة استدعاء الهيئة الناخبة بتاريخ (16سبتمبر 1999) حول " قانون الوئام المدني".[183]

180-للإطلاع على مختصر للسيرة الذاتية **للرئيس الجزائري عبد العزيز بزتفليقة**،أنظر الملحق رقم اثنين.وللإطلاع أكثر أنظر:قوراية أحمد،**عبد العزيز بوتفليقة:بين الموهبة والقيادة،رجل الأقدار وزعيم المصالحة الوطنية**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.،من ص 23إلى ص 98.

181-حدثت **أزمة الشرعية هاته**،بعد إنسحاب **المرشحين الستة** الأخرين من **الإنتخابات الرئاسية لعام 1999** و التي فاز بها **عبد العزيز بوتفليقة بنسبة (73,79بالمائة)**وهي النسبة التي كانت كافية لإعتباره **رئيسا شرعيا**،إلاأن هذا **الإنسحاب** جعل **الإنتخابات** تبدو وكأنها **مجرد إستفتاء** على الرئيس بوتفليقة وليست **تعددية فعلية**.أنظر:بوشنافة شمسة،قبي أدم،مرجع سابق،ص 136.

182-بوضياف محمد،مرجع سابق،ص 9.

183-تجدر الإشارة إلى أنه وقبل تبني **سياسة الوئام المدني** من قبل الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** سنة **1999**،قد تم الإعلان عن عدة إجراءات **لإستعادة السلم في الجزائر** خلال **سنوات التسعينات** وتتمثل هذه الإجراءات أساسا في: أولا :**وثيقة الوفاق الوطني**؛وهي عبارة عن أرضية جاءت لتنظيم المرحلة الإنتقالية وإيجاد حلول للخروج من الأزمة،في إطار الحوار والعودة إلى المسار الإنتخابي وقد تم تبنيها بتاريخ **26جانفي 1994**.ثانيا:**عقد روما**؛وهي عبارة عن وثيقة وضعتها أحزاب المعارضة الجزائرية،وتهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإيقاف أعمال العنف بالبلاد وتم تبنيها يوم **13جانفي 1995**.ثالثا:**قانون الرحمة**؛يعد النواة الحقيقية لسيلسة الوئام المدني والأكثر إقترابا منها،وقد وضعه الرئيس السابق **اليمين زروال** في أوج الأزمة الأمنية وتحديدا في **25فيفري 1995**،بهدف التخفيف من حدة الأعمال الإرهابية.**للإطلاع أكثر حول هذه الإجراءات وعلى سياسة الوئام المدني بشكل خاص**،أنظر الدراسة المعدة في هذا الشأن:عزوق نعيمة،سياسة الوئام المدني بين المبدأ والواقع،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص،تنظيم سياسي وإداري،جامعة الجزائر"بن يوسف بن خدة"،2005-2006.

جدول رقم [01]:نتائج الإنتخابات الرئاسية الجزائرية (15أفريل 1999)[184]

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية(٪)
عبد العزيز بوتفليقة	7،442،139	73،79
أحمد طالب الإبراهيمي	1،264،094	12،23
عبد الله جاب الله	398،416	3،95
حسين آيت أحمد	319،523	3،17
مولود حمروش	311،908	3،09
مقداد سيفي	226،381	2،24
يوسف الخطيب	122،826	1،22

و قد تضمن خطاب الرئيس الجديد [185] برنامجا شاملا ضم ثلاثة محاور حيوية متداخلة،هي:

-استتباب السلم والاستقرار والطمأنينة للجزائر.

-اعادة دفع الاقتصاد الجزائري بتنشيط الاستثمار ومحاربة الفقر والمشاكل الاجتماعية.

-اعادة صورة وصدقية الجزائر في العالم،واستعادة ثقة الشركاء الأجانب بها.

هذه المحاور التي حاول الرئيس بوتفليقة جعلها متفاعلة فيما بينها،لكن طبيعة الأزمة الجزائرية وما اكتسته من التعقيد، استوجب عليه معالجتها[186] لأنها تعني-على حد قوله- ماضي وحاضر ومستقبل الجزائر.[187]

184-الصيداوي رياض،**الإنتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر**،(سلسلة كتب المستقبل العربي 11،الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية)، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان، الطبعة الثانية، 1999،ص 547

185-تجذرت **لغة الخطاب الأيديولوجي الجزائري** ،بصفة خاصة في وثائق **مؤتمر طرابلس** والمؤتمرات اللاحقة التي إنعقدت في الجزائر المستقلة ،كما أن مفرداته أصبحت هي **الكلمات** أو **المفاتيح** في **اللغة السياسية الجزائرية** بصفة عامة.أنظر :حمدي أحمد،**الخطاب الأيديولوجي الجزائري**، الجزائر:دار القصبة للنشر، 2001،ص 130.

186-يعبر عن هذه **المعالجة**، التي تتضمن **إستعادة السلم والإستقرار** بشكل خاص على أنها تمثل: **مشروعا وطموحا** كبيرا وكذا جريئا ،من أجل تحقيق **مسعى واسع** غايته إحداث **تغيير عميق** داخل **الجزائر كمجتمع وكأمة** ، ومواكبتها **لمستقبل** تتحظر له **الأمم الكبرى** بشدة كبيرة . تضمن من خلاله تحقيق **شراكة إختيارية مع القوى الكبرى** في هذا العالم ومكانة **محورية** في فضاءها **الجيوسياسي الإفريقي العربي** وكذا **المتوسطي** الذي تنتمي إليه.**للإطلاع أكثر أنظر:**

Mebtoul Abderrahmane,ENJEUX ET DÉFIS DU SECOND MANDAT DU PRÉSIDENT BOUTEFLIKA:Démocratie-Réformes - Développement,Casbah Editions,Alger,volume1,2005,P297.

187-حزام والي خميس،**اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع اشارة الى التجربة الجزائرية**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2008،ص ص 150-151.

وقد استند المحور الأساسي لمشروع الرئيس بوتفليقة ضمن توجهاته الداخلية الى اعادة بناء السلطة الرئاسية من ناحية،ومن ناحية أخرى أكثر أهمية،تمثلت في محاولة كبح السياسات العنيفة القائمة على تشتيت الهوية ،خلال الفترة الممتدة بين 1989و 1999عن طريق محاولة التشديد القوي على مفهوم أكثر شمولية للهوية الجزائرية .و مع استعادة الدولة لوضعها المالي استطاع النظام السياسي بقيادته الى حد ما ،من استئناف دوره التنموي وبوجه خاص عبر اعادة تجديد وتوسيع البنية التحتية للجزائر وهو الأمر الذي ساهم جزئيا في استعادة الدولة لشرعيتها.[188]

كما شكل الموروث الثقافي الشعبي للشعب الجزائري بشكل عام ،دورا هاما في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي خاضها أو التي أقرها الرئيس بوتفليقة طيلة فترة توليه الحكم، وهذا بفعل اقتران صورته بعهد الرئيس هواري بومدين .الذي عرفت مرحلة حكمه نوعا من الانتعاش في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بغض النظر عن أنها كانت مرحلة مقترنة بالأحادية السياسية والفكرية،وهو الأمر الذي ساهم في التأثير على مشاعر الجزائريين عبر رغبتهم في العودة الى انجازات تلك المرحلة. ورأوا في الرئيس بوتفليقة السبيل الى ذلك لاسيما بعد النجاحات الكبيرة التي حققها للجزائر عندما كان على رأس الدبلوماسية الجزائرية وهي في أوج عطاءها،كوزير للشؤون الخارجية طيلة 15سنة(من 1963الى 1979).[189]

ولايتوقف الأمر عند هذا الحد فقط،فاللعامل السيكولوجي أو الشخصي للرئيس بوتفليقة وكذا ادراكه لما حوله، بالاضافة الى خبرته النضالية الثورية والسياسية ، دور مهم في تحقيق نوع من التناغم بينه وبين أفراد الشعب الجزائري مكنه من مواصلة مشاريعه وأهدافه الطموحة من أجل تحقيق مكاسب مسطرة داخلية وخارجية للجزائر .حتى تخرج من عزلتها ومن الحصار الذي فرض عليها أثناء الأزمة والفتنة الداخلية التي مرت بها.

188-هيو روبرتس،مرجع سابق،ص 18.

189-بوروينة فتيحة،"**أكثر الرؤساء الجزائريين تعرضا للنقد؛بوتفليقة.. عبر بالجزائرأحلك فتراتها وإنتصر على وقع الأصوات المعارضة**"،جريدة الرياض اليومية.2010.

http://www.**alriadh**.com/iphone/aticle/421593

وهذا التناغم يجد تفسيره من خلال نظرية"لوبون" [190]؛التي تقول بأن الفرد يتأثر بقيم مجتمعه،فيصبح فيما بعد داعيا قويا اليهاويتصدر قومه في الإشادة بها وضرورة الأخذ والالتزام بها فيكون بذلك زعيما وقائدا في مجتمعه. وهو ما كان منطبقا على شخصية الرئيس بوتفليقة ،التي تشبعت بقيم المجتمع الجزائري الداعية الى التعاون والتسامح والسلام[191]،وهي ذات القيم التي خاطب بها المجتمع ووظفها من أجل عادة السلم والأمن للجزائر عبر سياستي الوئام المدني والمصالحة الوطنية.واستعادة مكانتها وسمعتها الاقليمية والدولية عبر مساهمته في نقل صورة مغايرة للجزائر ،عن تلك الصورة المشوهة والمبالغ فيها أحيانا والتي سوقتها أطراف داخلية وخارجية عديدة عنها. فعمد الرئيس بوتفليقة الى استخدام كل جهوده وحنكته الدبلوماسية لحشد دعم واعتراف دوليين ،حول حقيقة الوضع الداخلي الذي كانت تعيشه الجزائر بسبب ظاهرة الارهاب . فأجرى مالايقل عن أربعين زيارة دولية[192] خلال السنوات الأولى من فترة توليه الحكم ،كتلك التي قام بها الى إيطاليا،كندا ،الولايات المتحدة ،المملكة المتحدة (بريطانيا) ،الصين والفيتنام بالاضافة الى تلك التي قادته الى عدد من دول الخليج. [193]

وصرح الكثير من منتقديه على أنه لا مبررات دبلوماسية لكل هذه الزيارات، الا أن الرئيس بوتفليقة رأى فيها أداة هامة من أجل اقناع الحكومات الأجنبية بأن الجزائر حليف يمكن الاعتماد عليه في الحرب على الارهاب،وكذا لجلب المستثمرين الأجانب الى الجزائر.وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تمكن الرئيس بوتفليقة من النجاح سريعا في اعادة الجزائر الى مركزها كحليف للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا[194] في الحرب على الارهاب.

190-حول مضمون هذه النظرية وإسقاطاتها على **شخصية الرئيس بوتفليقة** ،أنظر:قورايـة أحمد ،مرجع سابق،ص ص 181-182.

191-جعبوب محمد،مرجع سابق،ص 59.

192-حول **طبيعة هذه الزيارات**،أنظر قوراية أحمد،مرجع سابق، من ص 56 إلى ص67.

193-تلمساني رشيد،مرجع سابق،ص 17.

194-هناك **وجهة نظر أخرى** ترى في **التقارب الجزائري الأمريكي**،على أنه **بداية لصراع** واضح بدأ يتبدى خلال السنوات الأولى من العشرية المنصرمة بين **ثلاثة دول** على **النفوذ في الجزائر** ،بين **أمريكا وفرنسا وروسيا** . **أمريكا** هي الدولة التي تمكنت من الأخذ بزمام المبادرة ، **فرنسا** هي الدولة التي تحاول **إقصاء أمريكا** من بلد إعتبرته لفترة طويلة من **تاريخها إمتدادا جغرافيا لها**.أما **روسيا** فهي **الصديق** الذي يبحث عن إسترجاع مافقده من **نفوذ** نتيجة لإنهيار الحكم الشيوعي لاسيما في الميدان العسكري ،ومن ثم فهي الأخرى معرضة لفقدان مصالح معتبرة **إقتصاديا وجيوسياسيا**...فقد تمكنت **أمريكا** من إختراق المجال **العسكري في الجزائر** ،ومحاولة جعلها **شريكا للحلف الأطلسي والنظام الأمني والدفاعي المستقل في أوروبا** مع سنة **2003**...في حين تحاول **فرنسا** دخول الساحة **الإقتصادية الجزائرية بالإستثمار** في مجالات مختلفة وتحاول **الولايات المتحدة** الإنفراد **بالسوق الجزائرية** وبلوغ مكانة المهيمن بها.وبتركيزها الدائم على المجال **العسكري**؛تمكنت **روسيا** من إقناع **الجزائر** على تجديد سلاحها منها بدلا من أمريكا التي يبقى سلاحها غالي التكلفة بالنسبة للجزائر...للإطلاع أكثر حول هذا الموضوع أنظر:سنطوح حسين،مرجع سابق،من ص 21إلى ص 42.

وكانت حادثة اختطاف سياح أوروبيين في عام 2003،حدثا مفصليا لدفع الولايات المتحدة وجعلها تعترف أنه بامكان الجزائر أن تكون حليفا اقليميا استراتجيا جديدا. [195]

وعلى اعتباره شخصا معروفا وذو شأن على المستوى الدولي ،دعي الرئيس بوتفليقة الى المشاركة في عدة ملتقيات دولية . خاطب من خلالها الرأي العام الدولي ،من بينها دعوته الى الدورة العاشرة لمنتدى "كرانس مونتانا"بسويسرا أين ألقى محاضرة بتاريخ 27جوان 1999أبهر الحضور وكل المتتبعين بالمستوى والأداء الرفيع الذي كان عليه ،وبصدق نواياه السامية من أجل نقل صورة حسنة عن الجزائر خدمة لمصالحها،ومحاربا في ذلك كل أشكال التضخيم الاعلامي لتشويه هذه الصورة ،ومن ذلك قوله بأن الجزائر بخير وأمنة وأن من يريد زيارتها فليفعل كي يتحقق بنفسه من ذلك. [196]

وأسلوبه هذا في نقل صورة الجزائر،جعله محط اهتمام العديد من الأطراف الدولية عبر العالم ،وهذا ما تؤكده دعوته من طرف السيدة الرئيسة "أميليا جوار ينيري "لحضور[197] تجمع "ريميني" للصداقة بين الشعوب في إيطاليا بتاريخ 23أوت 1999.حيث ألقى في اطاره محاضرة حول السلام والوئام المدني أكد من خلالها أن تجسيد الوفاق الوطني متوقف على مشاركة أغلبية أعضاء المجتمع في المشروع المشترك الذي يفضي الى المستقبل الجماعي.[198]

وتماشيا مع جهوده استعادت الجزائر تحت اشرافه دورها على الصعيد الدولي ،ويشهد على ذلك دورها الفعال الذي أصبح يتعاظم على الساحة القارية في اطار الاتحاد الإفريقي[199] والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد"،التي كان الرئيس الجزائري أحد المبادرين باقامتها.وعلى المستوى المتوسطي أبرمت الجزائر اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل2001،كما أصبحت تشارك بانتظام في قمة مجموعة الثمانية منذ عام 2000،وموازاتا مع ذلك أيضا وفي الاطار العربي سعى الرئيس بوتفليقة الى بذل جهود من أجل تفعيل بناء اتحاد المغرب العربي.[200]

195-تلمساني رشيد،مرجع سابق ،ص ص 17-18.

196-قوراية أحمد،مرجع سابق،ص ص 52-53.

197-حضر **الرئيس بوتفليقة** أيضا في عدة **ملتقيات ومنتديات دولية** مختلفة من بينها:**منتدى دافوس**(الذي ورد ذكره سابقا خلال الدراسة)،**محافل الفرانكوفونية والكومنولث،والجمعية العامة الفرنسية** ...وغيرها.

198-قوراية أحمد،مرجع سابق،ص 55.

199-منظمة **الإتحاد الإفريقي** هي إمتداد لمنظمة سابقة ؛**منظمة الوحدة الإفريقية** ،التي تولى الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** رئاسة **مؤتمرها الخامس والثلاثين**،ويعتبر إلى جانب ذلك من المرافعين المهمين حول **قضايا القارة الإفريقية** في مختلف المحافل والمنابر الدولية.

200-حاروش نورالدين،مرجع سابق،ص 224.

وخطوة بخطوة،استعادت الجزائر دورها البارز على الساحة العربية والإسلامية، الإفريقية،وكذا في مجال العلاقات المتعددة الأطراف،وبذلك يكون الرئيس بوتفليقة قد وفى الى حد بعيد بما وعد به الشعب الجزائري في هذا المجال .وبفضل مجهوداته واسهاماته المعتبرة تحصل خلال عهدته الثانية (2004-2009)على ألقاب دولية عديدة،أبرزها:أعلى وسام لأحسن قيادة لدولة إسلامية،وجائزة "لويز ميشال"من مركز الدراسات السياسية والمجتمع في باريس.[201]

كما كان للتفاعل الا يجابي بين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والشعب الجزائري من جهة،وبينه وبين المجتمع الدولي من جهة أخرى في تشكيل صيغة تبادل الثقة القائمة على مخاطبة العقول،دورا في انجاح المسار العملي واعادة الاعتبار للجزائر.[202] ولا أدل على هذا التفاعل،هو اعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة لعهدة ثانية خلال الانتخابات الرئاسية في الثامن من أفريل 2004 بنسبة قاربت 85بالمائة[203] من الأصوات ،حيث ترشح لهذه الانتخابات وقاد حملته الانتخابية متشجعا بالنتائج التي حققتها عهدته الأولى ومدافعا عن الأفكار والأراء الكامنة في مشروع المجتمع الذي يؤمن به.ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد،فبعد التعديل الدستوري لسنة 2008،[204] تمكن الرئيس بوتفليقة من الترشح لعهدة رئاسية ثالثة وفاز بها في يو م 09أفريل 2009، وهو يواصل الى اليوم سلطاته كرئيس للجزائر في ظل هذه العهدة الثالثة.[205]

201-حاروش نور الدين،مرجع سابق،ص ص 225-226.(في الصفحة 226أيضا ذكر الكاتب أن **الرئيس بوتفليقة** تعرض إلى **هزتين عنيفتين** خلال **عهدته الثانية**،تتمثل **الأولى** في **مرضه بتاريخ 26نوفمبر 2005**،والثانية تتمثل في **محاولة إغتياله بتاريخ 06ديسمبر 2007**).

202-قوراية أحمد،مرجع سابق،ص 55.

203 - مثلت هذه **الإنتخابات الرئاسية** ،تحديا لكل من **السلطة** ،**والطبقة السياسية** ،**والمجتمع المدني** في تكريس تجربة المشاركة السياسية والممارسة الإنتخابية الحرة والنزيهة ،فقد نالت تزكية العديد من **الجهات المحلية والدولية**،وأعتبرت الإنتخابات **الأكثر نزاهة منذ 1962**.وهي بحسب المتتبعين **نقطة تحول** مهمة في **تاريخ الجزائر السياسي**،بحيث لم **تحسم نتائجها** إبتداءا،بل ظل التنافس مفتوحا إلى أخر لحظة منها.أنظر:بوضياف محمد،مرجع سابق،ص ص 18-19.

204 ـ في إشارة أخرى إلى فحوى هذا التعديل الدستوري ،يرى **فاروق قسنطيني** رئيس اللجنة الوطنية **لترقية وحماية حقوق الإنسان** أن التعديلات التي أدخلها **بوتفليقة** على الدستور في **2008**مست موازين السلطة ،على أساس أنها **سحبت سلطات** من **رئيس الحكومة ومنحتها لرئيس السلطة التنفيذية** فتغيرت بالتالي الصفة إلى **وزير أول**،ورغم ذلك فقد إكتفى **صاحب التعديلات** بتمريرها على **البرلمان الجزائري** ،لكن حسب **قسنطيني** وحسب الكثير من المختصين ،فإنه في حالة تم اللجوء إلى صيغة **شبيهة لتعديل 2008**.في إشارة منه إلى **تعديل دستوري جديد** ،فيجب إستشارة **الشعب الجزائري** في ذلك،وأن يكون هذا **التعديل** من أجل إعداد دستور **للبلاد(الجزائر)،وليس للرؤساء**.أنظر:يس حميد،**طالب بإعلان الجيش حارسا له"قضية العهدة الرئاسية ليست أساسية**،حوار مع فاروق قسنطيني،جريدة الخبر(يومية جزائرية)،12مارس 2013،ص 02.

205- حاروش نور الدين،مرجع سابق،ص ص 224-226.

ومن خلال ماورد ذكره عن الرئيس بوتفليقة ،وتمكنه بصفته قائدا سياسيا مؤثرا من بلورة ماتوصل اليه من مشروع واخراجه من نطاقه الداخلي الى النطاق الخارجي المعلن للشعب الجزائري بصفته الجماعية.فانه يكرس احدى الطرق النفسية من خلال العملية التقييمية والتمحيصية وإعادة النظر فيما توصل إليه وأعلنه ،بل ويستمر في ذلك في ظل المتغيرات التي تحدث في قوام الجماعة من جهة، وما ينقلب عليه هو شخصيا من تطورات ذهنية ووجدانية وارادية من جهة أخرى.[206]ويعمد من أجل التصدي لمختلف المواقف القيادية الى توظيف ثقافته لذلك، فيلاحظ مدى مهارته في مخاطبة الشعب الجزائري الذي يقوده ويستحوذ على أفئدة الكثيرين محققا بذلك التوافق أو التكيف بينه وبين من يقوم بقيادتهم.[207]

وتخلص الدراسة ،فيما يتعلق بدور وتوجهات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الفترة (1999-2009) في اطار رئاسته للجزائر الى نتيجة مفادها أن ،العامل الشخصي للرئيس بوتفليقة وكذا خبرته وحنكته السياسية والدبلوماسية ،بالاضافة الى ادراكه لواقع المجتمع الجزائري الذي ينتمي إليه ويتأثر بقيمه وسلوكاته المختلفة ،شكلت محددا داخليا مهما في رسم صورة داخلية وأخرى خارجية للجزائر مغايرة تماما عن تلك التي شهدتها سنوات التسعينات أ وأثناء الأزمة الداخلية التي مرت بها، مما أتاح للجزائر عودة نوعية وملموسة لدورها ومكانتها ضمن محيطها الخارجي بمختلف دوائره الإقليمية والدولية المنتمية اليه .

وهي نتيجة تؤكد ماتوصلت اليه هذه الدراسة كذلك في الفصل الأول، حول الدور الوظيفي لشخصية القائد السياسي في وضع القرار السياسي الخارجي للجزائر عبر مراحلها التطورية المختلفة كدولة. كما أنها تؤكد نتيجة أخرى مفادها ، التأكيد على أثر القيم المجتمعية في توجهات الرئيس بوتفليقة وتداخل كل ذلك وارتباطه بكل المحددات الداخلية الأخرى التي تم التطرق اليها بالاضافة إلى دور متغيرات البيئة الخارجية في خلق علاقة تأثير وتأثر مع هذه المحددات ، ساهمت بشكل أو بأخر في عملية توجيه السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1999-2009) وحتى لما بعدها.

206- قوراية أحمد،مرجع سابق،ص 175.
207- قوراية أحمد،نفس المرجع،ص 180.

الا أن التوصل الى مختلف هذه النتائج،لايمكن أن يعتبر كافيا من أجل اعطاء صورة متكاملة عن السياسية الخارجية الجزائرية ،وهذا مايتطلب حسب هذه الدراسة ضرروة ابراز جانب الأداء لهذه السياسة الخارجية خلال نفس الفترة .لاسيما وأن ماتحقق للجزائر على مستويات عدة لاينفي وجود تحديات داخلية كانت أوماتزال قائمة أو ربما طرحت أخرى جديدة ،لايمكن لواضع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية أن يغض النظر عنها ،لأنها قد تشكل له عوائق أو صعوبات في هذا المجال .

ومن هنا وعبر هذا الفصل الموالي والأخير،سيتم التطرق الى الكيفية التي تمت من خلالها مواجهة هذه التحديات الداخلية في ممارسة السياسة الخارجية الجزائرية ، عبر استعراض أهم الا نجازات المحققة في هذا الاطار،وكذا ابراز التحديات الأخرى التي ماتزال قائمة في وجه هذه الممارسة أو الأداء السياسي الخارجي الجزائري الى اليوم .

الفصل الثالث
الأداءالسياسي الخارجي للجزائر في مواجهة التحديات الداخلية

تعرف المرحلة الأخيرة من عمليات السياسة والتي تتضمن نشاطات متسلسلة عادة بمرحلة التقويم ، وتقويم السياسة بوجه عام يهتم بتقدير وتثمين وتحديد الأهمية للمضمون الذي تنطوي عليه وللتطبيق الذي يترجمها الى سلوك وللأثار التي تنجم عن ذلك.وكنشاط وظيفي فان تقويم السياسة يمكن أن يتحقق عبر عمليات الرسم والصنع والصياغة والتطبيق،وليس كنشاط لاحق أوكمرحلة أخيرة.[208]والسياسة الخارجية لدولة ما، هي محصلة أساسية من النشاط السياسي العام لهذه الدولة ،ولتقويمها ينظر الى مستوى الأداء الخارجي الذي يتم عبر مختلف أجهزتها وقنواتها الدبلوماسية[209]،وكما أن السياسة الخارجية تعتبر محصلة لمجموعة من العوامل الداخلية و الخا رجية فانه كثيرا ماتشكل هذه العوامل تحديا أو عائقا أمام ممارستهاأو توجيهها .ولاسيما ما تعلق بالتحديات الداخلية منها مثلما هو الحال مع الجزائر التي عايشت العديد من الظروف الاستثنائية الداخلية ،التي ساهمت بشكل أو بأخر في التأثير على مستويات أداءها الخارجي بشكل عام واضطرت واضعي القرار بها الى ضرورة مواجهة هذه الظروف أو التحديات ،من أجل ضمان الاستمرارية والدور الخارجي،عبر تفعيل أداءها الدبلوماسي لتحقيق أهداف الدولة المسطرة وطموحاتها.

ولابراز ذلك ، عبر اجراء عملية اسقاط على الفترة الممتدة (من العام 1999 إلى العام 2009).فانه سيتم تقديم أهم انجازات الدبلوماسية الجزائرية المحققة خلال هذه الفترة بالنظر الى مختلف التحديات الداخلية وكذا العقبات والصعوبات التي اعترضت وماتزال تعترض أداء السياسة الخارجية الجزائرية بشكل عام.

208-أندرسون جيمس،**صنع السياسات العامة**،(ترجمة: الكبيسي عامر)، الأردن:دار المسيرة،الطبعة الثالثة،2007،ص 191.

209-توضع **الدبلوماسية** لخدمة **إستراتجيات** معينة وتساهم في نجاحها عبر تكتيكاتيها؛أي من خلال قيادة العمل والنشاط.فكلما إزداد **الظرف الخارجي** غموضا وتعقيدا كلما إزدادت **حاجة الدبلوماسية** إلى **مرجعية سياسية وأخلاقية متينة** تغطي ترك مجال إختيار الأهداف **للتساهل والصدفة وللرد السريع**.وإلى جانب **الدبلوماسية** وكذا القوة **العسكرية**،يمكن إستخدام القدرات **السياسية والإقتصادية** وحتى **الثقافية والمعنوية**،التي تؤدي **منعزلة أو مجتمعة** إلى بلوغ الأهداف المحددة في **السياسة الخارجية**.للإطلاع أكثرأنظر:العزوزي يوسف،مرجع سابق،ص 149.

المبحث الأول:انجازات الدبلوماسية الجزائرية

بعد أن مرت بمحنة كبيرة ،طوال سنوات التسعينات ،وغيابها عن الساحتين الدولية والاقليمية عرفت الجزائر متغيرات داخلية وخارجية كثيرة ساهمت في تجاوزها بشكل مستمر لهذه المحنة ولهذا الغياب .وموقف العالم منها أصبح في تحسن مستمر بحيث كان طول صمودها أمام العنف الذي أخذ يكتسح المعمورة ،جعل باقي الدول تدرك أن الظاهرة ليست خاصة بالجزائر ،ولا هي نتيجة نظامها المؤسساتي ،بل أنها ظاهرة عالمية تتقمص مبادئ دينية هنا وايديولوجية هناك ،لضرب استقرار الأنظمة القائمة والاستحواذ على الساحة الدولية .من أجل بلوغ أغراض أرضية ومصالح مغرضة لأطراف انشغالهم الوحيد تحقيق المنفعة الأنية.[210]

كما أن ما مرت به الجزائر، بالاضافة الى قراءتها لمختلف الأحداث العالمية المستجدة في ظل العولمة،جعلاها على يقين بأن المستقبل للتجمعات السياسية والاقتصادية الكبرى ،وللعمل المشترك المتضامن وأن لامجال للعيش فيه لبلد يفضل العزلة مهما كان حجمه أو قوته.[211]

فباشرت بذلك مختلف تحركاتها الدبلوماسية على مستويات عدة،من أجل استرجاع دورها ضمن مختلف دوائر المحيط الواسع الذي تنتمي اليه ،لانهاء قرابة عقد من العزلة والغياب عن المحافل الدولية واصلاح صورة الدولة في الخارج من جهة ،ومن جهة أخرى الى جلب الاستثمارات الأجنبية وهذا على الرغم من كل التحديات التي كانت تفرضها بشكل خاص بيئتها الداخلية.بحيث كان لدبلوماسيتها أن حققت ولفترة وجيزة مجموعة من الا نجازات الهامة التي تحسب لها،وتضاف الى رصيدها الدبلوماسي الثري في هذا المجال .

فعلى الصعيد القاري مثلا ،عادت الجزائر بقوة في أواخر التسعينيات لاسيما مع تنظيمها لقمة منظمة الوحدة الافريقية في جويلية 1999والتي كانت تمهيدا لهجموها الدبلوماسي في القارة قصد اعادة التأكيد على دورها القيادي قاريا،وقد تجسدت الأهمية التي أولتها الجزائر لسياستها الافريقية في استحداث ولأول مرة منذ الاستقلال منصبا وزاريا للشؤون الإفريقية .[212]

210-بن القبي صالح،مرجع سابق،ص 25.
211-بن القبي صالح،نفس المرجع،ص 25.
212-بن عنتر عبد النور،مرجع سابق ،ص 82.

وقاريا دائما،تمكنت الجزائر من احراز انتصار جديد في مجال وقوفها مع القضايا العادلة في العالم لاسيما تلك التي لها صلة بالقارة الإفريقية،ومن مثل ذلك نجاحها في اقناع العديد من الدول بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية ،وبالأخص الاعتراف الذي صدر من طرف جنوب إفريقيا في سبتمبر 2005،هذا الأخير الذي يأتي في سياق تعميق العلاقات بين الجزائر وجنوب إفريقيا .وعملهما سويا كفاعلين أساسين في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد"[213]وفي تمثيل إفريقيا لدى مجموعة الدول الثمانية.[214]

بحيث ساهمت "النيباد" التي فرضت نفسها كاطار مرجعي لنشاطات البلدان والمؤسسات الدولية الرئيسية الشريكة لإفريقيا،في بعض التقدم على الصعيد الدولي .وقد شهد الدعم الخارجي لإفريقيا ارتفاعا محسوسا ،سواءا تعلق الأمر بالمساعدة العمومية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى وان لم تكن هذه التدفقات لا تستجيب بعد لحاجيات إفريقيا وكذا للفرص التي توفرها.[215]

ويلاحظ عبر التحركات الدبلوماسية الواسعة التي قامت بها الجزائر، أنها تحولت من الدفاع عن وضع داخلي خاص بها ،الى طرح قضايا دولية تمس إفريقيا وغير إفريقيا فأصبحت تطالب مثلا الغرب بتحمل مسؤولياته في هذه القارة . كمطالبتها بالتعويض عما قامت به في السابق ؛في إشارة منها الى الحقبة الاستعمارية التي عانت منها إفريقيا وتنتقد العولمة ،وتطرح أراءا بضرورة احداث شراكة متوازنة بين الدول .[216]

وفي نفس الوقت ساهمت في وضع حد لنزاع القرن الإفريقي [217]بين إرتريا وإثيوبيا بعد الوساطة التي قامت بها لا يجاد حل لهذا النزاع ،بحيث تمكنت الجزائر قبل انتهاء عهدتها بأيام كرئيس لمنظمة الوحدة الإفريقية أن تصل الى حل بالرغم من أنها وجدت صعوبات في وساطتها،من أبرزها[218]

213-إن فكرة **المبادرة الجديدة** من أجل التنمية في إفريقيا "**النيباد**" ،إنبثقت عن حتمية إعتماد **الأفارقة** على أنفسهم للخروج من **التخلف والتهميش**،في ظرف يتميز **بعولمة مسارات إنتاج السلع والخدمات** ،وتيارات التبادلات ،وحركات رؤوس الأموال...ويرى التصور الذي دعت إليه **النيباد** في التنمية مسارا شاملا يدمج كليا متطلبات **الديمقراطية ودولة القانون والحكامة**. من نص : **رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى قمة اللجنة المكلفة بتوجيه النيباد (ملابو،غينيا الإستوائية** الأربعاء 29يونيو 2011)،مديرية الصحافة والإتصال ،رئاسة الجمهورية،الجزائر،مارس 2012،ص ص 77-78.

214-بن عنتر عبد النور مرجع سابق،ص 81.

215-من نص **رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى قمة اللجنة المكلفة بتوجيه النيباد**،مرجع سابق،ص 79.

216-بوعشة محمد،**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي**،مرجع سابق،ص ص 42-43.

217-لقد لعب عامل **الجذب** دورا أساسيا في منطقة **القرن الإفريقي**،في مختلف المراحل التاريخية سواءا على مستوى تغيير وإختلاف السيادة في الأرض،أو على مستوى **التحالفات أو الصدامات والعداوات**،رغم ثبوت **أطراف الصراع المحليين** تقريبا،والمتمثلة في **الطرف الإثيوبي** من ناحية والطرفين **الصومالي والإريتيري** من ناحية أخرى.

218-بوعشة محمد،**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي**،مرجع سابق،ص 195.

تعنت الطرف الإثيوبي الذي حاول المماطلة طويلا قبل أن يعلن موافقته على اتفاق وقف إطلاق النار،فتم التوقيع على الاتفاق وأعتبر خلالها تتويجا لمفاوضات شاقة غير مباشرة إحتضنتها الجزائر عام 2000.وقادها وزير العدل أنذاك ،أحمد أويحي ممثلا لرئيس الجمهورية ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية ،عبد العزيز بوتفليقة.وكان المنهج الذي انطلق منه الرئيس بوتفليقة لقيام الجزائر بهذه الوساطة هو ذاك الذي دونه في وثيقة الوئام المدني، ومفاده أن لاتقدم لمجتمع من دون سلم محاولا نقل تجربة الجزائر حول السلم الى القرن الإفريقي ،ومن ثم الى كل إفريقيا كلما أمكن له ذلك.[219]

ولتوضيح تصور الجزائر لمعالجة المشاكل الإفريقية في عهد الرئيس بوتفليقة ،فان الشكل المدرج أدناه يبرز ذلك:

شكل رقم[01]:تصور الجزائر لمعالجة المشاكل الإفريقية في عهد الرئيس بوتفليقة.

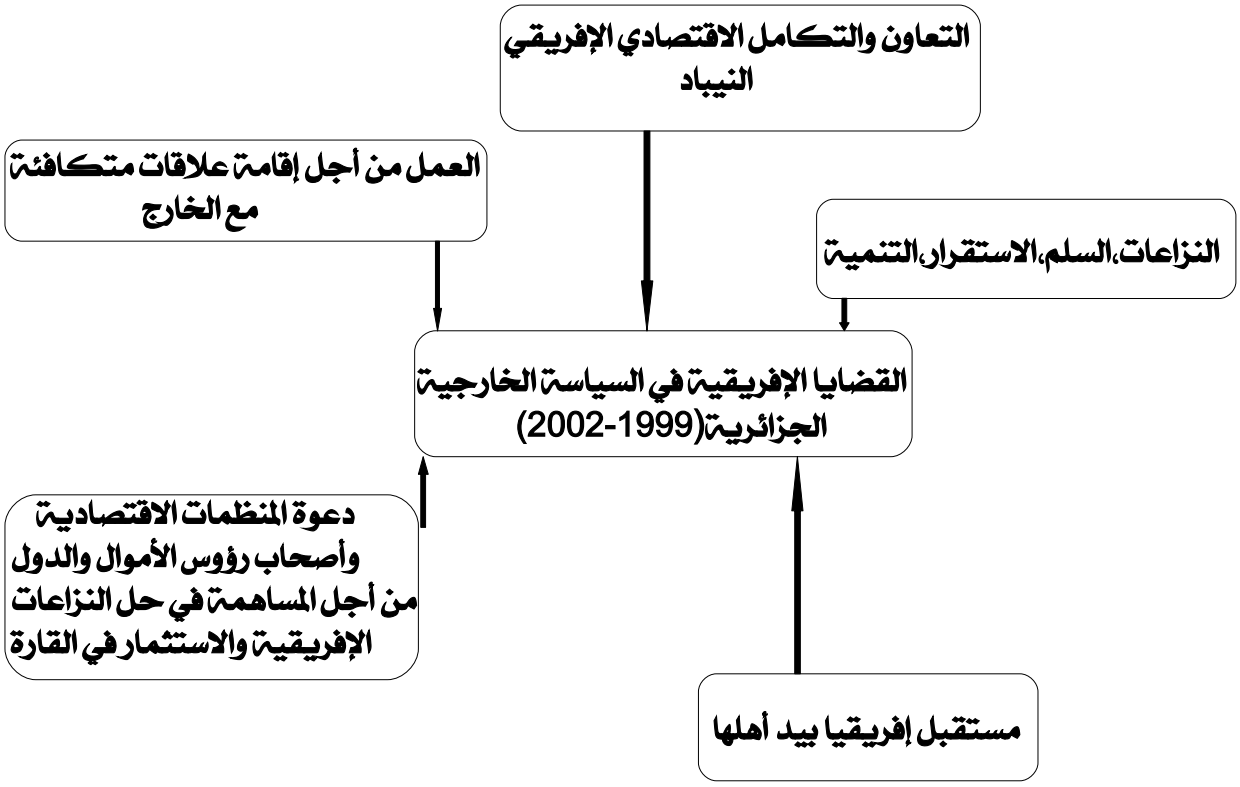

المصدر:بوعشة محمد،المرجع أدناه،ص 197.

219-بوعشة محمد،**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي**،مرجع سابق،ص ص 195-196.

وعلى صعيد أخر ،له علاقة بالحوار الأطلسي-المتوسطي،شكل الاتفاق الأمني بين الجزائر والحلف نقلة نوعية في علاقات الجزائر بهذا الحلف ،وكانت هذه العلاقات قد بلغت أعلى مستوياتها في الفترة التي تلت أحداث الحادي من سبتمبر 2001.حيث زار الرئيس بوتفليقة مقر الحلف في بروكسل مرتين في ظرف سنة(في 20ديسمبر 2001و 10ديسمبر 2002).وعليه فان الاتفاق الأمني يعد تتويجا لتحسن العلاقات الجزائرية-الأمريكيةوالجزائرية-الأطلسية التي تطورت منذ بداية الألفية الثالثة.[220]

ومن منظور المصلحة القومية الجزائرية،فقد سرعت أحداث سبتمبر 2001،من التقارب العسكري بين الجزائر والغرب ورفع هذا الأخير الحظر التسلحي المفروض عليها منذ مطلع التسعينات.أما على الصعيد الاقتصادي، فقد ساهمت هذه الأحداث في جعل أوروبا ترضخ للمطالب الجزائرية المتعلقة بادراج قضية الارهاب في اتفاق الشراكة المتفاوض بشأنه بعد أن كانت في السابق ترفض ذلك.وتم تخصيص البند 90من هذا الاتفاق للتعاون في مجال مكافحة الارهاب.[221]

أما على المستوى العربي، وفي شقه المغاربي فقد بذلت الجزائر مجهودات دبلوماسية حثيثة من أجل تفعيل مسار اتحاد المغرب العربي [222]،كما ساهمت أيضا خلال القمة العربية التي انعقدت بها عام 2005،في إستصدار توصيات وقرارات مهمة حول تحديث العمل داخل الجامعة العربية بما يتماشى ومتطلبات العصر .وهذا من منطلق أنها أصبحت توجه سياستها الخارجية مع ماهو قائم حاليا في منظومة العلاقات الدولية.[223]

220-بن عنتر عبد النور،مرجع سابق،ص ص 214-215.

221-بن عنتر عبد النور،نفس المرجع ص 215.

222في **ندوة** "**تم حضورها**" عقدها السفير الجزائري السابق ،**جودي نور الدين** (نائب أسبق **للأمين** العام لمنظمة الوحدة الإفريقية)،بمعهد العلوم السياسية والإعلام بالجزائر،(بتنظيم من مركز الخبر للدراسات الدولية)**يوم 28جانفي 2013**،حول **الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا** ،أكد أنه لايوجد **عداء جزائري للمغرب** ،بدليل أنه منذ إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية قدمت **الجزائر** موافقتها على قرار ينص على ضرورة إسترجاع **المغرب لسبتة ومليلية** ،كما نص القرار أيضا على **حق الشعب الصحراوي** في الإستقلال ،وهذا القرار وافق عليه **المغرب** ،وبالتالي فإن موقف **الجزائر** تجاه قضية **الصحراء الغربية** ،يستند على **روح الدبلوماسية الجزائرية** االتي تعتمد على **المبادئ** وترفض التخلي عنها وليس عداءا **للمغرب**.(أنظر أيضا في هذا الإطار :
« Alger-Rabat:voeux pieux et nouvelle donne »,Afrique Asie,Décembre2011,P09.

223-**السياسة الخارجية الجزائرية** ،عنوان محاضرة ألقيت يوم **13جوان 2012**،بمقر وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،من قبل السيد،بوقادوم:مدير المديرية العامة لأمريكا بالوزارة ."**تم حضورها**" .

ومن جانب أخر ،عملت الجزائر عبر سياستها الخارجية على تحسين وتوطيد التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقا)،لاسيما مع الدول الإسلامية، مثلما حدث وحسنت علاقاتها الخارجية مع إيران .

بل وأكثر من ذلك فقد أصبحت الكثير من الدول تسعى لاستمالة الجزائر،وبالأخص عندما يتعلق الأمر بمواقف وقضايا هامة داخل المنظمات الدولية الكبرى ،من مثل منظمة الأمم المتحدة لكسب تأييدها حول هذه المواقف والقضايا.

وكنتيجة أساسية حول ما يتعلق با نجازات الدبلوماسية الجزائرية، هي أن الجزائر سعت بكل السبل من أجل تحقيق هذه الانجازات،وهذا رغبة منها في استعادة وتحسين مكانتها الخارجية ،لاسيما بعد التحسن الملحوظ في أوضاعها الداخلية .فكان لها أن حققت الكثير من ذلك إلا أن هذا لايعني نهاية كل المشاكيل والعراقيل التي تشكل تحديات، يمكن أن تعيق توجهاتها ضمن هذا المجال.

المبحث الثاني: التحديات القائمة أمام الأداء الخارجي للجزائر

ان السياسة والدبلوماسية مع مطلع القرن الحادي والعشرين تتنازعهما عدة اتجاهات تم حصرها في كثير من التساؤلات،أبرزها : [224]

ـ هل ستكون الغلبة للكيانات الكبيرة :جغرافيا ،سياسيا،اقتصاديا وبشريا...؟ـ هل ستتغلب النظرة الضيقة ،وتنجح الكيانات الصغيرة(فكريا وعقائديا واقتصاديا..) في تفتيت الوحدات السياسية وتحويلها الى وحدات أصغر أكثر تقاربا أوتماثلا بين أفرادها؟ـ هل ستظل السياسة والدبلوماسية في سباق مع المال والاقتصاد والتعاملات التجارية،وإرضاء الشركات الضخمة،ويزداد معها الأفراد رغبة في امتلاك مالا يحتاجون اليه ؟.

وشيء أخر له خطره وتأثيره ،وهو أن الجريمة والفساد أصبحا الأن من الحقائق الواقعة عالميا،وأصبحت تتجاوز الحدود الاقليمية والتشريعات القانونية المحلية .وأن مايطلق عليه "الإرهاب"،أصبح هو الأخر عالميا .

و بحكم أن الجزائر ،كجزء من هذا العالم تتأثر وتؤثر فيه ،مثلما أورده الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في احدى خطبه، ويواصل القول في ذلك : « **...و في ظل هذه الظروف ،عملت الجزائر بمسؤولية وصدق على توفير مناخ لاصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تتماشى مع طموحات المجتمع وأماله في اصلاح متواصل عبر حوار بناء ،واستشارة واسعة لفعاليات الطبقة السياسية والمجتمع المدني ،في كنف دولة الحق والقانون...** ». [225]

في اشارة منه حسب هذه الدراسة الى أن تبني مختلف هذه الاصلاحات أمر ضروري ليس فقط لاستقرار الجزائر داخليا،بل أيضا لكي تضمن تماشيها مع ما هو قائم من ظروف ومتغيرات خارجية تتطلب اجراء مثل هذه الاصلاحات من أجل مواكبتها.

224-شاكر فؤاد ،**السياسة والدبلوماسية،حصاد القرن العشرين**، القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،لطبعة الأولى ،الجزء الثاني 2001،ص ص 364-365.

225-نص **خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة،خلال إفتتاح السنة الجامعية 2011-2012**،(الأغواط،الأربعاء 14ديسمبر 2011)، مديرية الصحافة والإتصال لرئاسة الجمهورية،الجزائر،مارس 2012،ص 90.

وهي اشارة منه كذلك الى مختلف التحديات التي تواجهها الجزائر وبالأخص منها على المستوى الداخلي ،سيما وإن كانت ترغب في الحفاظ على ماوصلت اليه من انجازات خلال أكثر من عشرية كاملة من هذا القرن الحالي. صنعت فارقا كبيرا بين ماهي عليه الأن، وبين ماكانت عليه قبل ذلك بعشرية من الزمن أي تحديدا لماقبل 1999 ،وهذه التحديات تتجلى بشكل أساسي فيما يلي:

على الرغم من أن مشروع المصالحة الوطنية بوصفه خيارا يعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي ،ويوفر الأجواء الملاءمة والضرورية لانجاح الاصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر فانه يبقى مرهونا تماما بمحدد مهم يتمثل في تقلبات أسعار النفط،وأن أي انخفاض في أسعاره سيكون بمثابة زلزال حقيقي يضرب كل الانجازات السابقة التي أحرزتها الدولة الجزائرية .[226]

ولهذا فان الرهان الذي يطرح هنا أمام واضعي القرار في الجزائر، هو ضرورة كسب الانتقال الى مصاف الدول ذات الاقتصاد المتنوع وهو رهان ممكن تحقيقه بالنظر الى القدرات البشرية والمادية المتاحة للجزائر .والتي تمكنها من الابتعاد عن المقاربة الأحادية التي تجعل المحروقات نقطة الارتكاز الوحيدة في التنمية الاقتصادية للدولة،فالمعادلة قابلة للتغيير بشرط بذل جهود مضاعفة للخروج من التبعية المطلقة لهذه الموارد الطاقوية.[227]

فيكفي أن هناك اجماعا شبه كلي بين كل الباحثين ،على أن سلطة الدولة في عالم اليوم تعتمد على قوتها الاقتصادية وعلى مؤشرات مثل مقدار دخل الفرد ،ومستوى قدرة هذه الدولة على المنافسة في المنظومة الاقتصادية الدولية ومساهمتها في التجارة والاستثمارات العالمية .[228]

226-بوضياف محمد،مرجع سابق،ص 26.

227-محجوب بدة،"معادلة الإنتاج والإستهلاك وإشكاليات التنمية الإقتصادية"،الأبحاث الإقتصادية،الجزائر،العدد 50،جانفي 2013،ص 01.

228-لاندو أليس،**السياسة الدولية،الظرية والتطبيق**،(ترجمة المقداد قاسم)، دمشق:منشورات إتحاد الكتاب العرب ،سلسلة الترجمة(02)،2008،ص 43.

وبالاضافة الى ذلك فهناك تحدي أخر يفرض نفسه بقوة في هذا الاطار ،وهو يعتبر حتى بمثابة شرط أساسي لتحقيق عملية تنموية شاملة داخل الجزائر،يرتبط بقضية حيوية هي ،مسألة السلطة وطبيعة الحكم ،والمؤسسات التي يمارس من خلالها،فحجر الزاوية في بناء الديمقراطية وتشييد الدولة العصرية ،هو تأكيد حق المواطنة وترسيخه،وهو يعني تكفل مؤسسات الدولة بحماية الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها للأفراد والجماعات ،ومعاملتهم على قدم المساواة من دون تمييز.ويقتضي ذلك تغييرا جذريا في أساليب تسيير أجهزة الدولة وادارتها وأليات رقابتها.[229]

مع ضرورة اعطاء أهمية للرأي العام للمشاركة بشكل فعلي في عملية صنع القرار،وهذا الأخير لن يشارك في صنع هذه العملية ،مالم يستشعر الفاعلية السياسية ؛بمعنى الاحساس بالقدرة على التغيير والاحساس بأنه يمكن أن يؤثر ،وأن صوته يمكن أن يكون له صدى ،أما اذا شعر الرأي العام بأن القرارات تتخذ من حوله دون أن يكون له القدرة على التحكم فيها،فانه ينفصل عن عالم السياسة ويتحول الى كائن مغلوب على أمره. وعندما يشارك بعدها في صنع القرار فانه يشارك فقط لأنه شعر بالاقتدار السياسي.[230]

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة ،قد أوضحت أن للمنظومة القيمية لدى الرأي العام أو الشعب الجزائري دور في التأثير على عملية صنع القرار السياسي الخارجي،من خلال ادراك صانع القرار السياسي داخل الجزائر لتلك القيم.إلا أن هذا لايكفي بالقول بوجود رأي عام مؤثر وفعال في الجزائر.

وتجدر الاشارة هنا أيضا،أنه من الخطأ الجسيم تشويه صحة الرأي العام لأنه قد يفتقر الى المعلومات أو تعزى أسباب تقلبه الى الجهل ،لأن الرأي العام يرتكز على نحو صحيح ومناسب على أحكام تتعلق بالقيم والتي تكون فيها الأفضليات الشخصية هي المحور الأساسي. ويبقى الأمر الأكثر أهمية وهو أن جمهور العامة لديه الوقت الكافي لاستيعاب أهمية قضية ما والعمل من خلال المنازعات والتضارب بين القيم المتباينة(أو بين القيم والسلوك) التي تثيرها،للتوصل الى مجموعة من الأراء تكون شاملة ومتكاملة على نحو معقول ومسؤول.[231]

229-بوعناقة علي،دبلة عبد العالي،**الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر**،(في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية)،العدد(11) مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان، الطبعة الثانية، 1999.ص ص 236-237.

230-بسيوني إبراهيم حمادة،**الرأي العام وأهميته في صنع القرار**،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية،الإمارات العربية المتحدة،العدد(57)،الطبعة الأولى،2002،ص 31.

231-تيري ل.ديبل،**إستراتجية الشؤون الخارجية، منطق الحكم الأمريكي**،(ترجمة:شحادة وليد)، لبنان:دار الكتاب العربي 2009،ص ص 186-187.

كما أن قوة الدولة ،لاتقاس وتعظم بالقوة المادية فقط،مثلما يرى بذلك الواقعيون،بل لابد من قوة أخرى هي القوة المعنوية ؛التي يعبر عنها-إبن خلدون"بالخلال" الذي لابد منه مع القوة المادية والتي يعبر عنها هي الأخرى "بالعصبية"، من أجل ضمان قوة الدولة وبقاءها [232]داخليا وضمن محيطها الخارجي الذي تنتمي إليه .

ومع ذلك تبقى دائما السياسة الخارجية للجزائر وبالرغم من كل التحديات الداخلية المطروحة أمامها، تعكس العواطف والتوجهات الجماعية لشعبها لأنه من الصعب على دولة أن تكون متناقضة مع ذاتها،أو أن تخاطر حكومة بتحييد الرأي العام بداخلها .وبالتالي يبقى قائما في الجزائر نوع من التوافق المتعلق بالمبادئ التي تحكم سياستها الخارجية ،لأن الجزائريين لهم اقتناع راسخ بأن دولتهم تدافع فقط عن القضايا العادلة ،وبالتالي فهم من هذا الاعتقاد يبدو ن بأنهم متمسكين بالحرية والعدالة والمساواة ،هذه العناصر المهمة التي كان قد ضحى لأجلها قبل ذلك.[233]

والى جانب التحديات التي تفرضها البيئة الداخلية على الأداء السياسي الخارجي للجزائر،فهناك تحديات أخرى تفرضها البيئة الخارجية لها ،سيما ماتعلق منها بالجانب الأمني ،لاسيما بعد التطورات الأخيرة التي عرفتها المنطقة العربية بشكل خاص،والتي تم التشهير لها تحت مسمى "الثورات العربية "أو "الربيع العربي"[234]وكذا التطورات الخطيرة التي شهدتها منطقة الساحل ،والتي جسدتها بشكل كبير أزمة المالي الحالية وبالأخص بعد التدخل الأجنبي لحلها والتدخل الفرنسي منه بشكل خاص.

وقد عبر عن هذه الوضعية ،وزير الحكومة الأسبق -إسماعيل حمداني،بالقول "**إن الجزائر وجدت نفسها محاصرة من طرف العديد من الأزمات ...والدبلوماسية الجزائرية مسؤولة عن أمن الجزائر وليس عن أمن البلدان الأخرى ،لكنها تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الأمنية بالدول الأخرى**"مشيرا الى أن ما يحدث في دول الجوار ،تونس وليبيا ومالي ،هي مشاكل حكم استغلتها الدول الكبرى ،والشعوب ليست متورطة فيها.مؤكدا على أن الحدود الجزائرية بامكانها أن تتأثر.[235] جراء ذلك.

232-شريط عبد الله،**نصوص مختارة من فلسفة إبن خلدون** ، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1984،ص 45.

233-Mouhoubi Salah,les choix de l'Algérie :le passé toujours présent,ibid,P81.

234-للإطلاع على وجهة نظر السلطات الجزائرية حول هذه التطورات،أنظر:تصريحات وزير الخارجية الجزائرية-مراد مدلسي ،في:
C.Malard, « Non -ingérence n'est pas indifférence;ministre algerien des Affaires étrangéres,Mourad Medelci explique la position de son pays face au printemps arabe et aux risque terroristes avant d'analyser l'etat des échange avec la France »,Arabies,mars2012,P08.

235-ياحي أمل،"رئيس الحكومة سابقا إسماعيل حمداني يصرح:نظرة الديبلوماسية الجزائرية لأزمة مالي سليمة"،جريدة الخبر(يومية جزائرية)،الثلاثاء 29جانفي 2013.

وهنا يبرز مدى الأثر الكبير الذي تلعبه المتغيرت أو المحددات الخارجية على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، الى جانب المحددات الداخلية ،التي عمدت هذه الدراسة على ابراز طبيعتها والتأكيد على دورها الكبير والمتباين التأثير في هذا المجال.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة ،وعبر عملية البحث التي تم انتهاجها في هذا الاطار من أجل معالجة موضوع يكتسي أهمية بالغة ،له صلة مباشرة بالمحددات المساهمة في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية .حيث شهدت الجزائر العديد من الظروف والمتغيرات الداخلية التي ساهمت بشكل أو بأخر في التأثير على دورها ومكانتها الاقليمية والدولية ،كتلك الظروف التي اقترنت بالأزمة الداخلية التي ألمت بها سنوات التسعينيات بفعل ظاهرة العنف والارهاب ، فتدهورت سمعتها بالخارج وأصبح ينظر إليها على أنها بلد اللأمن والإرهاب .

وعلى الرغم من دعواتها المستمرة في مختلف المحافل الدولية الى أن ما يحدث بداخلها لايمكن استبعاد وقوعه في منطقة أخرى من هذا العالم ،وأنه على المجتمع الدولي أن يتفطن لذلك ويساهم في مكافحته. الا أن كل دعواتها لم تلقى الرد الايجابي عليها إلى غاية بدأ ظهور بوادر الانفراج بالتدريج مع مطلع الألفية الثالثة حيث شهد العالم العديد من المتغيرات والأحداث، التي غيرت الكثير من الرؤى تجاه عديد القضايا والظواهر وبشكل خاص ماتعلق منها بظاهرة الإرهاب وهذا بعد هجومات الحادي عشر من سبتمبر 2001، فأصبح ينظر الى الظاهرة على أنها لا تشكل فقط تهديدا للأمن الداخلي للدول بل على الأمن الدولي بأكمله.

فاكتسبت الجزائر بذلك اعترافا دوليا بأحقية ماكانت تدعو اليه في السابق ،وأصبحت تستشار ويؤخذ برأيها في هذا المجال على اعتبارها رائدة فيه ،مما أتاح لها الفرصة للبروز والمرافعة في مجالات وقضايا عديدة أخرى ،خصوصا وأن ذلك تزامن مع متغيرات داخلية جديدة اقترنت بشكل كبير بتقلد رئاسة جديدة للسلطة عام 1999تمثلت أساسا في شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي جسد الدور الوظيفي لشخصية القائد السياسي المؤثرة والبارزة ، وهذا بحكم خبرته الواسعة و ادراكه للشؤون الجزائرية ،حيث حاول هذا الأخير تحقيق ثلاثة طموحات أو أهداف أساسية تمثلت في استعادة السلم والأمن الداخلي ، عبر تبني مشاريع للوئام والمصالحة الوطنية ،وتحقيق تنمية شاملة في شتى المجالات، عبر اقرار برامج ومشاريع تنموية مختلفة بالاضافة الى اعادة الإعتبار للدور الريادي ومكانة الجزائر في العالم ، وهذا بالسعي الى تحسين صورتها الخارجية.

وطيلة أكثر من عشرية كاملة أعيد خلالها انتخاب عبد العزيز بوتفليقة لثلاث عهد رئاسية متوالية ،كان السعي وراء تحقيق هذه الأهداف يتم بشكل تدريجي بحيث تمكنت الجزائر طيلة هذه الفترة من استعادة نسبية لأمنها واستقرارها الداخلي مما أسهم هو الأخر في تفعيل حراكها الخارجي . بحيث حققت سياستها الخارجية عبر دبلوماسيتها النشطة مجموعة من الانجازات الهامة التي تضاف الى سجل انجازاتها التاريخية السابقة لاسيما على المستوى القاري،وبحكم أنها دولة تتوفر على امكانات ومقدرات كبيرة وبالأخص الطبيعية منها كموارد الطاقة والنفط تحديدا وبحكم أيضا أن هذه الموارد تشكل عاملا داخليا أساسيا في التأثير على السياسات الخارجية للدول . فقد كان للارتفاعات المستمرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية خلال نفس الفترة ،دورا كبيرا في انتعاش حركية الجزائر الداخلية وحتى الخارجية على اعتبارها دولة ريعية؛تعتمد منذ استقلالها في تمويل سياساتها التنموية المختلفة على عائدات صادراتها من هذه الموارد. وهذا في ظل استمرار بعض المعوقات الداخلية وحتى الخارجية التي تشكل تحديا ورهانا كبيرا على توجيه السياسة الخارجية الجزائرية وتفرض بذلك أخذها بعين الاعتبار. ضمانا لمواجهتها بما يتلاءم وطبيعتها، وكذا درجة تأثيرها على الأداء السياسي الخارجي للجزائر بشكل خاص .وبالتالي فإن أهم ماتخلص اليه هذه الدراسة من نتائج هو:

أن السياسة الخارجية الجزائرية ،على غرار أي سياسة خارجية لدولة أخرى ،لم تكن بمعزل عن التأثر بمختلف المتغيرات والأحداث ، التي كانت تفرضها عليها بيئتها الداخلية طوال مراحلها التاريخية التطورية كدولة،بما فيها المرحلة الممتدة من (العام 1999 إلى العام 2009)، وهذه المتغيرات تجسدت في شكل محددات داخلية أساسية، طبعتها بشكل كبير، قيم المجتمع الجزائري وتماسكه الفريد في كل الظروف .

بالاضافة الى ادراك واضع القرار السياسي الخارجي للجزائر لمدى أهمية هذه القيم وأهمية هذا التماسك الداخلي.الذي يشكل محددا أساسيا في الأداء الخارجي للجزائر بشكل عام،مثلما هو الحال خلال العهدتين الأوليتين من حكم الرئيس بوتفليقة .هذا الأخير الذي توصلت الدراسة الى اعتباره أيضا محددا أساسيا في هذا المجال عبر شخصيته وادراكه المتميزين لمختلف الشؤون الداخلية والخارجية للجزائر .

ناهيك عن مساهمة البيئة الدولية بمتغيراتها المختلفة التي شكلت في كثير من الأحيان ضمن علاقة تأثير وتأثر متبادلة مع البيئة الداخلية للجزائر ،محددات أساسية في ترجمة سلوكها ودورها الخارجي ،كالوقع الايجابي الذي أحدثته أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على المعطى الأمني الجزائر. وبفضل مقدراتها المكتسبة من موارد الطاقة بشكل خاص،فقد كان للارتفاعات المستمرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية مساهمتها المباشرة في تحسن نوعي للوضع الاقتصادي للجزائر ، و اعطاءها بذلك فرصا كبيرة للمفاوض الجزائري للقيام بأداء خارجي أنسب ومريح على مستويات عدة.

وبالتالي فقد كان هناك نوع من التداخل بين مختلف محددات السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من العام(1999 إلى العام 2009)،ويبقى تحديد مدى درجة تأثير كل من هذه المحددات،ومدى حاجة الجزائر في الاعتماد عليها من أجل مباشرة سلوكها الخارجي في كل مرة متوقفا على ماستفرزه المتغيرات المختلفة لكل من البيئتين الداخلية والخارجية للجزائر مستقبلا وهذا مايبعث على ضرورة مواصلة اجراء بحوث ودراسات أخرى مستقبلية ،أكثر توسعا وتخصصا حول هذا الموضوع ،يمكن أن تسهم في اعطاء اضافات أكبر وأفضل في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

الملاحق

(ملحق رقم 01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

دستور 1976

الفصل السابع

مبادئ السياسة الخارجية

المادة 86 : تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ و الأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية.

المادة 87 : تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.

تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أو للاتحاد أو للاندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة و العميقة للشعوب العربية.

وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية.

المادة 88 : تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية و تشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا و يندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية.

المادة 89 : تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها.

و تبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

المادة 90 : وفاء لمبادئ عدم الانحياز و أهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، و التعايش السلمي، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المادة 91 : لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني.

المادة 92 : يشكل الكفاح ضد الاستعمار، و الاستعمار الجديد، و الإمبريالية، و التمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة.

يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي و الاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير و الاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية.

المادة 93 : يشكل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، و المصلحة المتبادلة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية.

دستور 96

المادة 26 : تمتنع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسّيادة المشروعة للشّعوب الأخرى وحرّيتها. وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

المادة 27 : الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرّر السياسي والاقتصادي، والحقّ في تقرير المصير، وضدّ كلّ تمييز عنصري.

المادة 28 : تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدّولي، وتنمية العلاقات الودّية بين الدّول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخّل في الشؤون الدّاخلية. وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتّحدة وأهدافه.

المصدر:دساتير الجزائر 1976و 1996

(ملحق رقم 02)

وزراء الخارجية الجزائرية	رؤساء الجزائر
قبل الإستقلال / الحكومة المؤقتة **دبـاغين محمـد الأميـن:** (مـن مواليـد 1917بـالجزائر العاصـمة ،تـوفي يـوم 22جـانفي 2003)،،عيـن كـأول وزيـر للشـؤون الخارجيـة للجزائرقبـل الإسـتقلال مـن 19سـبتمبر 1958إلـى 15مارس 1959. **كريم بلقاسم**: (من مواليد 14ديسمبر 1922بدائرة ذراع الميزان في ولاية تيزي وزو،أغتيل بعد الإستقلال فـي 18أكتـوبر 1970 فـي فنـدق بمدينـة فرانكفـورت بألمانيـا) وزيـرا للشؤون الخارجية في التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة الجزائرية من 18جانفي إلى 09أوت 1961. **سعد دحلب:**(من مواليد قصر الشلالة بولاية تيارت سنة 1929،توفي في يوم 16ديسمبر 2000بعد إصابته بإنهيار بسبب الأزمة الدموية التي أصابت الجزائر سنوات التسعينات)، عين وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة من 09أوت 1961إلى 22جويلية 1962. **بعد الإستقلال/الجزائر المستقلة** **محمد خميستي:**(من مواليد 11أوت 1930في مغنية بتلمسان،تعرض لمحاولة إغتيال أودت بحياته يوم 11أفريل 1963وإلى حد الأن مازال هذا الحادث الأليم مطويا في سجل ألغاز الجزائر المستقلة)، عين كأول وزير للخارجية في الحكومة المستقلة الجزائرية يوم 26سبتمبر 1962وأحتفظ بمنصبه لأكثر من ستة أشهر فقط ،بفعل إغتياله بعدها سنة 1963. **عبد العزيز بوتفليقة:** ثاني وزير للخارجية في حكومة الجزائر المستقلة من 1963إلى 1979(ولكن قبل ذلك تولى أحمد بن بلة المنصب لمدة قصيرة بعد إغتيال الوزير محمد خميستي،وهذا من 11أفريل إلى 4سبتمبر 1979).ورئيسا للجمهورية الجزائرية حاليا منذ سنة 1999. **محمد الصديق بن يحي**:(من مواليد 30جانفي 1932بولاية جبجبل ،توفي ليلة 3ماي 1982إثر حادث	**قبل الإستقلال /الحكومة المؤقتة** **فرحات عباس**:أول رئيس لأول وثاني حكومتين مؤقتتين للجمهورية الجزائرية(من مواليد 24أكتوبر 1899بولاية جيجل،توفي في 25ديسمبر 1985).تولى رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قبل الاستقلال من تاريخ 19سبتمبر 1958إلى غاية أوت 1961. **بن يوسف بن خدة**:الرئيس الثاني لثالث حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية(من مواليد 23فيفري 1920بولاية المدية،توفي في 04فيفري 2003).تولى رئاسة الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية من سبتمبر 1961إلى جويلية 1962. **بعدالإستقلال/الجزائر المستقلة** **أحمد بن بلة:**أول رئيس للجزائر المستقلة(من مواليد 25ديسمبر 1916بمدينة مغنية بالغرب الجزائري،توفي يوم 11أفريل 2012)،تولى منصب أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة من 15سبتمبر 1963إلى غاية 19جوان 1965بعد الانقلاب العسكري الذي قاده ضده وزير الدفاع العقيد هواري بومدين. **هواري بومدين**:ثاني رئيس للجزائر المستقلة وإسمه الحقيقي محمد بوخروبة (من مواليد 23أوت 1932بولاية قالمة،توفي في صباح الأربعاء 27ديسمبر 1978)،تولى منصب الرئاسة منذ الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة في 19جوان 1965وكان في أول الأمر رئيسا لمجلس الثورة ،ثم أنشأ في 10جويلية 1965أول حكومة كان هو رئيسها ورئيس مجلس وزراءها.ليتم إنتخابه رئيسا للجمهورية عام 1976إلى غاية وفاته عام 1978،هذه الوفاة التي مازال يلفها الغموض ومافتئ ملف موته يطفو على السطح اليوم. **رابح بيطاط**:ثالث رئيس للجزائر المستقلة في فترة استثنائية(من مواليد 19ديسمبر 1925بولاية قسنطينة،توفي يوم 10أفريل سنة 2000 بباريس)،تولى منصب الرئاسة استثنائيا بعد وفاة الرئيس هواري بومدين على اعتباره مخول دستوريا لذلك بصفته رئيسا للمجلس الشعبي الوطني أنذاك،وهذا من يوم 27ديسمبرالى 09فيفري 1979؛

طائرة على بعد 50كلم من الحدود الفاصلة بين العراق وتركيا حيث كان في مهمة دبلوماسية لحل الخلاف القائم بين العراق وإيران وقتها،وهو الحادث الذي مازال يطرح الكثير من التساؤلات إلى اليوم)،عين وزيرا للخارجية الجزائرية عام 1979 وظل في المنصب إلى غاية مقتله سنة 1982.

أحمد طالب الإبراهيمي:(من مواليد 05جانفي 1932).وزيرا للشؤون الخارجية الجزائرية سنة 1982بعد مقتل محمد الصديق بن يحي،ليظل في المنصب إلى غاية 1988.

بوعلام بساييح:(من مواليد 1930بولاية البيض) عين وزيرا للشؤون الخارجية بين عامي 1988و 1989.وتم تعيينه في سبتمبر 2005 رئيسا للمجلس الدستوري من قبل الرئيس بوتفليقة.

سيد أحمد غزالي:(من مواليد 31مارس 1937)،تقلد منصب وزير الخارجية من سبتمبر 1989إلى جويلية 1990.

الأخضر الإبراهيمي:(من مواليد 1جانفي 1934بالعزيزية جنوب الجزائر العاصمة).تولى مهمة وزير الخارجية الجزائرية بين عامي 1991و 1993.

رضا مالك:(من مواليد 1931بولاية باتنة)،عين وزيرا للشؤون الخارجية وإن كان لفترة قصيرة من فيفري 1993إلى أوت 1993.

محمد الصالح دمبري:(من مواليد 30جانفي 1938) وزير الشؤون الخارجية من سنة 1993إلى سنة 1995.

مصطفى بن منصور:تولى منصب وزير الشؤون الخارجية الجزائرية لفترة قصيرة من نوفمبر 1995إلى ديسمبر 1995.

أحمد عطاف: (من مواليد 10جويلية 1953بولاية عين الدفلى)،تقلد منصب وزير الشؤون الخارجية الجزائرية من ديسمبر 1995إلى ديسمبر 1999.

يوسف يوسفي: تولى منصب وزير الشؤون

أي مدة 45يوما التي يحددها الدستور الجزائري.

الشاذلي بن جديد:رابع رئيس للجزائر المستقلة(من مواليد 14أفريل 1929بولاية عنابة،توفي يوم 06أكتوبر 2012)،تولى منصب الرئاسة في 07فيفري 1979،وفي جانفي 1992استقال من منصبه وابتعد نهائياعن الحياة السياسية .

محمدبوضياف:خامس رئيس للجزائر المستقلة،المعروف بإسمه الثوري؛سي الطيب الوطني(من مواليد 23جوان 1919بولاية المسيلة،أغتيل يوم 29جوان 1992أثناء خطاب له أمام اطارات الشرق الجزائري بولاية عنابة)،تولى منصب خامس رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة ،في اطار المجلس الأعلى للدولة المشكل أنذاك بعد استقالة الرئيس الشادلي بن جديد،وحل المجلس الشعبي الوطني وكان قد أستدعي لهذا المنصب وعاد الى الجزائر في 15جانفي 1992، بعد غياب عن الجزائر دام 27 سنة الأن أغتيل في جوان 1992.

علي كافي:سادس رئيس للجزائر المستقلة(من مواليد 1928بولاية سكيكدة،توفي مؤخرا فقط بتاريخ 16أفريل 2013)،تولى منصب الرئاسة في اطار رئاسته للمجلس الأعلى للدولة بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف يوم 02جويلية 1992الى أن تقرر انهاء مهام المجلس الأعلى للدولة في 31جانفي 1994،الذي كان من المقرر انهاء العمل به قبل ذلك أي في نهاية 1993.الا أنه تقررتمديد فترة المجلس الى غاية نهاية جانفي 1994.

اليامين زروال:سابع رئيس للجزائر المستقلة(من مواليد 03جويلية 1941بولاية باتنة)،تولى منصب الرئاسة بداية من 30جانفي 1994بمناسبة انتهاء مهام المجلس الأعلى للدولة،لينتخب وبطريقة ديمقراطية رئيسا للجمهورية يوم 16نوفمبر 1995،لكنه وقبل انتهاء عهدته الأولى أعلن يوم 11سبتمبر 1998عن اجراء انتخابات رئاسية مسبقة وانهاء مهامه،وهو ماحصل حيث تمت الانتخابات سنة 1999،لتنتهي بذلك الحياة السياسية للرئيس اليامين زروال يوم 27أفريل 1999).

عبد العزيز بوتفليقة:ثامن رئيس للجزائر المستقلة(من مواليد 02مارس 1937بمدينة وجدة المغربية)،دخل الخضم النضالي مبكرا من أجل القضية الجزائرية،وقد أنيط أثناء ذلك بمهام ثورية عديدة منها، تعيينه كمراقب عام للولاية الخامسة وكذا قائدا لجبهة المالي في الحدود الجنوبية للجزائرعام 1960أين عرف خلالها بإسم- عبد القادر المالي-وبعد استقلال الجزائر عام 1962 تقلدمناصب عديدة في الدولة الجزائرية المستقلة حيث عين كعضو في أول

الخارجية من ديسمبر 1999إلى أوت 2000. **عبد العزيز بلخادم:**(من مواليد 08نوفمبر 1954بأفلو ولاية تيارت)،بعد إنتخاب الرئيس بوتفليقة تم تعيينه وزيرا للدولة وزيرا للشؤون الخارجية في جويلية سنة 2000وبعد أن مددت عهدته مرات عدة في ذات المنصب ،عين في الفاتح من ماي 2005وزيرا للدولة ممثلا شخصيا لرئيس الجمهورية،ليصبح بعدها في 24ماي رئيسا للحكومة الجزائرية،ليعاود ويعين كوزير للدولة ممثلا شخصيا لرئيس الجمهورية في 24جوان 2008. **محمد بجاوي**:(من مواليد 21سبتمبر 1929 بولاية سيدي بلعباس)،وزيرا للخارجية بين عامي 2005و 2007. **مراد مدلسي:**(من مواليد 30أفريل بولاية تلمسان)، وزيرا للخارجية الجزائرية منذ العام 2007 وإلى اليوم .	مجلس تأسيسي وطني ،ثم ولي وزيرا للشباب والسياحة وفي عام 1963نال العضوية في المجلس التشريعي قبل أن يعين وزيرا للخارجية في نفس السنة الى غاية 1979 أين أرغم بعدها وبعد وفاة الرئيس-هواري بومدين- عام 1978الى االإبتعاد عن الجزائر لمدة 6سنوات،ليعود سنة 1987ليكون من موقعي وثيقة أل 18التي تلت أحداث 5أكتوبر 1988وفي التسعينات أثناء الأزمة التي أصابت الجزائرأقترحت عليه مجموعة من المناصب الا أنه قابلها كلها بالرفض والتي من ضمنها منصب رئيس الدولة في اطار أليات المرحلة الانتقالية سنة 1994،في ديسمبر 1998 أعلن عن نيته الدخول في المنافسة الانتخابية الرئاسية بصفته مرشحا حرا وكان له أن أنتخب فعلا في 15أفريل 1999 كرئيس للجزائر ،ثم أعيد انتخابه لعهدة ثانية يوم 08أفريل 2004.وبعد التعديل الجزئي على الدستور سنة 2008،والذي يسمح بموجب هذا التعديل الحق لرئيس الجمهورية الترشح لعهدة أخرى ، ترشح كمرشح حرلعهدة ثالثة وفاز بها وذلك يوم 09أفريل 2009،وهو الأن على رأس الدولة الجزائرية يمارس سلطاته وصلاحياته التي منحها له الدستور ،ورسم السياسات المستقبلية في ظل الظروف والتطورات الحاصلة في كل مرة على مختلف الأصعدة.

تم الاعتماد لاعداد هذا الملحق على المصادر التالية :

1/ حاروش نور الدين،رؤساء الجزائر،**دار الأمة،الجزائر**،الطبعة الأولى،2012 .فيما يتعلق برؤساء الجمهورية الجزائرية .

2/مصادر أخرى مختلفة.فيما يتعلق بوزراء الخارجية الجزائرية.

قوائم الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	نتائج الإنتخابات الرئاسية الجزائرية (15أفريل 1999).	61

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تصور الجزائر لمعالجة المشاكل الإفريقية في عهد الرئيس بوتفليقة.	72

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	الفصل السابع من دستور الجزائر 1976 والفصل الثالث من دستور 1996 في المواد: 26 .27 .28 الخاصين بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.
2	قائمة اسمية تضم أسماء رؤساء الجمهورية و وزراء الخارجية الجزائرية مع فترات توليهم المناصب منذ استقلال الجزائر إلى اليوم.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع باللغة العربية:

المصادر:

ـ النصوص الرسمية:

01ـ بيان أول نوفمبر 1954.

02ـ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 10سبتمبر 1963.

03ـ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 22نوفمبر 1976.

04ـ دستورالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 23 فيفري1989.

05ـ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 28نوفمبر 1996.

06ـ نص خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الأمة(الجزائر،الجمعة 15أفريل 2011)،مديرية الصحافة والإتصال ،رئاسة الجمهورية،الجزائر،مارس 2012.

07ـ نص رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقةإلى قمة اللجنة المكلفة بتوجيه النيباد(ملابو،غينيا الإستوائية الأربعاء 29يونيو 2011)،مديرية الصحافة والإتصال ،رئاسة الجمهورية،الجزائر،مارس 2012.

08 - نص خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة،خلال إفتتاح السنة الجامعية 2011-2012(الأغواط،الأربعاء 14ديسمبر 2011)،ـ مديرية الصحافة والإتصال،رئاسة الجمهورية،الجزائر،مارس 2012.

المراجع:

أولا ـ الكتب:

09ـ الإبراهيمي أحمد طالب،**المعضلة الجزائرية،الأزمة والحل 1989-1999**،شركة دار الأمة،الجزائر مارس 1999.

10ـالأقداحي هشام محمود ،**السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2012.

11ـ الجوجو عبد الله حسين، **الأنظمة السياسية المقارنة(دراسة مقارنة)**،الجامعة المفتوحة مصر،الطبعة الأولى،1996.

12ـ الخزرجي تامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**،دار مجدلاوي،الأردن الطبعة الأولى،2004.

13 - الرمحين عطا اللّه،وأخرون،**مناهج البحث الإعلامي وطرق الإبداع الصحفي**،منشورات جامعة دمشق،2003-2004.

14ـ السبايلة عامر زايد،**الإدارة الأمريكية العامة في الشرق الأوسط:الدبلوماسية والسياسة الخارجية محدداتها وإنعكاساتها**،عالم الكتب الحديث،الأردن،الطبعة الأولى، 2011.

15 - السيد سليم محمد ،**تحليل السياسة الخارجية** ،مكتبة النهضة المصرية،مصر، الطبعة الثانية 1998.

16- الصيداوي رياض،**الإنتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر**،(سلسلة كتب المستقبل العربي 11،الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية)، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان، الطبعة الثانية، 1999.

17ـ النعيمي أحمد نوري ،**السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع ،الأردن،2009.

18ـ أندرسون جيمس،**صنع السياسات العامة**،(ترجمة: الكبيسي عامر)،دار المسيرة،الأردن،الطبعة الثالثة، 2007.

19ـ أوين روجر،**الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط**،(ترجمة:علوب عبد الوهاب)،المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة،الطبعة الأولى،العدد ،650،2004.

20ـ بدوي محمد طه،**مدخل إلى علم العلاقات الدولية** لبنان:دار النهضة العربية،دون سنة نشر.

21 - برايارفيليب ،جليلي محمد رضا. ،**العلاقات الدولية**، (ترجمة:فوزي حمدان حنان)،دار ومكتبة الهلال،بيروت 2009.

22ـ بسيوني إبراهيم حمادة،**الرأي العام وأهميته في صنع القرار**،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية،الإمارات العربية المتحدة،العدد (57)،الطبعة الأولى،2002.

23ـ ب.ف سكينر، **تكنولوجيا السلوك الإنساني**(،ترجمة يوسف عبد القادر)،سلسلة عالم المعرفةالمجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ،الكويت، أوت 1980.

24 - بلعجوز حسين،**نظرية القرار:مدخل إداري وكمي،أهمية المهارات الإدارية،الأساليب المستخدمة في حل المشكلات ،تصنيف النظم ،وظائف المدير في التنظيم،ظروف المخاطرة الإستراتجية،مبادئ نظرية المباريات** ،مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ،2008.

25- بلعيز الطيب،**إصلاح العدالة في الجزائر:الإنجاز والتحدي**،دار القصبة للنشر،الجزائر،2008.

26. بيليس جون،سميث ستيف،**عولمة السياسة العالمية**،ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة،الطبعة الأولى،2004.

27. بن القبي صالح ،**الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى**،منشورات ANEP،د س ن.

28 - بن خرف الله الطاهر،**النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989 بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية،الجزء الأول الأسس الأيديولوجية للنخبة الحاكمة**،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر الطبعة الأولى،2007.

29- بن عنتر عبد النور،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري ،الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**،المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،2005.

30. بوحوش عمار،**التاريخ السياسي للجزائر ،من البداية ولغاية 1962**،بيروت:دار الغرب الإسلامي،الطبعة الأولى،1997.

31 - بوعشة محمد،**السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك**،(في :الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية)، العدد(11)مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، الطبعة الثانية، 1999.

32.بوعشة محمد،**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإرترية**،دار الجيل،بيروت،الطبعة الأولى،2004.

33-بوعناقة علي،دبلة عبد العالي،**الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر**،(في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية)،العدد(11) مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان الطبعة الثانية، 1999.ص ص 236-237.

34. بوقفة عبد الله،**الدستور الجزائري:نشأة فقها تشريعا(القانون الدستوري للجمهورية)**،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،الطبعة الثالثة،2005.

35-بوقفة عبد الله،**القانون الدستوري الجزائري،تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية** ،دار الهدى،الجزائر،طبعة 2010.

36.تقية محمد،**الثورة الجزائرية :المصدر ،الرمز والمال**،(ترجمة:عزيزي عبد السلام)،دار القصبة للنشر الجزائر،2010.

37- تيري ل.ديبل،**إستراتجية الشؤون الخارجية، منطق الحكم الأمريكي**،(ترجمة:شحادة وليد)،دار الكتاب العربي،لبنان،2009.

38-جابي عبد الناصر،**الجزائر،الدولة والنخب:دراسات في النخب،الأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية**(،تقديم الدكتور برهان غليون)منشورات الشهاب، 2008.

39 - جابي عبد الناصر ،**الحالة الجزائرية**،(في ::كيف يصنع القرار في الأنظمة السياسية العربية:دراسة حالة الأردن،الجزائر،السعودية،السودان،سورية العراق،الكويت،لبنان،مصر،المغرب،اليمن)،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة الأولى 2010.

40- جرادي عيسى،**الأحزاب السياسية في الجزائر**،دار قرطبة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2007.

41-حاروش نور الدين،**رؤساء الجزائر**،شركة دار الأمة،الجزائر،الطبعة الأولى، 2012.

42- حزام والي خميس،**إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى التجربة الجزائرية**مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،الطبعة الثانية، 2008.

43-حمدي أحمد،**الخطاب الأيديولوجي الجزائري**،دار القصبة للنشر،الجزائر، 2001.

44-خليل حسين،**العلاقات الدولية(النظرية والواقع،الأشخاص والقضايا)**،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،الطبعة الأولى، 2011.

45- رشيد حاتم، **الأزمة الجزائرية...إلى أين؟**،(سلسلة قضايا راهنة)،دار سندباد للنشر،عمان، 1999.

46-سعدالله أبو القاسم،**أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**،دار الغرب الإسلامي،بيروت ،الجزء الرابع،الطبعة الأولى، 1996.

47- سعد حقي توفيق،**مبادئ العلاقات الدولية**،دار وائل للنشر،عمان،الطبعة الثالثة، 2006.

48-سعيدوني ناصر الدين،**الجزائر منطلقات وأفاق:مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**،عالم المعرفة، الجزائر ،الطبعة الثانية، 2009.

49 - شاكر فؤاد ،**السياسة والدبلوماسية،حصاد القرن العشرين**،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،الطبعة الأولى ،الجزء الثاني، 2001.

50- شريط عبد الله،**نصوص مختارة من فلسفة إبن خلدون** ،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 1984.

51 - شلبي محمد،**المنهجية في التحليل السياسي ،المفاهيم ،المناهج ،الإقترابات و الأوراق**،دارهومة الجزائر الطبعة الخامسة، 2007.

52-طه طارق ، **نظم دعم القرار في بيئة العولمة والأنترنت**،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، 2008.

53- عاطف الزين سميح،**السياسة والسياسة الدولية**،دار الكتاب اللبناني،لبنان، 1987.

54ـ عبد الله إبراهيم، **البحث العلمي في العلوم الإجتماعية**، المركز الثقافي العربي، لبنان، الطبعة الأولى 2008.

55-عبدالملك أنور، **تغيير العالم**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت نوفمبر 1985.

56 - غريفيش مارتن و أوكالاهان تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

57 - قورايـة أحمـد، **عبـد العزيـز بوتفليقـة: بين الموهبـة والقيادة، رجـل الأقـدار وزعيـم المصـالحة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

58ـ قيرة إسماعيل، وأخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الثانية، مارس 2009.

59ـ فضـل الله محمـد إسمـاعيل، **أزمـة القرار السياسـي في دول العـالم الثـالث: دراسـة في فلسـفة السياسة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2008.

60-كريب إيان، **النظرية الإجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، (ترجمة: غلوم محمد حسين) المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت ، أفريل 1999.

61 - لاندو أليس، **السياسة الدولية، الظرية والتطبيق**، (ترجمة المقداد قاسم)، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق سلسلة الترجمة (02)، 2008.

62-لويد جنسن ، ، **تفسير السياسة الخارجية**، (ترجمة: مفتي محمد بن أحمد و السيد سليم محمد) ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1989.

63-مصدق يوسفي محمد، **الأزمة الجزائرية والبدائل المطروحة**، دار المعرفة، (دون بلد وسنة نشر).

64ـ هريـدي صـلاح، **العلاقـات الدوليـة مفهومهـا وتطورهـا**، دار الوفـاء لـدنيا الطباعـة و النشـر الإسكندرية الطبعة الأولى ، 2008.

ثانيا-الندوات والمحاضرات:

65 - **الأسـاليب الحديثـة في قيـاس الأداء الحكـومي، المنظمة العربيـة للتنميـة الإداريـة**، أعمـال المؤتمرات، بحوث وأوراق عمل ندوات المنظمة: (2005-2006-2007)، (مصر: 2008).

66 - **السياسة الخارجية الجزائرية** ، عنوان محاضرة ألقيت يـوم **13 جـوان 2012**، بمقـر وزارة الشـؤون الخارجية الجزائرية، من قبل السيد، بوقادوم: مدير المديرية العامة لأمريكا بالوزارة.

67- **الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا**، محاضرة ضمن ندوة مركز الخبر للدراسات الدولية بمعهد العلوم السياسية والإعلام ،الجزائر،تقديم ،جودي نورالدين(سفير جزائري سابق)،28جانفي 2013.

ثالثا.الدوريات(المجلات والجرائد):

أ/المجلات:

68- العزوزي يوسف،"سؤال الأداء الدبلوماسي المغربي تجاه قضية سبتة ومليلية"،المجلة العربية للعلوم السياسية،بيروت،العدد 29،شتاء 2011.

69-بلعور مصطفى،"طبيعة العلاقة بين السلطتين والتنفيذية والتشريعية:دراسة في الدستور الجزائري"، دفاتر السياسة والقانون،العدد 5،جوان 2011.

70. بن عيسى محمد المهدي،"المجتمع والتنمية في الجزائر،أولا:الشرائح الإجتماعية عند مشروع بناء الدولة الحديث"مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد الأول،ديسمبر 2010.

71- بورنان نعيمة"،تقريرحول بيان السياسة العامة في الجزائر 2011"،المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،الجزائر،العدد 01،سبتمبر 2011.

72. بوشنافة شمسة ،أدم قبي،"إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988- 2000"،مجلة الباحث العدد الثالث،2004.

73. بوضياف محمد،"النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية:التطورات والمشاهدالمحتملة"،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 29،شتاء 2011.

74.تلمساني رشيد،"الجزائر في عهد بوتفليقة :الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"،(أوراق كارنيجي)،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،واشنطن،العدد 7،كانون الثاني/نوفمبر،2008.

75-تومي صالح،شقبقب عيسى،"النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائرخلال الفترة (1970-2002)"،مجلة الباحث،العدد 04،2006.

76.سنطوح حسين ،"الحوار الجزائري الأطلسي..سيناريوهات المستقبل"،دراسات إستراتجية،الجزائر،العدد الثالث،فيفري 2007.

77. سويقات أحمد ،"التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004 "،مجلة الباحث،العدد 4.

78-طيبة عبد العزيز،"أثر الإنفتاح المالي في النمو الإقتصادي،دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2009"،بحوث إقتصادية عربية،العددان 55-56،صيف-خريف 2011.

79- كولفرني محمد"التغييرالإجتماعي والسياسي:دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم"،المجلة العربية

للعلوم السياسية،العدد 20،خريف 2008.

80ـ لبال سليمة،"بعد خمود جذوة الإرهاب :الجزائر تطلق أحزانها وتعود إلى الواجهة"،السياسي العربي،الجزائر،العدد 03،من 10إلى 17أفريل 2005.

81 - محجوب بدة،"معادلة الإنتاج والإستهلاك وإشكاليات التنمية الإقتصادية"،الأبحاث الإقتصادية،الجزائر،العدد 50،جانفي 2013.

82ـناصوري أحمد،"دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد 21،العدد الأول،2005.

83- تجارة،"الجولة المقبلة لمفاوضات المنظمة العالمية للتجارة تعقد قبل ماي القادم"،مجلة الأبحاث الإقتصادية،الجزائر،العدد 49،ديسمبر 2012.

84ـ تغطيات،"نحو إخضاع الإستثمارات الأجنبية في المحروقات للرقابة الجبائية"،مجلة الأبحاث الإقتصادية ، الجزائرالعدد 50،جانفي 2013.

ب/الجرائد:

85 - ياحي أمل،"رئيس الحكومة سابقا إسماعيل حمداني يصرح:نظرة الديبلوماسية الجزائرية لأزمة مالي سليمة"،جريدة الخبر(يومية جزائرية)،الثلاثاء 29جانفي 2013.

86- يس حميد،"طالب بإعلان الجيش حارسا له"قضية العهدة الرئاسية ليست أساسية"،(حوار مع فاروق قسنطيني)،جريدة الخبر(يومية جزائرية)،12مارس 2013.

رابعا-الرسائل الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراه:

87-بوشلوش الطاهر،التحولات الإجتماعية والإقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري 1967-1999،أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع ،جامعة الجزائر،2006.

ب-رسائل الماجيستير:

88- العايب سليم ،الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية،شعبة الدبلوماسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة،2010-2011.

89ـجعبوب محمد،تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية،صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

لسياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة 1999-2009،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي،جامعة الجزائر(3)، 2011.

90-عبد الكريم هشام،المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع التنظيم السياسي والإداري،جامعة الجزائر،مارس 2006.

91- عديلة محمد الطاهر،أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع العلاقات الدولية والعولمة،جامعة قسنطينة 2005.

92- عزوق نعيمة،سياسة الوئام المدني بين المبدأ والواقع،مذكرة ماجيستير في العلو السياسية والعلاقات الدولية،تخصص،تنظيم سياسي وإداري،جامعة الجزائر"بن يوسف بن خدة"،2005-2006.

93- قرقاح إبتسام،دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989-2009)،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ،تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة،جامعة باتنة،2010-2011.

94- مزيان إيجر أمينة،التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية:دراسة في العوامل والمتغيرات،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ،فرع العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2006-2007.

خامسا-مصادر إلكترونية:

95-بوروينة فتيحة،"**أكثر الرؤساء الجزائريين تعرضا للنقد؛بوتفليقة.. عبر بالجزائرأحلك فتراتها وإنتصر على وقع الأصوات المعارضة**"،جريدة الرياض اليومية.2010.

http://www.alriadh.com/iphone/aticle/421593

96-أوتار فرنسوا،بوليه فرنسوا،**في مواجهة دافوس(قراءة في الحركة العالمي ضد العولمة)**،ترجمة الطويل سعد.مركز البحوث العربية والإفريقية.

www.kotobarabia.com/pdf.

97- الغاز..**الورقة الرابحة** في يد الجزائر.مارس 2012.

http://www.alseyassi.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=5619.

98- الغاز الطبيعي **طاقة القرن الحالي** ...فهل يكون لمنتجيه كارتل؟مارس 2012.

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=30314.

99- عربي :صحيفة الشعب اليومية أون لاين ،**الجزائر ترفع إستثماراتها الوطنية إلى 286مليار دولار**، 2010-05-25.

http://arabic.people.com.cn/31659/6998343.html.

100-عيه عبد الرحمان،**دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الإقتصادية الجزائرية: (حالة 2000-2011)**. 17-03-2013.

http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=253

101-شراق محمد،**الجزائر من الحرب على الإرهاب إلى حرب السيادة ضد التدخل الأجنبي**،12-09-2012.

http://elkhabar.com/quotidien/Pida-221795&idc=30

102 - الفيتنام تبني **صناعة قوية وتدخل قائمة الدول الناشئة بإقتدار**:تخوض تجربتها وفق الخصوصية.نشر في الشعب،يوم 04-09-2012.

http://www.djazairess.com/echchaab/19756

103- يحي أبو زكرياء،**الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة**،2003.

www. Nashiri. net/pdf

المراجع باللغة الأجنبية:

A\ LES LIVRES:

104-Ait-Chaalal Amine, La diplomatie algérienne et l'Occident de 1965 à1991, Annuaire de l'Afrique du Nord, tome XXXIX 2000-2001, CNRS .

105-Bardot Christian, Moyen - Orient et Maghreb, Série: histoire Géographie Géopolitique , Pearson-Educatio-France PARIS,2010.

106-Bousselham Abedelkader, Regards sur la diplomatie algérienne,Casbah Editions,Algérie,2005.

107-Lavieille,Jean-Marc,le droit en questions ; Relations Internationales ,la discipline,les approches les facteurs,les régles ,la societé internationale,les acteurs,les evolutions historiques,les défis,Paris,Elipses edition,2003.

108-Mebtoul Abderrahmane, ENJEUX ET DÉFIS DU SECOND MANDAT DU PRÉSIDENT,BOUTEFLIKA:Démocratie-Réformes-Développement Casbah Editions,Alger,volume1,2005.

109-Mouhoubi Salah,Les vulnérabilités:cas de l'Algérie,ENAGE EDITION Alger2009.

110-Mouhoubi Salah,LES CHOIX DE L'ALGERIE :le passé toujours présent,office des publications universitaires Alger,2011.

111-SNOW Donald M , Cases in Internationale Relations :portraits of the future, Pearson Longman ,third Edition,New York.

112-W. Mansbach Richard and L.Rafferty Kristen ,Introduction to Global Politics, 1st pub,(New York:Routledge, 2008.

B\ LES DOCUMENTS:

113-C.Malard,«Non -ingérence n'est pas indifférence;ministre algerien des Affaires étrangéres,Mourad Medelci explique la position de son pays face

au printemps arabe et aux risque terroristes avant d'analyser l'etat des échange avec la France»,Arabies,mars2012,P08.

114-MezianSelma,«RéconciliationNationale:unChoixHistorique»,ELDJAZAIR. Alg-er,N56-Novembre-2012.

115-Smati Samar,«Alliances,approches et divergences»,Arabies,Avril2011.

116-«Alger-Rabat:voeux pieux et nouvelle donne» ,Afrique Asie, Décembre 2011.

C\ DES SOURCES ELECTRONIQUES:

117-**Algeria guide book,** published by the Embassy of Algeria to the united states of America,2118 kalorama, road, N.W, Washington,D.C 20008. http:// www.**algeria-us.**org/dcs/livre.**pdf**.

118- **Durebos Catherine,La THÉORIE du JEU À DEUX NIVEAUX,de Robert D.Putnam ,p**osition du brésil dans la négociations entre le mercosur et l'union européenne pour la signature d'un accord de libre-échange,Québec,décembre,2008/**pdf**.
http://www.**cms.fss.ulaval.**car/recherche/upload/ceil/fichiers/essai_durepos.

119-Wernfels Isabelle,«**Who is charge? Algérian power structures and thier resilience to change**»,02-2010.
http:/www.**swp-berlin**.org/...wrf_algerien_1002_ks.**pdf.**

120-Energy Information Administration ,**Algeria 's economy is heavily reliant on its hydrocarbons,**08-03-2012.
http:/www.**eia.doe**.gov/cabs/Algeria/pdf.**pdf.**

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

مقدمة.....01

الفصل الأول:محددات السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول:طبيعة النظام السياسي.....13

المطلب الأول:مؤهلات السلطة التنفيذية.....14

المطلب الثاني:ضوابط النظام السياسي.....17

المبحث الثاني:قيم المجتمع وشخصية القائد السياسي.....19

المطلب الأول:القيم المجتمعية ومستوى التماسك الوطني.....20

المطلب الثاني:الدور الوظيفي لشخصية القائد السياسي.....24

المبحث الثالث:متطلبات البيئة الدولية.....29

المطلب الأول:عامل المصلحة والمتغير الأيديولوجي.....30

المطلب الثاني:المقدرات المكتسبة وضمان الدور الخارجي.....34

الفصل الثاني:آثر البعد الداخلي على السياسة الخارجية الجزائرية من 1999 إلى 2009.

المبحث الأول:الظروف الاجتماعية وقضية الأمن.....40

المطلب الأول:الوضع الاجتماعي الداخلي للمجتمع الجزائري.....41

المطلب الثاني:المعطى الأمني وتدويل مكافحة الارهاب.....46

المبحث الثاني:المحدد الاقتصادي ودور الرئاسة الجديدة.....52

المطلب الأول:محورية عائدات قطاع المحروقات.....53

المطلب الثاني:دور وتوجهات الرئاسة الجديدة.....60

الفصل الثالث:الآداء السياسي الخارجي للجزائر في مواجهة التحديات الداخلية

المبحث الأول:انجازات الدبلوماسية الجزائرية.....70

المبحث الثاني:التحديات القائمة أمام الأداء الخارجي للجزائر 75

الخاتمة.....81

الملاحق.....85

قوائم الجداول والأشكال.....90

قائمة المصادر والمراجع.....92